



كتاب
تاريخ
الجزيرة
البحرية
الجزيرة
البحرية
الجزيرة
البحرية

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الحکم - الکسفر

مؤلف محمد بهمنی

مترجم

شماره قفسه ۲۴۴



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۹۱۷

تاریخ ثبت ۸۳،۴،۲۵

✓ ۱۶۰۱۲
۳۳۲



خرج بعد الاستبراء لا يكون ناقضا لصلا سوا
 فخرج بعد الغسل المخرج ام قبله نعم لو خرج قبله
 نجس على اوقات المخرج النجس لكن الطهارة
 بجائها لم ينقض فالصلوة يكون مع هذا
 طهارة وان لم يكن مع الطهارة الخبيثة لو كان
 خرج في اثناها او قبلها ولم تغسل وسينطهر
 حكم الصلوة مع الخبيثة يشقوها وان صلح مع عدم
 الاستبراء ثم خرج الرطوبة بعد الصلوة فتلك
 الصلوة صحيحة وان بطل وضوءها بعد هاو
 نجس فلا تلي تلك الرطوبة فيجب غسلها والوضوء
 بعدها الصلوة لائنة ولا حياطا الاستبراء ثم
 غسل الرطوبة والوضوء كي لا يتحقق المفسدة المذكورة
 بعد الغسل والوضوء ايضا اذ لو لم يستبرأ ثم تلك المفسدة
 عدلها ايضا وقس على هذا الا ان يتحقق الاستبراء
 النجس الذي ذكر والمرأة ليس عليها الاستبراء وان قيل
 استحبابها ايضا بان تستبرأ بعد البول غرض

٢٣٣
درم اراد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله العالمين والصلوة والسلام على أشرف
الأنبياء والمرسلين محمد وعترته الطاهرين
المعصومين الذين أذهب الله عنهم الرجس
طهرهم تطهيراً أعلم أن الطهارة على قسمين
قسم ينوقف على النية وتسمى الطهارة عن
الحدث ومرافع الحدث ونحو ذلك وقسم لا ينوقف
عليها ويسمى بالطهارة عن الخبث ومرافع الخبث
ونحو ذلك والقسم الأول منصرف في الوضوء والغسل
والتييم والوضوء على قسمين واجب ونائب
والواجب إما يكون للصلوة والطواف ^{حين} _{الواجب}
وشروط للصلوة مطلقاً واجبة كانت الصلوة
أو مندوبة وكذا المس كناية القرآن وإن كان
المس غير واجب فالوضوء المستحب ما كان للصلوة
والطواف المندوبين وإن كان شرطاً لمطلق

الصلوة كما قلنا ويستحب أيضاً للتجديد والكون
على الطهارة والتأهب للصلوة الفريضة قبل
خول وقتها بمعنى أن يتوضأ قبل دخول الوقت
لأن يصل الفريضة في أول وقتها ويستحب أيضاً
تلاوة القرآن وكتابته وحمله ولمس هامشه
وخو تعظيمه له ويستحب أيضاً السجدة في الحاج
لأن له مدخلا في قضاءها ولا يقال الحج الثبوت
لم يشترط فيها الطهارة ولذا ذكر الحائض في أو
قات صلواتها مكاناً وعوضاً عنها ستوضأ
تجلس وتذكر لله ويستحب أيضاً النوم سيما إذا
كان جنباً والجماع خصوصاً جماع الحامل
والجماع بعد الاحتلام والجماع غاسل الميت
ولما لم يغتسل غسل مسه ولا إدخال الميت في
قبره وجماع جاريه بعد جارية أخرى
للصلوة الميت والجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب
ولغير ما ذكرنا إلا أن المهم الذي ذكرنا ولا

يعتبر في الوضوء التجديد شرط على الظاهر لما
ورد من أن الوضوء على الوضوء لنور على نور
جميع الطهارة الحادثة ولجبة لغيرها ^{مستحبة} حاجية
ويصح الصلوة الفريضة بالوضوء المستحب كما عرفت
من استحبابه للتأهب لها فإنه موضع نص ووافق
وكذا في إتيان الفريضة بالوضوء للتأهل مثل
الوضوء لصلوة الليل وإتيان فريضة الصبح به
وأما الوضوء لغير الصلوة مثل التجديد والكون
على الطهارة ونحوهما فالظاهر أنه أيضا مثل
الاول بمقتضى أدلة وفتاوى المعظم ^{الشيخ} ^{وغيره}
فيه نادر ولا عبرة بخلافه لعدم دليل أصلا
على اشتراط إيقاعه للصلوة ^{وإن فم} ^{وإن أراد اعتبار} ولما يوجب ^{شبهة}
فيه فإن أراد أحد الخروج عن هذه الخلاف ^{فليس}
الوضوء المذكور قصد استحابة الصلوة
احتياطاً

احتياطاً والآن الظاهر عدم الحاجة إلى هذه
الضميمة ^{نقد احتياط} وربما توهم متوهم أنه لا بد الصلوة
الفريضة من كون وضوءها أيضا فضا وأنه
أيصح الفريضة بالوضوء المستحب فامر من ^{يكره}
نبل دخول الوقت وليس عليه قضاء فريضة أن
يوجب على نفسه بنداً وشبهه صلوة أو نحوها
فما يشترط فيه الوضوء حتى يصير وضوءه و
جبا حتى يصل به الفريضة وهذا التوهم فاسد
قطعا لما عرفت من النص والوافق على استحباب
الوضوء للتأهب فيظهر منه أن إيقاع الفريضة
بالوضوء المستحب ^{الواجب} إيقاعها بالوضوء الواجب
فظهر من النص والاجماع أن إيقاع الفريضة بالوضوء
الواجب خلاف المستحب شرعا بل المستحب شرعا كونه
بالمستحب مضافا إلى أنه تعالى لم يرد متنازلا من
الوضوء الذي هو غسل الوجه واليدين ومسح ^{الرأس}
والرجلين مع قصد الامتثال والقربة ^{أما} وجوب

قصد الوجوب واشترط كونه بذلك القصد
وكونه موافقا للواقع حتى يصح الفريضة فلم
يرجى منه عين ولا اثر وبالجملة ومقتضى لا
صل والعمومات ايضا عدم الاشتراط المذكور
مضافا الى كون من احب الدين الى الله هو
السهم على ان واجبات التي اوجيها الله
تعالى علينا لم يكن يحصل للصالحاء المطيعين
كالاطاعة الوثوق بالخروج عن العهدة
وتحقق الامتثال والاطاعة فكيف نريد الوا
جبات الاخرى على انفسنا وعامة المكلفين
فين ذا كثير المشقة والكلية مجزئ خيال فا
سد بالمرء ثم اعلم ان الغسل للمجئبة ونحوها
لم يتأمل احد في صحة الصلوة به وان لم يقع
للصلوة اصلا لشدة استحبابه لنفسه و
نماية شدة قد وكما ههنا بقاء جنبيا و
كالاهتمام شرعا بمن في الجنابة مطلقا
حق توهم غير واحد منا كونه وجوب

لنفسه

ظاهر
حيث
فصل في

لنفسه وليس كما توهموا وحققنا في موضعه فصل
في واجبات الوضوء الاولى النية وهي ان ينوي
ان يتوضأ خالصا لله وقربة اليه ثم وضعا
في الواجب الوجوب وفي المستحب الاستحباب كان
احوط لا بد من مقارنة النية للوضوء واستل
منها الى اخره بان لا يفتري نية الثاني غسل الوجه
من مضاف شعر الرأس الى محاذ الذقن حولا
وما حوله الابهام والوسطى عرضا ولا بد من
غسل ما يزيد على ما ذكر حولا وعرضا بالقدم الذي
يحصل الاطمينان بحصول القدم الواجب من ا
لغسل ولو اتفق وقوع الزيادة عما ذكرنا في الغسل
فلا بد من ان يكون قصده فيها عدم كونها من
جملة الواجب شرعا بل وعدم كونها من الطل
بشرعا ايضا بل يكون لغوا ويجب ايضا ان لا
ما يمنع وصول الماء الى البشرة في غير الخيبر
والشارب والحاجب والاهذاب واقا في

الامور المذكورة فلا بد من رفع ما يمنع وصول
الماء الى طول الشعر واعتبار رفع المانع من وصول
الماء انما هو في حال الاختيار اما الاضطرار
فتعرف الحال فيه من جملة ما يمنع الوصول الى
الاباس في طرف الانف والقص ^{الاباس في} ^{الاباس في}
اطراف العين وحواليها الى طرف كان ذريما
يحصل المانع من كثرة الاكتحال او شرب القهوة
ونحوها فلا بد من الازالة ولا يجب تخليص شعرا
التحفة لادخال الماء تحتها حتى يغسل البثرة
بل لا يستحب ذلك ايضا وان كان التحية خفيفة
لكونه من يد العامة ويجب كون الغسل من
الاعلى الى الاسفل بان يكون ابتداء من قضا
ص الشعر شعر الراس وانتهائه الى منتهى راس
الذقن كما قلنا ولا بد من غسل المجموع بحيث لا
يبقى شيء ولو اقل من راس شعره بمراتب خمس

يد على المايقن

يد على المايقن حتى يغسل وما ذكرناه حال
مستوى الخلقه واما غير مستوى الخلقه فيجب
ان يغسل بالقدر الذي وجب على المستوى الخلقه
الثلاث في غسل يد اليمنى بايدي من المرفق متنها
الى رؤس الاصابع ويجب غسل المجموع بحيث لا
يبقى شيء ولو اقل من راس شعره كما مر في الوجه
وما نرى من العوام من عدم غسل الكف ظهرا و
بطنا ولا كفا بالغسل الى الزند فاسد قطعاه و
ضوءهم باطلا جزها باليديهما وكانهم تو
هموا كفاية غسلهم اياه ابتداء الوضوء فلا
يلزم زيادة المبالغة في غسل الكف ظهرا و
بطنا في غسل اليدين حتى يحصل اليقين
بغسل جميعه وعدم بقاء ما هو اقل من
راس شعره بمراتب وحصول ذلك مع كثرة
رطوبة السابقة الخارجة عن الواجب

لعل لا يخلو من صعوبة فلا بد من زيادة لاهتمام
 والمبالغة حتى يحصل اليقين واين هذا من عدم
 امر اليد كما يفعل العوام وربما يكتفون بما مر
 وفيه ما فيه وجب في غسل اليد ان الله ما يمنع
 وصول الغسل الى البشرة من الخفاف والستور وغير
 هما من ذلك نقطة الجهر اليابسة ونحوها فلا
 بد من ان الله الجمع حتى يحصل العلم بغسل ما تحته
 من البشرة ^{الظفر} لا بد ايضا من ان الله الوضوء الذي
 يكون تحت راس الظفر المانع من غسل ما تحته من
 الظفر ^{ان} ان يكون قليلا خفيفا غير مانع من ذلك
 والله يعلم الرابع غسل يده اليسرى على يده اليمنى
 الخامس مسح مقدم الراس مقدار ثلاث اصابع ^{من}
 متاحتياطا ولا يضر مسح اكثر منه بل لا ينبغي ان
 ويبدء بالاعلى ويمسح الى الاسفل احتياطا ولا بد
 ان يكون يقيقه بل في الوضوء وايضا طوية منه
 حتى لا يصير غسلا بالجريان فان الجريان فارق
 بين السح والغسل فان حصل في السح جريان فوجب

في موضع
 في موضع
 في موضع

التي قصص

ان يقصد ان الجريان ليس داخل في مسحه ولا
 في وضوءه اذ لو كان داخل يصير المسح غسلا
 وهو باطل بالاتفاق والبدية والمسح غير الغسل
 بالبدية فلا بد ان يقصد كون الجريان لغوا
 غير داخل في الوضوء البتة ويجب ان يكون المسح
 بشرة الرأس وجلده ان لم يكن شعرا وان كان
 الشعر فكل ذلك الشعر النابت في ذلك الجلد لا
 النابت في غيره مثل النابت في الامن او اليسر من
 الرأس او الخلف بل الشعر النابت في الموضع لو كان
 طويلا الى ان يخرج عن حد ذلك الموضع كما هو
 الحال في غالب النساء لا يجوز المسح على القدر
 الخارج عن حده ويستحب تقريق هذا الشعر
 الطويل حتى يظهر شيء من الجلد ويكشف
 عنه وان كان مقداره خط دقيق غاية ^{بدرجته}
 الدقة ويكون ذلك الخط داخل في المسح
 ويجوز ان الله المانع من وصول المسح الى ما
 يجب مسحه والقدر الذي يجب سواه كان

هـ البشرة والجفلا والشعر المذكور للسادس
 الرجلين من رؤس الاصابع الى الكعبين والقدر
 الواجب هو المستقيم ويجب الاستيعاب طولا
 بان يكون ابتداء المسح عن رؤس الاصابع
 انتهاء الكعب على سبيل الاتصال لكن لا على
 الاستيعاب العرضي ايضا بان يضع الكف على
 رؤس الاصابع ^{بشبه} ويمسح ^{بشبه} يظهر الرجل الى
 الكعبين ولا حوط ولا ولى ان يدخل الكعبين
 في المسح ايضا والمراد من الكعب هو قبة
 القدم على المرتفع الذي يكون في وسط
 ظهر القدم ويجب استقرار الرجل وامر اليه
 عليه حتى يصير الرجل ممسوحا واليد ما
 سحا لا بعكس ولا امر لكل واحد منهما على
 الآخر فلا بد من وضع الرجل على شيء غالبا
 حتى يصير ممسوحا خاصة ويجب ان تمتد
 المانع من وصول الماسح الى ما يجب مسح

على تحقيق

حال تحقيق الجريان هنا حال تحقيقه في مسح الرأس
 السابغ الترتيب بين الافعال المذكورة على النسخ
 المذكور وليس بين مسح الرجلين ترتيب فان
 مسحهما معا يجوز ولكن ان لم يمسحهما معا فليقتل
 مسح رجل اليمنى بل لعله اولى مطلقا الثامن
 الموالاة ولا حوط مراعات الموالاة العرفية
 مع التمكن ولا فبقاء وطوبى الاعضاء السابعة
 على الذي يريد ان ياتي به فلو جف جميع ما سبق
 عليه بطل وضوءه مع الاختيار بان لا يكون
 مخرج شديدا وحرارة شديدة مانعا عن بقاء
 الرطوبة بالمرء في يكفي الموالاة فعل التاسع
 طهارة الماء وحليته استعماله فلو توضع ثم
 رأى النجاسة في ذلك الماء فان احتمل كون النجاسة
 متاخرة عن الوضوء فالوضوء صحيح ورطوبة طاهرة
 وان كان ذلك لاحتمال في غاية البعد لان كل ماء
 طاهره محقق تحقيق العلم واليقين بنجاسته ولا

على ذكر الماء نجسا بطل وضوءه وجب

١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥

النظن وان كان قويا وان علم بعد الوضوء كون الماء
مفصوا بالوضوء صحيح لكن يجب عليه امرضا المالك
ان امكده وباعطائه عن المش وان لم يرض به يطرح
عنه لان اخذه اخذ ما لم ياتخذ وان كان سفيها او
صغيرا يعطى وليه وقيمة الشرع على طريقتين سائر
احوالهما وان كان رشيدا غايبا ينتظر الى ان يرجع
يخبره بذلك وان لم يمكنه وصار ما يتوسل من لا
يصال اليه تصدق بقدر مثل ذلك الماء عنه وان
اتفق مجتهد بعد ذلك ولم يرض بالتصدق عند
يطلب الثمن والثواب له وان اتفق ان وضوءه من
النهر الذي ظهر عليه بعد ذلك مفصوب فوضوء صحيح
ولا يجب عليه التجسس من المالك وارضاه وان كان
احوط والا حياط ايضا غير لازم فلان من كان لا
من حق الشرب والوضوء ونحوهما من الاستعمال في الا
فهار الجارية ولذا كان في الاعصار ولا مصار
يستعملون بالاستعمال في التعاريف ولا يجوزون
من ذلك غير مراعات اذن من المالك اصل والغا
لم يغصب هذا الحق ولا فرض الله عليه فلا عيب
به بعد تمكن صاحب الحق من اخذ من الله من حقه
عنه

والتجسس البطلان

والتجسس

السملة عند الشروع في الوضوء وايضا عند صبا
الماء على الوجه ويستحب الغسل اليدين للتقوم والبول
مرة وللغايط مرتين وان كان مع البول والمضخة
ولا يستشق ثلثا وادناه مرة والمسواك ولو بال
صبع ان لم يحضر المسواك ولا دعيه الماثورة في
الكتب والاحداث الناقصة للوضوء البول
الغايط والريح كل ذلك اذا كان من الموضع المعتاد
والتقوم الغالب على العقل ويظهر عليه بغلبة
على السمع والبصر فلو سمع ولو همهمة لم ينقض
وكذا الوضوء في بلوغه في هذا الحل وينقصه
السكر والجنون والاعماء والاستحاضة القليلة
اذ مرادنا من الناقض ما ينقصه ويوجب
الوضوء واما ما ينقصه ويوجب الغسل مثل
الجنابة وغيره فليس في اقامته وهو الماء
الذي يخرج من عقيب الملاعبة بالمرأة ونحوها لا

انما هو الحما

يقتض الوضوء وغيرهما من الطهارة اصل وضوء
 طاهر ايضا واما الوضوء وهو الماء الذي يخرج
 البول لكن طهارة مشروطة بان يخرج عقيب الاستبراء
 وتسلل الذكر من البول حتى لا يتنجس علقاته النجس ويجب
 في الغوط والبول ستر العورة عن غيره من محرمات
 استقبال القبلة واستندارها بغير اليد او بالخط
 حرم وهو الذكر والذكر هذه هي العورة واما من البول
 النسيان فليس عليه شيء الا التحسين العلم والتذكر
 بحسب عيبه لا تخاف من القبلة لو كان مستقبل او
 مستدبر ولا خلاف في الاحوط ان يكون حال الاستبراء
 ايضا مثل حال النجاسة والجاهل بالحكم غير معذور عند
 الفقهاء واما الجاهل بجهة القبلة مع العلم من لا
 يستبراء فان طهارة غير معذرة ايضا ليعمل بحسب
 استقبال النجس واستدباره وكان النجس استقبال الشمس
 والقمر في غسل خنجر البول بالماء خاصة ولا
 حوط كونه مرتين خروجها من الخلاف ولا فانكلا
 طهارة كغسلها بماء وتحت عسل ثلث ثلث ثلث ثلث
 واما الغايضة فان لم يتعد عن الموضع المعتاد بان
 يكون خروجه من الخلق المعتاد فلا يتعين تطهيره
 بالماء ثم يبيد وبين السمع بالانحراف الى غير النجس
 ولا يفسد كون السمع مثلاً لا حياً بل ثلث ثلث ثلث ثلث

بجود

بغيره بجمع للوضع وكذلك الحال ان يغير البول
 الخلف في الخفة ويخو هذا اذا حصل النقاء بالثلا
 ولا فلا بد من الزيادة الى ان يحصل النقاء ويعرف فيه
 حصول النقاء بان لا يرى في الماسح من الحجر وغيره
 اثر من الغايضة اصل والوطيئة ولا بد من التسليم في
 عدم التعلل النجاسة من الموضع المعتاد حين السمع
 بان يدير الماسح حين اخذ الغايضة من تحت جسمه
 بجمع الموضع كل جزء منه بغيره الظاهر الماسح
 وسعة ويشترط في الماسح ان يكون طاهراً ويكون
 بحيث يرفع الغايضة ياخذها لا ان يكون جسيماً
 ويجزى من الاشياء المحترمة مثل الخبز والقمح
 ونحوها ولا يمسح بأرواث الذبائح اما الكاوان
 فطاهراً بالتحسين بين الماء والسم بمثل الاجز
 بالماء والماء افضل منه من العسل
 خصوصاً ان كان من الماء
 ثم يغسل بجمده صا كله اذا لم ينجس الغايضة عن
 المعتاد من نجاسة من غسل بالماء ولا

بغيره بجمع
 بغيره بجمع

أصلا ويستحب للرجل استبراء موضع البول وكيفية
 ان يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاث مرات
 بقوة حتى لا يبقى هناك من أثر البول شئ أصلا
 ثم يمسح من اصل القضيب الى اس الحشفة ثلاثا ايضا
 بقوة تامتحق لا يبقى من أثر المذكور شئ هناك أصلا
 ثم يجذب اس الحشفة ثلاثا لان الخرج الرطوبية بالمرّة
 ولا يبقى فيه من أثر البول شئ فيكون مخرج بعد ذلك
 من الرطوبة طاهرا بعد ما يغسل اس الذكر وان لم يستبرأ
 يكون الرطوبة نجسة ولا تخرجت بعد الغسل المذكور
 تكون فيها أثر البول وتقتل الباقية في المخرج وفيها شئ
 منه فلا يستبرأ وان كان مستحبا الا انه واجب شرط
 كإفراغ الشفرة طهارة ما يخرج من البلاء بعد الغسل
 ولو كان يشترط عدم نقص الوضوء والغسل والتميم يخرج
 البلاء بعد ذلك بطلان الصلوة لو خرج في أثناءها
 او قبلها بعد الطهارة الحقيقية وفي أثناءها سواء
 غسل اس الذكر او بعد غسله وتطهيره او خرج
 البلاء ولم يمسح من المقعدة

خرج بعد الاستبراء لا يكون ناقصا أصلا سواء خرج
 بعد غسل المخرج ام قبله نعم لو خرج قبله نجس
 بملا أو تاتى المخرج النجس لكن الطهارة الحقيقية
 بعد مجئها لم ينقص فالصلوة يكون مع هذا
 الطهارة وان لم يكن مع الطهارة الحقيقية
 لو كان المخرج في أثناءها او قبلها ولم يغسل
 وسينظر حكم الصلوة مع الخبث بثبوتها وان
 صلح مع عدم الاستبراء ثم يخرج الرطوبة بعد الصلوة
 فتلك الصلوة صحيحة وان بطل وضوؤها
 للصلوة الآتية ولا حنيطا بالاستبراء ثم يغسل
 الرطوبة والوضوء كما لا يخفى المفسدة المذكورة
 بعد الغسل والوضوء ايضا اذ لو لم يستبرأ لم تكن
 المفسدة بعدها ايضا وقس على هذا الا ان يخرج
 الاستبراء بالحق الذي ذكره المرأة ليس عليها استبراء
 وان قيل بانها يدها ايضا بان تستبرأ بعد البول
 عرضا قبلها وتعصرها كخروج الرطوبة الى الفتحة
 التي يخرج بها الاستبراء فلعلى

في المخرج ما لا في تلك الرطوبة في
 غسلها والوضوء

يخلو من أوليته ما ولكن لا يملك في انما الولم يستبرأ
 اصل ليس عليها شيء وانخرج منها الركوبة بعد
 فان تلك الركوبة طاهرة ولا تنقض الطهارة اصل
 ليس عليها وضع اصل ان خرجت في انشاء الوضوء
 بعد ويصح صلواتها بذلك الوضوء البتة ثم اعلم ان متى
 يتبع عدل الوضوء وصل في الوضوء صحيح لكن صلواته
 باطله بعد ما في الوقت ويقضيها في خارجة لو لم يعد
 في الوقت ويقضيها فيه وكذلك حال الجاهل بالحكم
 كان اعدم معذرية عند الفقهاء وان تركه سهوا
 فحكمه ايضا كذلك لان انقضائه في الخارج لعله احوط
 ومن يتيقن الطهارة ثم شك في الحدث بعدها فهو
 طاهر في البتة ولا يحتاج الى اعادة الوضوء فيها
 نعم يتوضأ بقصد التجدد ان اراد وكذا حال من شك
 في فعل من افعال الوضوء بعد الوضوء فانه على طهارة
 بقينا ليس عليه لا يبان بالمشكوك فيه ولا يستحب
 وان شك في الفراغ من الوضوء وجب عليه الايتان
 بالمشكوك فيه ثم بما بعده حتى يفرغ وان اتيه
 قبل شكه اذ لا بد من الايتان به اينا كما قلنا الحصول
 الترتيب الى سبعا عشر ولا بد من مرعات المولات

بغير

بأن يكون فيما قبل المشكوك فيه رطوبة

الوجبة ^{انظر} للصباح ما عرفنا سابقا فلا بد من اعادة الوضوء
 من راس ولو كان الحدث عنده متيقنا وحصل اليك
 في انه هل تطهر بعده ام لا فحينئذ يجب عليه التمسك
 البتة فيوضأ ويحيط ان اراد الصلوة وكذا الحال فيما
 اذا اتيقن بالطهارة والحدث كونهما لكن شك في المشكوك
 فانه يظهر ايضا لكونه شكنا شرعا فالوضوء ونحوه
 للصلوة فمع الشك فيه كيف يصح وكثيرا يشك في الصلوة
 لا عين بشك اصلا وكثيرا يشك وهو الذي يقال في
 العرف انه يشك كثيرا فصل في الغسل وهو ايضا واجب
 وتذب وعرفان المراد من الواجب هنا الواجب بعينه
 لا لنفسه فالواجب غسل الجنابة والحيض والاستحاضة
 والنكاح وهو الميت من الناس وغسل الميت ايضا واجب
 ولعله وجوبه بنفسه واخبره معا لكونه شرط للصلوة
 عليه وغيره احوال الاختيار وباقى الاعمال مستحبة كالغسل
 للمجمعة والعبد من المشرك والغدير والاحرام والاقامة
 الاخر من شهر رمضان حصصا الى الابد ويوم
 العرفة وهو الاخر والمباهلة وهو قوله في البيت
 ثم انما البيت يومئذ يشك في حاله

خدم
البحر

بغير

بغير

ما حتى ياتي به وبما بعينه اذ لو جهل بالركعة بطول المدة لا بد من الايتان

ولا يلحق النصف من شعبان والرجب ليلة الفطر ولا نصف
 وليلة المعصوم ولا في الحرم والمسجد الحرام والكعبة
 مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم والمولد الذي يولد فيه النبي صلى الله عليه وسلم
 وفيه مصليين والقبور عطفًا أو لغيرهم الكبار علم
 فلو قتل الوتر بعد وصوله الاستسقاء وصلوة الجمعة
 وصلوة الأضحية ولا تكفين الميت وتغسله ولا يغمره ذكرًا
 إلا أنه المغم والغمر لا يحصل بخرق النصف من الرجل في
 المرأة نائمًا أو مستيقظًا وعما وجد التفتي تحقيق
 الخرق وبالجماع في قبل المرأة ولو بدا حال قدر الحشفة
 وإن لم ينزل الجماع خرقته ونحوها بقدر لا حليل لهما أو
 فيهما ونحوهما فيجب عليهما الفسل وكذلك الحال في
 الجماع في القبول المرأة على الأخص وكذلك العكس على
 الحوط فلا يكفي به للصلاة ونحوها بل يتوضأ أيضا
 قبلهما احتياطا ولا حوط نقص الفسل بالحدث الآخر مثلا
 ثم الوضوء إلا أن يحدث بالأثر ثم يغسل بعدهما فلا حاجة لـ
 احتياط وإن اشتبهما كونهما أو غيره اعتبر الشهادة
 والدقيق في الخرق إلا أن يكون خرقا فيكون الشهادة
 التفتي في الخرق حين خروجه التفتي المعصوم ولا ينافي
 حيوانا وأنزلت شدة في غسله وإن لم ينزل في ذلك

مع روضة
 طوم

حكم وطى الفدام وعزته وإن وجد أحد في ثوبه انتشار
 بينه وبين غيره في القبر بحيث أحفل أو نذ من أحد علي
 لكن لم يتيقن لم يكن ^{على} واحد منهما غسل بل يتوضأ
 للصلوة ونحوها ويكونان غير جنبين ولم يكن عليهما
 أحكام الجنس وشعرهما لكن لو اغتسل كل منهما كان لغرض
 وإن أحدث في أثناء غسل الجنابة فإن كان الحدث لا يكره
 فلا اشكال ^{في} شهور ولا حوط ولا لها استيناف الغسل
 وعدم الصلوة به فقط بل يتوضأ أيضا ثم يصلي ولا
 حوط أن يحدث بالحدث بعد هذا الغسل ثم يتوضأ
 ويصلي إن كان الحدث أصغر فلا يغتسل جزميا إلا
 شكال أصلا وإن وجد الغسل بعد غسل الأمان لم
 أنه متى أو بول فحكهما ظاهرا فإن اشتبهما فإن بال
 واستبراء بعد البول قبل الغسل فلا شيء عليه أصلا
 والرجل يتطاهرة البشرة وإن لم يبل ولم يتبع أن
 غلبه إعادة الغسل والرجل يتبعه بحسب غسلها أو
 إن بالمكن لم يستبراء فغسله صحيح لا غبار عليه لكن
 عليه الوضوء بخروج تلك الرجلية إن أراد الصلوة
 ونحوها والرجلوية أيضا نجسة بحسب غسلها وإن
 استبراء ولم يبل وجب إعادة الغسل وغسل الرجلية

أحد
 ما كان استبراء
 وقع اشكال

بلازم

فيما اذا كان يمكنه البول ولم يبل والتطوية الخارجة
 المذكورة حديث جديد فالصلوة الواقعة قبل خروجها
 صحيحة كما قلنا وتحريم على الجنبة كذا كان ام انق الصلوة
 والطواف وقرائة القرآن الام مع كلهما وايضا احقا
 البهامة بقصد ها وهو سورة اقرار والتحريم وحتم
 سجدة والتم سجدة وتحريم عليهما ايضا من كتابته القرآن
 باي عضو كان من الاعضاء الظاهرة للجسد لا با
 لغيره ولا الشعر ولا الظفر ايضا وان احفل كونه تحت
 عن اخير احوط بل عن الاول ايضا بل عن من استأثرت
 احوط ثم احوط وتحريم المحدث بالاحمر ايضا من كتابته
 القرآن بالحق الذي ذكرناه وتحريم عليهما في حال الجنابة
 الجلوس في المساجد والمكث فيها والوقوف في السجود
 الحرام ومسجد الرسول بل مطلقا الا دخل فيها ورفع
 شئ في المساجد لا تناول فيها ويكره من شئ من
 القرآن غير الكتاب من العاش والجلد والنوم بغير الوضوء
 والحضاية والاكل والشرب والتخفيف كراهتهما بالانقباض
 والاستسقاء او الوضوء ولعلها لا يقع بالوضوء والله
 يعلم ثم اعلم ان غسل الجنابة فلا بد ان يكون على وجهه فلا يجب
 الا بعد دخول الوقت الا بوضوء لا يجب عليه ما هو مشروط
 بالطهارة كقضاء الفريضة او الطواف الفريضة ونحوها
 فيكفي غسل الفريضة في كل وضوء من سنة الا ان لا يحوط

نصرا

ايضا فيها واما البهامة لصوم شهر رمضان فيخرج
 الجنابة فالبهامة بقصد الوجوب لا يتعين كونه في غير الليل
 ويخبر الوقت اذ لو كوفي وجوبه على وجوب الصوم
 فقبل الفجر الصادق ايضا لم يجب الصوم وان لم يتبين
 فهو حين تحقق الجنابة الى حين الوقت يجب الفصل في وجوب
 موضع لا يتحقق الا عند الفجر وثبوته في بعض النسخ
 لا وجوبه لعدم وجوبه قبل وقت الصلوة من جهة قوله
 عليها السلام اذا قبل الوقت وجب الطهارة والصلوة
 والاجتماع فتأمل جدا فظهر من الخبر المذكور كونه في وقتها
 وجوبها للفجر لكن كراهية الجنابة وشدة حرمانها كالفصل
 الواحد وجوب الرفع وفي الشريعة اهمام تام فيستحبها
 الموت بل يحتمل الوجوب حينئذ بل قد ان غسل الميت
 غسل الجنابة يخرج الميت الذي خلق منه قاتلا لا يحل
 الوضوء مع غسل الجنابة ويجوز نزع غيرهما مثل غسل
 الخيض ونحوه بل يجب لعموم صحة الصلوة من بخره الغسل
 بل لا بد من الوضوء الى ان الغسل في غير الجنابة لا يكره
 الا الحديث الاكبر كاهو المشهور من الفقهاء والقائل
 من الاول انه يغسل في غسل الجنابة نائبا عن المحدثين جميعا
 عند الشيعة وعققتهم اولتهم والاحوط ايقاع الوضوء

قبل الغسل في غير الجنابة وان كان الغسل مستحبا للكنان لم
 يتحقق الوقوع قبله بوضوء بعده التمتع ان اراد ان يصلي ولا
 يصح تغيير وضوء التمتع وان كان الغسل واجبا لا للجنابة
 كما قلنا واما كيفية الغسل مطلقا فاما ترتيبه وحواله
 صل فيه ولا اوله واما انما ارغاسقه وهو يخرج عن التيقن
 والاجزاء هو اقل الواجب الترتيب هو ان ينوي الغسل
 قربة الى الله واحتميا لما تضمنه الوجوب والتدبير بعد
 التنية يغسل راسه الى عنقه قربة المتصل بجسده
 لا يترك شيئا يغيب غسل وان كان اقل من راسه
 يغسل راسه لا بد من غسل البشرة والجسد ولا يكفي غسل
 الشعر الراس الحاجب وخوذه وان كان اقل وليس
 الغسل مثل الوضوء في وجوب غسل ظاهر الشعر في الاشياء
 المذكورة كما قلنا بل لا بد من كون الغسل في الغسل
 خصوص الجسد بل استحباب في غسل الشعر فيها وان
 كان الغسل امرأة لا بد من سعيها في اتصال الماء
 الى الجسد الذي تحت الشعر بحيث لا يتولد عنه شيئا
 كالقول ولا يجب الا انظروا من البشرة دون
 مثل باطن القدم والافن لانك ولو ثقب موضعها
 دخلت في الخلقه الظاهر كفاية غسل ما ظهر من الثقب
 دون ما لم يظهر وان كان غلبه ايضا احوط ثم يجب
 في الترتيب

غسل الترتيبين بقا من فوق العائق الى تحت الجسد
 مع نفس اصابعه من الاظفار والجلود ولا بد شيئا
 يغيب غسل اصلا كما قلنا ثم الشق لا يسر كذا لا يجزئ
 الاغصان الثلاثة ثم مراعات ابتداء وانتهاء الوضوء ونحوه
 كما يجب للوضوء وان كان لا يلزم الترتيب من فوق الى
 الى تحت بل في الشقين ايضا بعدا ولكن لا يغني استحباب
 الترتيب عن الله يعلم ويجب في كل رقع مانع وصول الماء الى
 البشرة مثل الخاتم ونحوه مما عرق في الوضوء مثل ما يكون في
 اصابع الرجل من الاجزاء العائدة من الغبار بل والتراب
 ونحو ذلك ويجزئ في الغسل الترتيب ان يغسل اوله
 الى عنقه قربة يغسل الاخر ثماس في الماء ثم يغسل
 الشق الايمن ايضا جنونا الاثر ثماس ثم لا يسر كذا
 ويسمى بالترتبة الاثر ثماس لا يشره دخول لا يسر
 الماء عند غسل الايمن ولكن العكس ولكن الواقف دخول
 في الماء فيها العدم قصد كونه من الغسل بل وقصد عدم
 كونه منه وكونه لغوا ان كان لغوا وهذا الغسل
 البتة ففي يوم الصوم اجتنابا او الى كماله يتحقق
 الاثر ثماس بل يغسل الماء على الراس ويغسل الى
 الرتبة ثم يغسل الايمن بالامر ثماس ولا يسر

كذلك كما قلنا من دون ادخال ارسا أصله ومع ذلك
لا يتحقق ايضا مساهلة في اتصال الماء الى جميع اجزاء
الجسد بالحق الذي ذكرنا لعدم خلوص ذلك عن خصوصية
ما سمي بالثبوت الى العوام لعدم الاحتكام التام من غايته
ولا اقل من التام من رعايتهما في غسل خصوص الراس والوجه
لا يغنيان الا رتاس والشقان بعنوانه وعلته واما
الجلد فيجب غسله بعنوان الا رتاس وغسله عضو
لا يغنيان ولا مضايقة لان المطلوب هو الغسل كيف
تحقق ولعل الا حوط غسل الراس ثلث مرة لقول
بعض الفقهاء بوجوبه وورود ذلك في الاخبار وان
كان الظاهر عدم الوجوب بل المستحب غسل سائر
اعضاء ايضا ثلثا وان كان في الراس اتم ثم اعلم انه
انخرج بعد الغسل بطوبى من القبيل فان كان الغسل
رجلا فقد عرف الحكم مبسوطا وان كان امرأة فلا
لان ما يخرج من فرجها اتمها من ماء الرجل ان
قع الجماع معها فيجب غسلها وغسل ما وصلت اليه
لتبعضها فلا بد من ان تحيطه بخرقة تمنع من وصول
تلك الرطوبة الى ثيابها ونحوها كيلا يتغير بل يتم

الغسل

الغسل والتطهير واما الوجه من غير وقوع جماع فلهذا
ظاهرة ايضا لعدم امر من الشرع بالاستبراء الا ما قلنا
من نادر هذا اذا كان بالطن فوجها الماهر والنديعلم
واما الغسل لا رتاس فان جرح في الماء امر تامة
واحد فيجب غسله على الماء ما وجب غسله ويستوعبه
ويكون هذا التعميم في ان واحد بان يكون الرجل في
عينين عن الارض ولا يكون في ذلك لان مانع اصلا
وراسا من وصول الماء الى جميع ما وجب غسله من غايته
فيستحق ان يتم برؤوسه من جهة نحو القوائم ما عرفت في
وفي اللقائم ومن ذلك كون الاراء مربوطه بحيث يسهل
من بلوغ الماء المخلد في ان المذكورة والظاهر عدم
جوب التبرج عن الماء فيل الا رتاس ولا كونها حائرا
عنه ولا بد ان لا يقع شيء من الرجلين في الطين
حين الا رتاس فيل شعول الماء للجسد لكونه حائرا
ماشا من الوصول الماء الى المخلد وكذا لا يلتزم بالرجل
او غير غير الطين مما يمنع الماء من الوصول في ذلك
الحين وان لم يمنع قبل او بعد لعدم التفرغ والله اعلم
ومن مستحبات الغسل اعم من ان يكون تيمنا او ابرأيا
فصل اليد ثلثة ثامن الزند ومن نصف الزند او طاول

ومن الزند او طاول

ثم انقضت ولا يستحق على ما مر في الوضوء والقيء
 المتكرر والمساواة ايضا مرفوعة في الوضوء ولا بد من كون الماء
 طاهرا او غير ممنوع لا يستعمل في شرا على الفصل الذي
 مرفوعة في الوضوء من ان لا يظلم الفصيل بعد الفصل
 الفصل صحيح فليعلم ان الماء المالك نجس ما مرفوعة في فصل
 في الحيض والاستحاضة والنفاس دم الحيض هو دم
 معروف بوجوه خلق خلق الله تعالى في النساء للتوالد
 والتناسل كالنبي لان كونه الولد من المنى ومن هذا الدم
 في الرحم اذا انشأ منه قليل معروف باقبحه الولد من
 الدم وكذا لبن الذي يشرب من الولد الذي انشأ من الدم يخرج
 مع الولد ويعد به يسمى نفاسا بخلاف الاستحاضة
 فان دمها من العلة والافنة ودم الحيض لا يكون اقل
 من ثلثة ايام ولا اكثر من عشرة ايام كان الطهر بين
 حيضتين لا يكون اقل من عشرة ايام كل ذلك لا يثبت
 والنصوص ولا يظهر كون الثلثة متواليه بان ترى
 في كل يوم شيئا من الدم ولا يجب استدلاله في
 الترتيب كاقيل ولا ان يكون اقل يوم من الثلثة
 او لم يزل اقل ساعة من اليوم الاقل واخر ساعة من
 الثالث وفي الوسط اية ساعة يكون من اليوم الثالث
 كما قال بعض اخر بل يكفي ان يصدق عرفا انها رات
 في كل يوم

فصل في
 الحيض

في الايام التي يمر بها العاقل فلو غير يكفى بان من الرض ولا فطر

من الثلثة بان ترى منها ثم ان المراه ان رأت في
 شهرين متواليين كل شهر منهما حيضا والحيضا متوا
 عددا ووقتا نصير ان العادة العرفية والوقتية
 وان كان الحيض متواترين عددا فقط بان يكون
 فيهما اختلافين بغير ان العادة العددية يتفاضل
 توافقا وتناقضا لاختلاف عددها فيصير في العادة
 الوقتية خاصه وان لم يتفق توافقا في حيضها اصل
 نصير غير ان العادة وليسمى بالابتداء بالمعنى الاخص
 هو التمرين عتق في ثلثة الحيض والعادة كما يتحقق بوجوه
 يتوهم وحدها كما يتحقق بالثبوت بان ترى ما يكون في
 الحيض وما يكون اغنى وقت بحيث يحكم بكون الاول في
 حيضها والثاني اي الذي بغير وقت ليس حيضا
 احكام الكل ويصدق هذه العادة بالثبوت كان الاول يصدق
 بالعادة بالاختلاف لا انقطاع وانما ذكرنا في العادة تحقيقها
 بشهرين بناء على الغالب من كون الحيض في كل شهر مرة واما
 غير الغالب فترى في شهر واحد حيضتين بل ربما
 ترى فيه ثلثة حيضات لان اقل الحيض ثلثة ايام
 واقل الطهر عشرة ايام كما عرفت فالعبارة في تحقق العادة
 بالثبوت موضع شهرين كما انهما ربما كانا حيضا في كل
 من شهر بان ترى شهرين مثل حيضا واحدا فالعبارة

ايضا في المعنى العام والخاص

ايضا بالمرتين واعاد الاستحاضة فلا حيلة الا قلت
 وكثرة ودم النفس فأكثر عشرة ايام او عادت في
 حوضها كما تستغرق لاهل لا قبل يحصل بقطرة في
 رتبلا ترى في الولادة وما لها اصلا وراسا فلا في
 طهارتها بسبب تغلب الولد منها اذا كان نقياً من الدم
 فلا تحتاج الى الوضوء ايضا بل تصلى بالنحو الذي
 كانت قبل التوليد نعم ان رأت قبل انقضاء عشرة ايام
 وظهور كونه نقياً ساو كما ايام عادتها على سبب ان يظهر
 فصل في احكام الحيض واعلم ان شوطها البلوغ وعدمه
 نارأت قبل البلوغ ليس بحيض قطعا بل الظاهر كونه استحاضة
 وبلوغها يعلم بالسنة او خروج الدم وظهور الحمل فاذا
 كان لها تسع سنين تامة فحي بالغة واذا باسما قبل
 خمسين سنة تامة في غير القرشية والقرشية ستيل
 كذا في قوله تعالى بالقرشية البيطنة وقيل بوزن ورواية
 في ذلك ويحكم بان هم غير معروفين لان اصله ولا
 تعرف من القرشية سوى الماترسول ومن وبعض من ال
 عقيل وبعض من آل عباس وقد عرفنا ان اقل الطهر
 عشرة ايام فلو رأت حيضاً ولم ينقض العشرة فترى
 الدم لا يكون حيضاً البتة بل استحاضة ان لم يكن من
 الحج والقرح والبواسير ودم الحيض في الغالب حار
 غليظ اسودا واحمر يخرج بحرقته ودق ما فان لم يكن

الحج حرقه

الحج فلا اقل من البعض غلبا ودم الاستحاضة في البعض
 في الغالب لا يريق اصفر يخرج بفتور فان لم يكن الكحل فلا
 اقل من البعض غلبا فان اشتبه الحيض بالاستحاضة وتعتبر
 فتد بالخصاء المذكور وان اشتبه بالعدرة فتعتبر
 القطنية تدخلها وتصبر قدر ما يخرج منها برقيق فان
 القطنية مضبوقة فهو الفقرة والخيض فان اشتبه بالدم
 لا يخرج لاجل القرحة فعتبر بالادخال الاصبع بعد ما شام
 على الظاهر فان خرج من القرح لا يبر فهو حيض والقرح
 من الامن فهو الفرس على ما حفظناه في محله وفي مارة
 فأتت العادة وما تبقى على كونه حيضاً سواء رأت في ايام
 العادة او قبلها او بعدها وكذا الحال في غير فأتت العادة
 على الاستمرار لا تولى لكن لاحظ ان المبتدأة اذا تغيرت
 عفت الحيض فحاطت في العبادة او ثلثة ايام والفرق في
 اليوم الثالث يتوقف على كونه حيضاً او ترك العبادة
 قطعاً وانما الجماع وغيره مما هو حرام على الحيض فلا
 شبهة في لزوم تركها بمجرد رؤيته الدم مطلقاً وان
 لم يشهد الثالث لكن ان انقطع ولم يجئ اصلاً في
 اليوم الثالث بالمرّة ظهر عدم كونه حيضاً لما قلنا

من ان اقل الحيض ثلثة ايام متواليات وان قيل بان
 يكفى في كونه حيضا كون الثلثة في ضمن العشرة
 وان لم يكن متواليا يقوم اعاده احوط وان كان الا
 ظهر اشراط التوالى ثم ان دم الحيض اذا انقطع في
 ضمن العشرة يكون للوجع حيضا مع ما بينهما من التقاء
 ان تخلل سواهما كان بصفوة الحيض ام لا والمرأة اذا
 عادة ام مبتدأة بالمعنى لا يخص ولا اعم ام مضطربة
 وان تجاوزت عن العشرة فذات العادة يرجع الى عادتها المتبادرة
 والعشرية الى التقيين ثم ان الحيض علم استعرف اذا عرفت
 هذا فتقول ذات العادة تبني على عادتها سواء كان في
 مهبها بصفة الحيض ام لا الى انقضاء ايام عادتها فان الله
 ففقط فلا اشكال الا ان انقطع دون عادتها ونقص
 عنها فانها قصير فقطحيض ما لم ينقص عن ثلثة ايام الا ان التا
 قصير عن الثلثة ليس بحيض قطعا كما عرفت بل انظر الى ان
 مستحاضة والتجاوزه معها وتكون العادة عشرة ايام فلا شك
 في كونها الا استحاضة على حسب ما ذكرنا وان كان العادة اقل
 من العشرة فالمستحاضة تستظهر يوم او يومين ان رأت الدم
 ويكونان داخل العشرة لا الاستظهار عبارة عن تركها العيا
 والجماع والكشف المساجد ونحو ذلك من المحرمات على المستحاضة
 الحال فيكون هذا الدم اثر الحيض استحاضة او من الحيض
 علم تجاوزت الحيض عشرة ولها ايضا ان تترك الاستظهار في

وتصريح

وتصريح الا ان الاستظهار اذا كان عادتها مع اليومين
 عند كونه من اقل من العشرة فلها ان تستظهر الى العاشر اذا لم
 الدم الى العاشر لكن المستحب كونه الاستظهار في اليوم او
 يومين لا ان يزيد نعم لا يزيد بحجته على حسب ما قلنا فان
 القطع على العاشر وما دونه ظهر كون للوجع حيضا وان
 تجاوزت عن العشرة تجعل عادتها فقطحيضا والزائد عنها
 استحاضة لا مظهر سواء كان هو للعلوم من الفتاوى وال
 الظاهر من الأدلة كما بيناه في موضعنا اما غير ذلك فالتا
 بان يكون مبتدأة بالمعنى لا يخص ولا اعم كمن رأت الدم
 فجعل حيضا الى العاشر ما لم يتجاوز العشرة فان تجاوزت
 ترجع الى التقيين ان كان يقين ولا فعادة فساها ان كان
 فيها ولا تستعد ايام حيضا كما سلف في عشرها لكن عرفت
 اشراط تحقق اقل الحيض وهو الثلثة المتواليات بالمعنى
 الذي ذكرنا فان لم يتحقق فهو استحاضة كما عرفت غير مرة
 وعرفت الحال في كون الثلثة في ضمن العشرة وصق القطع
 دم الحائض في ضمن العشرة وجب عليها الغسل والوضوء
 بوجوب وسع لا يتضييق الا عند الضيق وقت الصلوة
 الا انه كلما ابتاد بكونه او في سجدة في الصلوة هذا
 اذا كان لا يقطع بعد دخول الوقت الفريضة واما
 قبل الوقول الوقت فالحال الغسل حال الوضوء وغسل الجنابة
 في التمسح بل استحبابه شذوذ كما مر الا ان يجيب عليها

وذكرنا في موضعنا
 فيكون انما هو المستحاضة

فضاء فريضة وغيره مما هو شرطه الطهارة هذا كله
 اذا لم يكن عادتها انقطاع الدم ثم الجحيم وان كان ذلك
 عادتها في حيضها فلا يجب غسل بماء الا انقطاعه على الحيض
 الذي قلناه لان الغسل في ايام الحيض مقرر ضا فاما الحيض
 بعدم فائدة في هذا الغسل وعدم كونه رافعا للحدث اصلا
 مثل الغسل في وقت مجيء دم الحيض مع انه ربما يجيء الدم
 كما ان الظاهر ذلك ثم ينقطع وهكذا فيلزم مخرج فعل هذا
 لا باس بتأخيرها الغسل الى انقضاء اوقات عادتها اولئك
 العادة المذكورة هنا بل هذا هو الاول ولعل الغالب في الشك
 عدم الاستمرار في جميع اوقات حيضهن ولذا اكثر ما يشبه
 عتيقن انقضاء حيضهن فعند توجع الانقضاء يدخلن
 ويصبرن قدر الحاصل لهن الوثوق بالانقضاء ولو خرج
 القطنة نقيت بيضا فاذ لخرجت كذلك ينبغي على الانقضاء
 وتشتغل بالغسل ومقد ما تمن من غسل دم الحيض وسائر
 الخجاسات لو كانت في اثناءه مواعيد وصول الماء ثم
 الوضوء بالحو الذي مر في الوضوء ثم الغسل بالحو الذي
 مر في غسل الجنابة فيمن تقع جميع التكليفات على الحيض
 وسعرفضا وربما يمر تقع بعضها بانقطاع حيضها
 وان لم يغسل مثل نحره ثم الجراح وان كان لا يتركه
 الى ما بعد الغسل لان يكون التزويج شيئا شديدا

فصلها

فيا من يغسل فرجها ثم يجامعها وان لم ينقطع في ضمن
 العشرة بل تجاوز فريضة حكمه ثم اعلم انها بعد الغسل لا
 ينقطع وان اتفق بجحيم الدم وكان في ضمن العشرة فان
 كانت مبتدأة بالغسل لا خض ولا غتم تنوي على ما بينا
 حيفا لان اكثر حيضها عشرة واثنتون وهذا ان يكون الغسل
 والدم ولا كل في ضمن العشرة اذ الحيض بشرط ثلث عشرة
 ايام او اقلها على حسبها مقرر ان لا يتجاوز من
 العشرة فتعرف حكمه والظهر الغسل بين ذلك الوقت ايضا
 حيض اذ الظهر الذي لا يكون حيضا اقل عشرة ايام كالمعرفة
 فلا ينقص عن العشرة اصلا كما لا يزيد الحيض عن العشرة اصلا
 وعرفت مكره وان كانت ذات العادة فحكمها حكم المبتدأة
 المذكورة ان انقطع وبها راس العشرة وان انقطع
 دونها فالى منتهى الانقطاع ويكون حيضا التبتل
 والظهر النقاء الذي يكون بعد الانقطاع لا يكون
 حيضا التبتل بل ظهر يجب عليه جميع ما يجب على الطاهر
 ويجوز ايضا جميع ما يلزم عليها وهكذا باقي الاحكام التي
 ظهر واقعا مثل سائر ايام عدم حيضها والنقاء المختل
 بين النقاء المذكور حيض ايضا كما عرفت هذا كله لان لم
 يتجاوز من العشرة واما ان تجاوز عنها فقدرة العادة
 حيض خاصة والبول في استحاضة كما عرفت كون النقاء

التخلل بين الدماء حيضها كما عرفت يعني التماسا والمحكوم
 يكونها حيضا واشترطوا في الثلث الاول ايضا كما عرفت
 ثم اعلم ان كل دم في ايام العادة حيض هو وان كان بصفة الحيض
 اما بل الكثرة في ايام العادة حيض فخلا عن الصفرة واذا
 رأت بعد العادة دم ما بصفة الحيض ومضى بينهما اقل
 من ايام العادة فيلزم ان يكون الحيض من العادة ولا من الصفرة
 لان في عتق دم كونه الثاني حيضا بل العبرة هو العادة
 فقط وان كان قد مر العادة مع ذلك لجمع فيه الصفرة لم
 يتجاوز عن العشرة بل يكونان معا في العشرة كما عرفت من
 ان اذا تجاوزت ذات العادة من العشرة يكون قد مر العادة
 فقط حيضا فلو لم يتجاوزت ذات العادة من العشرة
 يكون الحيض حيا وان لم يكن شق من تلك الدماء بصفة
 الحيض فما ظنك اذا كان اثر الدم عن العادة بصفة الحيض
 وان لم يكن ذلك ان يكون ما في العادة ايضا بصفة دم اعلم
 ان اذا جاوزت الدم عن العشرة فذات العادة تنبئ على عاداتها
 كما عرفت فاذا كانت ذات العادة الوقتية والعددية
 جميعا لان اشكال وان كان العددية فقط تجعل ذلك العدد
 حيضا لها وتختار في وقتها ما شئت اذا كانت الدماء
 بصفة واحدة سواء كانت بصفة الحيض او الصفرة او
 اجمع لا خلاف فيختار ما هو بصفة الحيض جميعا بين العادة
 والصفة وان كان ما بالصفة موافقة للعادة فلا يمازج عليه
 اصله وان كان مزيدا والنقص للعمل الا في ان يختار الحيض

العادة

العادة والصفة معهما انكن ينقضان واختار ما شئت
 وفي الثاني تختار وتضم اليه الباقي باي تختار في القسم
 حتى يحصل العدد واما ذات العادة الوقتية فقط في
 حيضها سبعة ايام ويجعلها في الوقت الذي كانت ترى
 فيه ان تجعل اول الوقت اول حيضها الى القضاء بسبعة
 هذا كذا اذا لم تكن العادة واما اذا نسبت فيستجيب
 ثم اعلم ايضا ان كثير اما تقدر عادة النساء تحصل لها
 عادية خلا للعادة الاولى فالعمل على الثاني وربما
 الثانية الى ثلثه وهكذا وفي الكل العمل على الاحقة لا
 السابقة وربما يتغير نوع ذات العادة بنوع اخر
 كان يكون صارت ذات العادة العددية والوقتية
 فأتت العادة العددية فقط فنفس على هذا وكيفيته
 ان ترى شهرين متوالين بعد واحد او وقت واحد
 او بهما جميعا كما قلنا سابقا وعرفت عن ذكر الشهرين
 بناء على الغالب لا لا العبرة بمن بين مثلا كان عا
 دتها خمسة ايام فان التقطت اياما مرة اخرى
 سبعا ورات ايضا بعد ذلك حيضا اخر سبعة
 ايام فتغير الخمسة الى السبعة وكذا الحال في
 النقصية وقس على ما ذكر باقي الفروض هذا كله

المتفق

حالات العادات وأما المبتدأة بالمعنى المختص في الأصغر
 فقد تجاوز المذكورة ترجع إلى التيقن إن كان مع شرايطه
 بأن يكون من الدماء ما يشابه دم الحيض ولا يكون
 المتشابه لراقل من ثلثة أيام ولا أكثر من العشرة ويكون
 بينه وبين المتشابه لاخراقل الطهر حزما وهو عشرة
 أيام أما بالدم الحال من المتشابه فقط وهو مع التقاطع
 وتعمل ما يشابه حبيضا والبقا في نقله في حال الاستحاضة
 وإن لم يكن تميز أو كان لكن لم يكن لها شرايط التيقن بالمرق
 أو لم يكن بعض منها ترجع في حيضها إلى عادة نسائها إن
 اتفقن فتعمل عاداتهن حيضها والباقي استحاضة وإن
 يتفقن فتعمل عاداتهن حيضها والباقي استحاضة وإن
 لم يتفقن فتعمل حيضها في كل شهر سبعة أيام متواليات
 تختار في التيقن بالأيام فتجعلها حيضها والباقي استحاضة
 وأما المظطربة الناسية فهي التي كان لها عادة
 لكن نسيها فإن لم يتجاوز زدها عن العشرة فالكل حيض
 على النحو الذي عرفت وإن تجاوز ذلك لم يذكر من عاداتها
 شيئا ترجع إلى التيقن بخومها في المبتدأة إن كانت ولا تخفى
 بسبعة أيام على ما مر في المبتدأة والفقها لم يأمروا بمرجوعها
 العادات نسائها ولعل من يجهل علم يحقق ذلك عادة
 لأن حيضها لو كان موافقا للحيض جميع نساها لما نسي
 وإن ذكر من عاداتها شيئا فإن أولها وجب عليها أن
 تطهر

المختص

المختص من قطعها لأن الحيض لا يقص من الشهر شيئا
 وتقطع بعدها أيضا أربعة أيام بظاهر الشهر حتى تحقق
 السبق للمذكورة وقس عليه حال التوقفة في الحيض أو
 أو غيرهما بأن تقسم مع الآخر ستة أيام قبله وفي الوسط
 ثلثة قبله وثلاثة بعده وفي غيرهما على قياس ما ذكره وإن
 فكرت العقل فاصرفيها حال غابته العادة العينية
 خاصته من دون تفاوت وإن ذكرتها الوقت فقط في حال
 حال غابته العادة العينية فقط من دون تفاوت وفي
 الحالين وحكمها فلا خلاف فاما ما جزم به الجمهور من
 ما جزم به الجمهور من قولهم حتى لا يجزم عليها وفي
 في المساجد لا ينعى منها كما مر في الجنب يحرم طلاق
 الحايض حال حيضها ويقتل أيضا لا يجزم بعد التقا
 وتعلم تقتل بعد وضعها لكن هذا يقتضيه
 في كتاب طلاق ويجزم عليها نص الوطى في قولها وكذا
 على التيقن ومقتضى قوله بجم بكفر إلا إذا شئ به الأمر
 الوطى مع الحرقة للتمسح بها وجزمها والباقي يقتل
 في مرقه التحريم كما مر في التيقن في الكفر والله
 تبارك وتعالى أعلم والعدم الشبهة بالمرق والبرام حواضها
 الذكر بقدر الشبهة والبرام في وجوب غسلها أيضا
 لم ينزل المني على الملقح جزم إدخال أقل من ذلك ويؤتى

قيل من مراس الغشقة ولكن لا توجد الفل يوم تنزل كما
 ويعتبر الحوض حال الجفاف وجب الياءدة بلا متراج
 والخارج الأكر لو علم به وجب اعلام من لا يعلم ولو
 اخبر بالمرأة بعد غيب القبول لما ورد من ان الحوض
 اليمن مضى فاذا افاضته صحته افعال السليبي فلا
 على نفس عاقتها كاذبة في عدم الجماع نعم لو حصل
 اليقين بذلك فلم يعلم القبول لكن حصوله في غاية
 الاشكال بما بعد ما عرفت وخصوص تعلم خبرها ان النفس
 اقامة بالشوق كثيرا ما تبس الامر ولو جاء معها ما لما
 عاملا فالشهور والتجيب الكفارة ان كان الجماع في
 اوائل الحوض فليست وان كان في الوسط فنصف ميتا
 وان كان في الآخر فربح دينار ولو لم يمتد القبول هو
 الذهب السكوك الذي يكون مثقالا من حبات الذهب
 والفضة وما في وزنها والمثقال الشرح ثلثة
 ارباع المثقال الصبر في الاصول عدم ترك الكفارة
 سيما على حفظ كفارة ولو كان اي التكفر الذوق ولا
 شك في كون التكفير بعد التوبة والقدامة وظاهر
 ان المعطوف تادم وكيف كان لا شك في وجوب التوبة
 والبناء على عدم التوبة واقول الحوض هو الشك لا
 مندا على حوض تلك المرأة على او قد يكون ثلثا
 انكسرت فلا تملك منها اقل من الوسط ووسطه والاخر

ولو اخبر احداهما
 وجب على الاخر
 بتراع كلاهما
 قبل الملقاة

آخره

آخره ولو كان الحوض المرأة سبعا يا يثيو مان مع ثلاث ايام
 اقله وقس على ذلك الوسط والآخر وقس على ذلك باقي
 مقادير الحوض فيما ذكره لو وقع جماع اوله في الاصل
 في الوسط فالظاهر وجوب التوبة مع افعال وجوب التوبة
 ونصف الدينار وهو احوط ولو شك في الحال لو وقع التكفر
 اي ما بعد التعريف تكرر الا حجة فلا دخل في الخبر وان
 كان احوط على حصة تكفير التوبة من ان لم يقدر
 على الكفارة فيمكن كون التوبة مطبو ما يقدر على
 حفظه ما ذكره من التكفير مع ما ورد من التوبة صراحة
 قال اذا امرتكم شيئا فانتم منه استطعتم وما امرتكم
 من امير المؤمنين من قوله ليس ولا يسقط بالعصا
 وقوله الاخر فلا يدرى كماله ان تركه كماله فيعمل عدم
 وجوب ما ذكره وجوب اطعام مسكين واحد ما ورد
 في التخصيص لنقص الشهور ويجعل عدم وجوب الكفارة
 ويكون مستنودا مسئلة وكيف كان الاحتياط ما
 عرفت على عرفت بذكرهما الغضاب سواء كانا
 المرأس واليدان او غيرهما ويكره ايضا التمسح بالمش
 القران ونحوه كما مر في الخبر والذكر في القران ونحوه
 ولا يكره لها قرأت القرآن كما لا يكره لجنب
 ايضا على الاضحية ويكره وطهر بها في الاضحية

بما بين سرتها وركبتها ويخفى بها ان تتحرك او تسكن
 صلوة وتقع في موضع ظاهر وتذكر الله تعالى مقدار
 صلواتها ويجب عليها قضاء صوم شهر رمضان جزاء
 وصوم غيرها على الاصول لا يترتب في احكام الاستحاضة
 وهو كثيرة وسقطت قليلة وعرفت ما ذكر بان
 تستعمل قطنة بالمقدار المعتاد للشاة في فرجها وتربط
 على تلك القطنة خرقة الصفة وتبصر الى وقت الصلوة
 وتخرج القطنة ولا تحسها فان كان الدم لم يتغير القطنة
 بالانفسها فلا استحاضة قليلة فيجب عليها ان يرضى
 لكل صلوة متى ما يكون الدم ويكون كما ذكر اي لم يفسد
 جميع القطنة ويجب ان يكون ذلك الوضوء بعد تغير
 القطنة والخرقة ايضا لو تحببت ويكون التغيير بعد
 الفصل الفرج بلا وضوء والوضوء بعد ايضا الى ذلك وال
 الصلوة بعد ايضا كذلك بلا فصل حتى يمسك بكون الدم
 مضموا ولو اتفق انها اجرت ثم تغيرت او اصبحت ثم تغيرت
 او اصبحت بعد الوضوء ثم فصلت فالدم الحادث حين
 لا يكون هو الكون من الصبر فخصب ثم انها بعد فرجها من الصلوة الذي
 وسجي اذا لم يصب كورة يخرج القطنة من فرجها ذلك بانها ايضا
 لم يوضوؤها لم يبقه وضوءا ويخصب قطنتها ولا يفرقها
 فلا حاجة الى غسل فرجها ايضا بل اذا ان تقوم الى الصلوة
 الاخر وتصلها بغير تجديد وضوء ما دامت كذلك او
 هي ظاهرة حالها حال ما قبل الاستحاضة وقول الفقهاء

فصل في

تصل لكل صلوة بوضوء على مدة مرادهم مادام ذلك
 الدم فاذاجاء الدم ويكون قليلا فيخرج انتقض وضوؤها
 وانتقض الصلوة بغير وضوء ولكن الدم المذكور
 حدثا وموجبا للوضوء لكونه حدثا اصغر فادراكا
 القطنة بيضا ونقية لم ينجس دم اصلا فالحدث
 من ابن نفهم ان خرجت القطنة غير نقية بان كان
 عليها دم ولو كان اصغر من راس ابرة انتقض وضوؤها
 بهذا الدم لكونه حدثا استحاضة ولو خرجت القطنة
 ملوثة بالصفرة لان الاستحاضة في الغلب احقر بال
 لجله ما ذكر ابتداء هذا القليلة الى ان تفسر القطنة
 لاجمعها بل ما لبها بان يبقى قليل منها لم يفسد الدم
 وهو من الجانب اليسرى الذي في باب الفرج وسحق
 ظاهر القطنة والدم انما يمس من باطن الفرج من ا
 الفوق الى التحت فان كان لم يفسد كل القطنة
 ثم لا يفسد الاغلب الا نادرا وان كان غايبة الدم
 لم يخرج عن هذا القليلة ولم يدخل في المتوسط لما
 نفهم ما ذكره من هذا القليلة كان الا لو كان
 ابتداء حدثها فحدثها كثيرا لكثرة ممراتها كما
 والحاصل ان خرجت القطنة ملوثة براس ابرة
 او أقل او اكثر بصفرة او حمرة او اسود محكوم
 استحاضة على النجس المذكور في نفق في الصلوة

الثانية ايضا ما فعلت في الاولى من غسل الفرج ثم تغير
 القطنة بالفصل والفرقة ايضا ان تجتست ثم الوضوء ولا
 فصل ثم الصلوة كذلك وقس على ما ذكره من سائر الصلوة
 اذ عرفت حال نقاء القطنة وخرجهما متوثب بالقليلة
 وانما في الاول طاهرة بلا شبهة وفي الثاني مستحاضة
 بالقليلة وعرفت حكمها وانما اذا تغير الدم فخرجت غير
 قليلة بان يخرج متوسطة بان يغسل الدم جميع القطنة
 ولا خلاف ان المخلط والخرق الترابي يحكم هذا حكم
 القليلة في غير صلوة الصبح (وفي غيرها تفعل ما قلناه في
 القليلة بعينه سوى ان دم تغير الفرقة ايضا نجسها
 عادة فيها بخلاف القليلة اذ ربما النجس وانما في الصبح
 تفعل ما قلناه في القليلة لانها اغتسل ايضا بعد الاثر
 بلا فصل ثم تغطي الفرج بلا فصل وما توضع بعض
 المتأخرين من كون المتوسط دخلت في الكثيرين
 مشروها في موضعها وبالجملة متى ما يكون الدم ولو
 متوسطه تفعل بما عرفت هذا في كل صلوة كما قلنا
 في القليلة تفعل اي صلوة تغير الحال يكون الحكم
 ايضا متغيرا لان القليلة والمتوسط حكمها
 في غير الصبح على ما عرفت واحد وخرجت القطنة
 نقية ايضا حكمها احد في الكل وجوبه ^{حظ}
 لمقطنة الدم في الفرج عقيب كل صلوة لا ما

معرفتها بعدا

معرفتها بعدا من الصلوة والاشك فيه ولما لا
 سحابة العرقين بالكثرة فغسل الدم القطنة
 ويجزئ ويسيل في الفرقة وحكمها وجوب غسل الفرج
 تغير القطنة والفرقة جميعا بعد الغسل بلا فصل ثم انما
 بلا فصل ثم الغسل بلا فصل ثم الصلوة بلا فصل لما لا
 من عدم الغسل لو لم يتحقق كل ما ذكرناه بلا فصل بل يتحقق
 الكل والبعض بالفصل المعد به وما ذكرناه من كون
 صلوة بوضوء ثم بالغسل بعده انما يكون في الصبح وفي
 الظهر ايضا ولكن في العصر ايضا اذا كانت المرأة لم يجمع
 بينهما وكذا في الحال في المغرب والعشاء وانما اذا جمعت
 ولم يفصل بينهما فالوضوء والغسل الذي فعلتهما انما
 لا ظهر يكفي كونها لها والعصر جميعا وكذا في الحال في
 المغرب والعشاء وتفصيل ذلك انما بعد ما مضى
 ما ذكرناه للظهر وصلى الظهر ثم اذا راح في القطن
 فاذ خرجت نقيه فهو طاهرة بجموعهما ان غفروا
 فصل العصر من دون حاجتها الى غسل وجهها ولا يتغير
 القطنة والفرقة ولا الوضوء ولا الغسل وهذا من تخص
 بصورة الجمع بين الصلوتين بوجوبه فلهذا ايضا كذلك
 متى كانت القطنة كذلك واذا خرجت القطنة غير نقيه

الغسل بلا
 فصل

فاما ان يخرج ملوثة بالقليلة او المتوسطة فيجب عليها ايضا
 غسل الفرج وتغيير القطنه والخروج عما ذكرناه في القليلة
 ان كان قليلة والمتوسطة ان كان من سطة ثم الوضوء
 ثم صلوة العصر كذلك يغير فصل عما عرفت ذلك العشاء
 وان خرجت كثيرة فيجب عليها ايضا غسل الفرج وتغيير
 القطنه والفرقة ثم تقوم وتخطي العصر كما هو الظاهر
 من الاخبار لكن يكون الكلى يغير فصل على حسب ما عرفت في الشك
 يقولون فتوضا بعد تغيير القطنه والفرقة بلا فصل ثم
 تقوم وتخطي العصر بلا فصل وكذا العشاء ان وهو احوط
 بان تنقذ الاذان وتوضا موضعها باستحسان يترك
 مستحبات الوضوء ولا اكفاء بقدر الواجب منه وعلى
 او تقديره لا يجب عليها الغسل الصلوة العصر اذا نماز
 بينهما بلا شك وكذا الحال في المغرب والعشاء وقد
 القطنه في جميع الصور المذكورة موكولة بالمعتادا
 النساء كما ذكرنا ظهور ان القليلة والمتوسطة لا حاجة
 فيها الى الجمع بين الظهر والعصر ولا الجمع بين المغرب
 العشاء اصلا ولا ثمة له فيها مطلقا نعم للمتنوعة
 ثمة على القول بالجمع بين الصلوة الليل والصبح
 واخذ كل موضع فلما يغير فصل مرادنا الفصل
 العروق وال

ومما ذكر

العروق ولا يفرق الاستغفار بالمقدسات من الاذان وال
 الإقامة ثم اعلم ان المستحاضة اذا رأت الكثيره وحيث
 الغسل لم يفرح حدثها وان كانت وقت الصلوة طاهرة
 لا مستحاضة قليلة مثلا لو رأت بعد الغسل الفرج الكثيره
 وقت الظهر صارت طاهرة تتوضا ثم تغتسل كما
 يصح ولا حاجه اليهم الفصل في حالها بعد الغسل
 حالها لم ترمع القدم اصلا وتوضا وتغتسل
 الجنازة بغيرها الصلوة ايضا لم يحدث الاخر
 الا كبره اما اذا كانت وقت الظهر مستحاضة بالقليلة
 فهي ايضا تتوضا ثم تغتسل وان رأت ان خطيبا
 الوضوء والغسل المذكورين فلا يخرج عن الاشكال
 لان الحديث الصادق في انشاء الغسل وبعد الاذان
 ليلان الوضوء والغسل المذكورين احكاما للحديث
 السابق فلا بد من الوضوء بعدهما وبعد فليصل
 بغير فصل وان فصلت فليست تتوضا وتصل بغير
 ما قلناه في القليلة بانها بعد الغسل لا بد لها
 من الخروج القطنه والعمل بمقتضاها فان كانت
 فضة خفيفة طاهرة ومركها وان كانت ملوثة
 بالقليلة او المتوسطة تغسل بمقتضاها وقولها

وان كانت كثيرة تمت بمقتضاها وعرفت هكذا الحال في
وكذا في المغرب وكذا في العشاء كما عرفت فان كانت وقت
الظهر والعصر قليلة او متوسطة عملت بمقتضاها وحيث
الوضوء فقط ووقت العصر انما كانت المتوسطة كثيرا
تقضاء وتفصل بلا فصل وتصل العصر كذلك بعد غسل
فروعها وتقسيمها العظيمة والفرقة على النجم المذكور
عرفت وبالمجمل بينا صور الحكم الاحتمالات ومنها
انها مرات كثيرة بعد العشاء وفي الصبح اما ظاهرة
او ذات قليلة في الحال ما ذكرنا الان من انما مرات
بعد صلوة الفجر كثيرة وفي الظهر ظاهرة او ذات قليلة
وكذلك الحال فيما اذا مرات بعد العصر كثيرة وفي المغرب
اما ظاهرة او ذات قليلة ولا فرق بين القليلة والمتوسطة
في غير صلوة الصبح فلو ان بعد العشاء كثيرة ثم
قبل صلوة الصبح متوسطة فيفعلها غسل واحد عن الكثير
والمتوسطة بعد ما توفى وتصل بلا فصل من
جهة المتوسطه انما كانت باقية حتى الوضوء
والغسل فالصلاة مختصة بها ذكرنا ان الوضوء فصل
من الخارج قطنها والعمل بمقتضاها ان كانت
القليلة فالوضوء ثم الصلوة بلا فصل وان كانت
كثيرة او متوسطة فالوضوء ثم الغسل بلا فصل
ثم الصلوة كذلك وهكذا الحال كلما فصلت وبا
لجملة

والجملة او ضحا الحال في جميع الاحوال ومقتضى الحال
ما ذكرناه من الاعمال كانت بحكم الظاهرة مطلقا نصيا
وتقوم وتقع كل واحد منها ولو اختلفت لم تقع صورها ولا
صلواتها الا ذات القليلة فمن صورها بلا فصل دون
صلواتها وحيث ان متوسطه مثل الكثير فيما ذكرنا احيا
بما قبل فحصلت للبرائة اليقينية والاحوط ان لا
يجمع ذات الكثير حتى تفصل كذلك التوسط
القليلة ايضا لا يخرج عن احتياط كونها مما
بعد الوضوء والاحوط ان لا يدخل ذات الكثير في
لنوسطه المساجد قبل الغسل بالحق المذكور في
او لا مشا الذكورة فانها يكفي هنا وفيما
تقدم ولا حاجة الى الغسل اخر لا بد لها من
تحفظها من التمدد في ثيابها واعضا
فتفعل ما اصابه للصلوة وليس يعفو وان
كانه اقل من الدرهم بل اقل من راس ابرة ولا
الحال في دم الحيض والنفاس لان لا يمكن غسل
النجاسة للصلوة وسعرت فصل في احكام النفا
وقد عرفت ان دم الولادة يخرج قبلها وليس
بنفاس لان خرج حال الطلق وما خرج بعد الطلق

في حال الحيض
من لم يتيه من
غسل

شيء من الولادة فلهجة قلقلنا ايضا نفاس ما خرج بعد
 الولادة فلا يشبه لاحد في كون نفاسا واقاما خرج
 الولد فهو ايضا نفاس ولو لم يخرج مع الولد لا يعود الى
 ان يخرج من الولادة عشرة ايام فخرج بعد العشرة فاما
 الاكلهم عليهم كون نفاسا واقاما ما خرج قبل تمامية العشرة
 فهو ايضا نفاس مع ما تقدم الى حين الولادة عند
 الفقهاء وان لم يخرج شيء من الدم من حين الولادة
 الى ذلك الوقت وكذا الوراث الا اذا ما تم لم يزل قبل
 انقضاء العشرة منها وما بينهما من النقاء ايضا نفاسا
 من جميعا كالحيض هذا بالنسبة الى المبتدأة وكذا اذا
 العادة ان لم يتجاوز الدم عن العشرة ومع التجاوز
 لها حال الحيض فيكون اكثر ايام عادتها وانقضاء
 تنقضي بيوم او يومين قبل العشرة ويحرم على النفساء
 جميع ما يحرم الحائض ويكره لها ما يكره للحائض فلا حظ
 محرمات الحائض وما يكره لها جميعا **فصل في غسل الاغصان**
 واحكامه يجب غسل الميت بالثلث النجاسة عن بدنه
 اي النجاسة العامة خيثة من البول والغائط ونحوها
 ثم بعد ذلك يجب له غسل ولا جماء السدر وبعد
 جماء الكافور ثم جماء القراح ويشترط في كل من

غسل
 الميت
 بالثلث

الاغسال الثانية او لا تم الترتيب بتقديم غسل الراس
 والعنق على غسل عينيه ما شئت المصلحة بالفتح الذي
 مرفق غسل الجنابة ويجب تقديم غسل السدر على
 غسل الكافور وتقدم غسل الكافور على غسل
 القراح ويسقط الترتيب بين الراس والجانبيين لعم
 غسل الاغصان ان يتسبب نحو الدم مرفق غسل
 ومنه طهارة الماء والسدر والكافور وعدم غصيته
 متوضعا وعدم المنع من استعمال بالفتح الذي مرفق
 الوضوء والغسل لا حول اختيار الترتيب على الاغصان
 وعدم اختيار الارتماس في المقام مطلقا والميت
 الذي يجب تقبيله بالغسل المذكور هو الذي لا يكون كائنا
 فيدخل فيه جانبيين الشيعة وصياهم حتى **اليسقط**
 بشرط الا لا بعد استمر وكفوف ايضا ويدفن على حسب ما استوف
 وكذا الحال في الغطف من الميت الذي فيها عظم واما ما عظم
 لا يغسل ولا يكفن بل يدفن في حفرة ويدفن ويسقط غسل الميت اذا
 خيف من شتم جلد او وجب التيمم بدلا من غسل اجسامها
 وكذا ان لم يتمكن من استعمال الماء ولو فقد السدر والكافور
 فغسل بالقراح ثلاثا الغسل الاول يقصد بدلية

غسل السرة والثاني بقصد الغسل الكافر والثالث
 غسل الفراء بنفسه ولو فقد الكافر فقط في غسل الأول
 السرة والثاني بدل الغسل الكافر وإن كان الأمر بالعكس
 في العكس فلم يكن لا غسل فلا يترك الغسل بالفراء البتة وإن
 أمكن ولو مات معها ما يحرم تغيبه ماء الكافر وتحيط به أيضا
 وسفل تحيط بالبتة ولا يحوط إن يوضأ قبل الغسل وبعد
 تطهير الجسد من النجاسة العارضة ولا يضمن الماء لغسل الميت
 لأن من يبيع العاقبة وهو في النقص عند أيضا ويجب التمكن
 بعد الغسل إن أمكن الغسل ولا يبعد التيمم كافتائه وإن لم يكن
 التيمم أيضا لا يترك التمكن بل يجب الواجب من الكف مع لا
 اختيار مبرر وفي قصص وثائق لا يؤخذ ولا يؤخذ من يداق
 آخره قال لم يكن الحل فلفا فلا أقل منها أن أمكن في الألفا أمكن
 لأن اليوم لا يقطب بالصور ولا يجوز أن يكون الكفن جريلا
 ولا جبا ويكره كون ثلثا أو ينجب كونه فطنا وإن يكونا
 وإن يكتب غير سواد في حاشيته أو في شدة الله لا الله ولا
 باسم الزيادة ويصحب توبيخه الخصل القليلة بأن يلقى على ظهره
 ويجعل وجهه وياخذ قد يدا يهابل المشهور وجوبه وطول
 فلا يترك البتة ويستحب تلقينه بالحق المعهود وذلك القرآن
 سقا والصافات وتفتش حين خروجه الرق وفيه عبيد
 شدة الحية وتجهل تجهل مع عدم الاستباه في موة ويكره
 حضور الجنب والحاض غلة في الغسل المعهودة أو
 الماتكة في الذكورية والاشوية والرجاء كبرهان لكن الأولى
 عدم تقييد

علم غسل الزوجة زوجة ميتة ومع الاضطراب في غسلها
 من وراء الثياب ومع فقد الشراطين يتكلى الأمر إذا أمكن
 التقليل بدون مباشرة وبدون نظر الحرام ويستحب وضع الميت
 على مثل ساجدة مرتفعة مستقبل القبلة وسنة هو من الألفا
 من النظر الحرام فربما يجب لذلك وغسل يده ثلثا أو نصف الثمرة
 والباه في الرأس بالشق الأيمن وغسل يده عنقه ثلثا مرة وفي
 بطنه الأيمن وغير الحامل وإن يلف الغسل بخرقة على كفيه
 بل ربما يجب أن يكون غير محرم مع جسده أو غيره
 وأن كان محميا غير الزوجين ولا يغسل كوف الغسل من وراء
 الثياب مطلقا ويكره جعل بين الرجلين وأرضا ماء
 في ماء الكفن ولا يقصر الطهارة ولا يجل شعره ولو سقط
 منه شيء يجعل في كفه ويجب تحيط به من مساهمة
 بما يقتر من الكافر لأن يكون محميا من المستحب المثلث
 أن يلف فخذه بخرقة طولها سبعة أشبار وعرضها شبر
 نصف بعد أن توضع قدر من القطن على فخذه ثم يجمع بين
 المخذلين ويصان ثم يلف تلك الخرقه عليها اليسم الزم
 ثم يعم الذكور بالعمامة وكفيه لقمها ويحبسها معقبة
 مشهورة ويلف ثدي المرأة بلفافة ثم يلف يديها
 ولا خيار استحباب الخمار أو المقتعة لها كما هو لأن سقا
 ويستحب مشكرا وضع الجريدتين الخضراوين من الخلل

ما لا يترك من غسل الميت

وان لم يوجد من شجرة رطب ولا اولى كونها قد شربوا
من التمر الى الخمر في موضع في الكفن احد وجهيها فجانبا الى
عن بلصقه بالجمل من عند التزويج والاخرى من الايسر
فوق القبر ومع عدم الفكن توضعان في القبر فصل في غسل الميت
من سرهيتا بعد مده من الموت وقبل غسله وجب للمسلم ان
يغسل غسل الميت لا يغسل حتى يغسل لان السر من حيث كبره ولو
نقل السر والكا فور غسله بالحق كما قلنا لم يجب الغسل على من
مسره وان مسره على نفسه المعلوم بكله لئلا لا يحرم الغسل
وهذا الغسل ايضا كغسل الحائض باق في موضعها ثم يغسل ولا يجب
الغسل بمسح فقطه خالية من العظم من الارض اذا كان فيها
وليس فيها ينجز الماسر فقط وكذلك القطعة من الارض
لم يغسل غسل الميت ولا يجوز للغير ان يغسله من سواه
وقد اعظم ام لا لا اتم الحجة لعدم اعظم في لا يجب
الغسل واستحالة ما فيه عظم فانه يجب تغسله طهره
بمسح ايضا مثل من غسل الميت فصل في احوال الاغسال
في غسل الميت وجب في الغسل الترتيب وعدم كفاية الترتيب
في غسل الجنازة وسائر الاغسال هيكلها حيلة غسل الجنازة
في الترتيب لا يماس وجوب الميتة وغير ذلك ما عرفت سواء
وجوب الوضوء قبله او بعده فانه واجب في الجميع على النسخ الذي
عرف في غسل الحيض سواء غسل الجنازة بل فيه حرام كالميت
والوات غير واجبة في الكل نعم لو وقع في اثنا حديث اصف
نقدته في حاله في غسل الجنازة والحال في الكل كذلك

في غسل الميت

في غسل الميت

في غسل الميت

ايضا حال الشدة في غسل الميت في جزء من اجزائه في الجنازة
والحال في غيرها ايضا الكثرة والواجب في الكثرة غسلان او
اغسال متعددة بكيفية غسل واحد وبكيفية الجميع سواء الجميع
واحيانا او متعديا او بالاضيق والاضيق لا يترتب
الجميع في جميع الصور المذكور ان اماره الكثرة في الغسل وكيفية
واحد من الكل وان نوعا لبعض فقط يقتصر على النوع
في غير المتري غسله اخره ويغسل بقصد الوجوب ان كان
واحيانا او الترتيب ان كان متعديا ويجب ان يتحقق الامتناع والحال
عن العدة فصل في التيمم الطهارة الترابية وهي
شرط الكل بشرطها الطهارة وواجبة ايضا لكل
واجبة بشرطها عند عدم الفكن من الطهارة المأثورة
فصل في التيمم بشرطه بعد عدم الماء او عدم كفايته فلو
مكن ان يغسل الوضوء بشرط الغسل في ظرفه فيغسل
بما يده وهكذا يفعل في اليد اليسرى يتوضا وان
كان الغسل باقل جريان يشبه المسح فان هذا الغسل
كافي في غسل الوضوء والظاهر صحة ما ذكرنا في الغسل
بغسل الوضوء وان كان لا يمسح وان امكن يتم الماء
بأدخاله ماء مضاف لا ينجح به من كونه ماء مطلقا
فعل ولم يتم وان بيع الماء وعلم من شره انه وجب
ان كثر بقية غايته الكثرة الا ان يكون نجسا بالاروا

ايضا وان كان الغسل

في

الحاصل ان يحصل الماء باى نحو ممكن واصبلا فيما عرفت
عدم التمكن من استعماله اما من خوف حدوث مرض او
خوف زيادة و يشترط ان يكون بطور برئ او خوف
امتداد وطولها او خوف علة جده او لشدة برئ
يخاف من حدوث المرض منه او لظايقه لئلا يستعمل
او يخاف من العطش فيسبب واحدا من عياله او خوفا
من الشبهة او من حرمة شربها او دابة من الدواب
بضره لا كما يقال ان يكون هو مستلحا من العيال
او غير ممن ذكر او يحصل لهما مرض مضر في الصم او الخبيث
بجها او في كماله حق من من العطش او يخاف من استواء
خرق وقت الصلوة او يضيق الوقت من الوصول اليه
وان كان قريبا او يخاف من السبع او من القمل او يخاف من
نفسه او عرضا او على المال المعتد به المضر حال فوتها او
لاعتنه منه اذ فرق بينه وبين اشياء عيال كثير ويجعل عدم
الفرق في المقام ويجوز التيمم ايضا من جهته فقد عثر على
الذي لا يعطى لآبائها او فقد لاكت الشربة وتوصل بها اليه
فقد قيمتها ولو كان لغيره ان يصل الى الماء ولا يتيمم فان
يصل لا يشقها فيلحق الا ان يشترط بطلبها او يكون شقها
محجفا بالجملة اسباب عدم التمكن كثيرا اشرا او كثيرا منها
وغيرها ايضا مثلها مثل الخوف من السنين وهو ما يعلو
البشرة من القسوة الشبهة للخلقة ويجب طلبة الماء عند

علمه روي

تحتل لوجه ووجهه الاصابة به وقتها فلو سجد من
ان يجعها شق لا من السخلة وقلة سجد لا في القسوة ولا
يجب ان يقرأ في الاصل الاصابة به في الزيادة ايضا اذا
امكن وليس في العلم عدم الماء اصل لم يجب اصله واذا علم
في جهته لم يجب فيها خلقة والنظر بالعلم غير مانع من وجوب
التكليف كان التيمم وان كانت الاصابة مرجوحة لا يثبت
الياس حق يصير غير واجب الماء ولا يثبت بقاء الوقت
ضاق وقت الصلوة لم يجب ويتم وصلى وليس كالا
يسقط بالمعسر ولو اخل بالطلب في سعة الوقت ثم
وجب بطله صلواته ان صلا في السخلة او كسبا حتى ضاق
الوقت وجب عليه ان يصلي ولا يحيط القضاء ايضا في
ولو طلبة قبل الوقت ورجعوا اصابة الماء بعد السجدة
وكذا لو طلبة لصلوة وجبوا لاصابة لصلوة اخرى لم
وقتها ولم يجمع بينهما اذ مع الجمع بينهما يكفى التكليف
لها ولا يكفى طلب غيره الا ان يحصل منه العلم بال
الامتضاء ومن كان على طهارة مائية وهو غير
ممكن منها ان انتقض حرم عليه نقضها
يتيسر وان لم يدخل وقت الصلوة لعدم جواز
التيمم مع التمكن من المائبة نعم ان خاف القسوة
علم النقص فليقتضه وكذا لو لم يتيسر عدم النقض

لم

ولو وجد ماء يكتفيه لامتزجت نجاسة ثوبه ببللته
لو كانت ولا يبقى لوضوئه غسله بزيل النجاسة
ويتم ببللتهما واما كيفية التيمم فان يضرب
بعد التيمم على التراب ويمسح بهما الوجه واليدين
الطرفين لانهما لا يمتزجان ثم يضربهما عليه ويمسح فلهما
كف اليد اليمنى بطن كف اليسرى من الزند المقتضى لا
صابع ثم تمسح ظهر اليسرى بطن كف اليمنى كما للتيمم
المسح في اذنه شيئا قليلا حتى يجعل اليقين بمسح قدر
المذكور على النعم الذي في غسل الوضوء وهذا ان يكون
من غيرة المحتفل فلا يحط هذا اذا كان التيمم ببلل من الغسل
ولما اذا كان ببلل من الوضوء فيعمل كغاية الضرورة
لمسح الوجه واليدين ولا يحوط ان يتم مرة اخرى باليمنى
المذكور للفعل حتى يحصل البرائة اليقينية في التيمم
الوضوء ثم اعلم انه ان لم يجد التراب لياسر وجعل
التراب الجليل والقدح يتم به وان لم يجد ايضا التيمم
الغبار ولو امكن ان يمسح الغبار ينفض ثوبه او ثياب الخ
ان تجمع الغندرة الذي يصير كالتراب فلهذا اولى الاما
البدن على شئ للغبر حتى ترفع شئ من الغبار على اليدين
فيمسح بهما الوجه واليدين والدين اذا احوط
لاولى استشرط علوق شئ من التراب في التيمم ببلل

بجهره ومن كل

ومن كل يتم به حتى يتحقق المسح به على الوجه واليدين وان
لم يتحقق الغبار ايضا يتم بالوجه وان امكن ان يجعل الوجه
يايسر او ثوبا مبلولا بان يخطه يدين ينشف ما به فوضوه
الغبار كونه ميمما بالتراب ومثل الوجه الحجري والرقيل
بانه ان كان عليهما ترابا غبارا يكون الاول داخل في
التراب والثاني في الغبار وان لم يكن شئ منهما اصله
يتم بهما بعد الحج من الطين والوجه لكن بعيد هذا في
في الوقت يقيضها خارج الوقت لما عرفت من استراط
العلوق وكذا الحال في التيمم بالوجه ايضا ولو وجد
والوجه معا فلا يحوط التيمم بكل منهما بل لا حاجة وان
في هذه الصورة ايضا احوط ولو قدر على الشئ وامكنه
بنته وان يتوضأ او يغسل به الجنب بحيث يحصل اقل
بجزء ماء ولا يتضرر به فهو مقدم على التيمم ولا يتم كما
مرو التراب وغيره مما يتم به لا بد ان يكون ظاهرة في
غير مغضوب بان يكونا ملكا عينا او منفعة او يكونان
ما دونهما فلهما ولو علم بالغصية بعد الطهارة بوضوء
الطهارة والصلوة بها ورجلها خا الما لا يجوز
لم يرض لم يكن عليه شئ سوى ثمن القتل والى التيمم
لما لا يرض عن المعرفة او عرف لكن يرض عن ايسر
التمن اليه يتصدق به عنه ولو اتفق انه حفر لم يرض

بالصدق يعطيه والصدق ترجع اليه كما ان ماء الوضوء
 والغسل ايضا كذلك من دون تقاوت وجوب طهارته من
 المسح ان امكن فلو كان مجردا او مقرونا لا يمكن تطهيره
 عيس عليه وان تخلص التراب ايضا وكذا مع النجاسة
 الحائلة لكن اعادة هذه الصلوة احوط والله يعلم
 ثم اعلم ان النضر من الماء لو امكن علاجه بغيره
 او يكون ماء الحمام وامثال ذلك فلا بد من المعالجة
 لا يتم بل يتوضأ او يغتسل في الخدين وان كان العلاء
 جال كثر لا يضر وما ذكر باعتناء طه النيم اعلم من ان يكون
 السيل الكسوف جثا وبرجته او غيرها من الامراض الحادة
 او يخاف من حصولها كما مر وانما الكسوف البرجته والبرجته فان
 امكن ان يغسل ما حولها ويحجم على الجيرة الواقعة عليها
 فهو شدة طه النيم قطعاً وان لم يكن عليها جيرة اخرى
 فلا طهران يرفع عليها جيرة ويحجم عليها ولا حوط ان
 يكون للجيرة باقية على حالها للصلوة وان لم يكن غسلها
 حولها بان ينضر ريشه ويحطاط للجيرة بان لا يزيل عرقه
 الحاجة مما يتسبب في احوط ولا في تخيير النيم الى المرافقة
 سيما اذا كان الغدر مرجحاً الى هذا اذا اتيسر ولم يدر الجرح
 اقام مع نزوة مثلاً مثل المريض في صلوة المغرب والعشاء لا
 يلبي غلباً بخيرها الا يضطر الى رفعه والزام غيره
 بذلك ايضا حتى منقو لكن التحقيق فهو احوط واولى

فلا يفيض

لا يفيض في الماء النيم قبل الوقت فهو غير جائز عندنا انما
 هذا اذا لم يفيض في مته بالصلوة الواجبة ونحوها ورجي
 التمكن منه بعد دخول الوقت اذ مع اليأس فلعلة صحيح كما انه
 اذا اراد الشافعية فانه ايضا صحيح يصح الدخول به في الصلاة
 كما انه يصح الدخول في الشافعية من غير وضوء في الاواني
 النماء ونقص النيم جمع ما ينقص الطهارة المائية وفيه
 ايضاً التمكن من الطهارة فالسافر المقيم مثل لو حبل
 او الماء وتمكن من الطهارة لكن لم يتطهر به رجا
 لو جدد الماء بعده ثم لم يجد انقضى نيم الاول
 للصلوة فعرفت بما ذكرنا ان النيم مثل الطهارة في الله
 يصح ان يصل بصلوة كثيرة اداء وقضاء وناقلة
 فريضة نعم لا حوط ولا في تاخير الفريضة الحاضرة
 الى اخر وقتها على حسب ما عرفت ولو راعى الضيق
 وصل ثم علم بقاء الوقت لم يكن عليه اعادة الا اذا
 قصر في الطهارة المائية بان كان عنده ماء فان
 هرقت من خوف رجاء ذلك الماء بعده واخر الطهارة
 المائية الى ان ضاق وقت الصلوة حتى لا يجتهد لا
 يتيسر ادراكها فانه نيم ويصلي في الوقت ويعيد
 الصلوة بالطهارة المائية خارج الوقت احتياطاً

ولو دخل في الصلوة فاقطع الماء ثم وجد الماء يقطع و
 يتوضأ ما لم يركع وإن ركع مضى في صلوة ثم يقطع
 بالماء لصلوة أخرى ويتم بذلك الغسل ثم يحدث
 بالأصغر لم يجب عليه وضوء ولا يتم بذلك الوضوء
 لو لم يتمكن من الوضوء بل يتم بذلك الغسل ما دام لم
 يغسل فإذا غسل أو رفع حدثه الأكبر فحدث بعده
 الحدث الأصغر يتوضأ مع التمكن ويتم بذلك الحدث مع
 علمه كسائر الناس هو خال عن حدثه الأكبر ويحيى في الوضوء
 والغسل المباشرة بنفسه إن أمكن ولا بأس به
 وإن أمكن بعضها بالنفس بأشهر بالنفس والباقي باليد
 وإن لم يتمكن مع الجفنة والجيبين بالكفين واليدين
 يكفي أحدهما دون حاجة إلى الثاني وإن تعذر
 ذلك فبعض الثاني أو ما أمكنه المسح بظاهر كفه
 فلهذا تقدم على الثاني لا أحيط الجمع بينهما ولا أحيط بأداء
 الصلوة وقضائها بعد رفع المانع في الصورة المذكورة
 وإن احتل إلى معين استعاض به عما أمكن ويستمر وإن
 سقط بعض أعضاء الغسل والمسح في كل من الظواهر
 إن اقتصر على ما بقى لا أتى الوضوء لو لم يكن اليد اليمنى
 تبقى ويقيم المرفق غسله وجوبا والباقي إلى العضد استحبها
 وإن لم يبقى المرفق أيضا غسل الباقي استحبابا ويجوز
 التيمم الترتيب المذكور والولايات العربية وإن كان يدا
 من الغسل ولا بد أن يختلف من السجود شيء ولو اقل من
 شرة كما

شرة كما قلنا في الماشية والنعوام كانتا هدمهم لا يسهون
 الوجبة الكفين بالغسل معتبر شرعا فلا بد لهم من ذلك
 ذلك بل يرتبها بسا حوت في مسح الكفين أيضا ويرتبان في مسح
 في المسح من القدم معتبر فلا بد من فصل عدم كون القدم
 الزاير داخل في التيمم بل العلماء أيضا لا بد من فصل ذلك
 كما قلنا في الوضوء ولا بد من رفع المانع من وصول المسح إلى
 البشرة كالخاتم وغيره ولا بد من نزاع الخاتم ونحوه ولا يفي
 إدارة وإن كان في الطهارة يكفي غسل ملتحقه والظاهر
 النجاسة على الميتة بالظاهرة ولم يفتقر في الماشية من جهة
 التيمم فظهر بها فلو أنها صلوة على الميت يتم بغيره مثل والنية
 في التيمم كالنية في الماشية ولا حظ في الميتة عن الوضوء
 أو الغسل فحصل في الطهارة التي لا يترفع على الميتة أي حلقها
 الخبث وفيه تشبه أن كان لا يزيل أحكام المياه ولفظ
 الماء حقيقة في المطلق ومجانبة في المضاف فلا يفهم منه
 بغير قشره والمطلق ينقسم الماء البئر وغير البئر
 لكل ينقسم إلى أكثر وأقل منه والجاء لا ينقسم إلى
 اللون والظلم أو الرخامة من نجس العين سواء كان كرا
 أو أقل فإن تغير تغير الصفات المذكورة لا نصيب فيها
 وكذا أن تغير بالمتنجس كالماء فذلك النجس تغير إن تغير
 بعين نجاسة تنجس كالويعين المصنوع بالإنسان
 أحمر من جهة ذلك ولو حصل التشبه في كون التغير

في الجارية من النفس لان الماء طاهر حق يحصل اليقين
 ومثل لو شئت في وقوع نفس النقيز وان تعين بعض
 الجارية به فهو نفس الماتة طاهر ايضا لان المادة
 ولما مات تحت النفس انما يتوحد النقيز المذكور في
 الماء من جهة اتصاله بالمادة وقالوا سوي العود
 عن الماء في نفس جنة والمراد من العود وهو القطر اي
 ما ينزل في النفس جنة العرض والعق جميعا ويظهر النفس
 منه لا يتوحد بظاهرة الذي يحس من طرف المادة سواء
 كان المادة اعلى او اسفل والاحوط والاول عدم الاكتفاء
 بجهة الاتصال وحكم ما في الجارية اتصاله بالنفس
 المادة حكم الجارية مادام الاتصال بشروط كون الجارية
 منه ومن المادة كرا او اولى منه ما اذا كان المادة كرا
 كما هو الغالب في الحمايات وماء الغيث حين نزوله حكم
 حكم الجارية فلو وقع ذلك الحين على جسم متنجس لم
 يتنجس فلو وقع على ثوب او جسد لم يتنجس سواء كان
 فيه من النجس شيء سوى فيه ذلك الماء او كان قما
 عنه ولا يقع على نجس العين ثم وقع على ثوب او جسد
 وكان فيه من نجس العين شيء يتنجس الثوب والبدن
 وكذا لو تقيز احدا وصافه الثلثة بلبا بالنجس
 لو امتنع الماء النجس الطاهر من نزوله الى انزاله في
 طهره وكذا لو لم يكن متغيرا بالنجاسة فانه يظهر من جهة
 بدو كذا

في الجارية من النفس لان الماء طاهر حق يحصل اليقين
 ومثل لو شئت في وقوع نفس النقيز وان تعين بعض
 الجارية به فهو نفس الماتة طاهر ايضا لان المادة
 ولما مات تحت النفس انما يتوحد النقيز المذكور في
 الماء من جهة اتصاله بالمادة وقالوا سوي العود
 عن الماء في نفس جنة والمراد من العود وهو القطر اي
 ما ينزل في النفس جنة العرض والعق جميعا ويظهر النفس
 منه لا يتوحد بظاهرة الذي يحس من طرف المادة سواء
 كان المادة اعلى او اسفل والاحوط والاول عدم الاكتفاء
 بجهة الاتصال وحكم ما في الجارية اتصاله بالنفس
 المادة حكم الجارية مادام الاتصال بشروط كون الجارية
 منه ومن المادة كرا او اولى منه ما اذا كان المادة كرا
 كما هو الغالب في الحمايات وماء الغيث حين نزوله حكم
 حكم الجارية فلو وقع ذلك الحين على جسم متنجس لم
 يتنجس فلو وقع على ثوب او جسد لم يتنجس سواء كان
 فيه من النجس شيء سوى فيه ذلك الماء او كان قما
 عنه ولا يقع على نجس العين ثم وقع على ثوب او جسد
 وكان فيه من نجس العين شيء يتنجس الثوب والبدن
 وكذا لو تقيز احدا وصافه الثلثة بلبا بالنجس
 لو امتنع الماء النجس الطاهر من نزوله الى انزاله في
 طهره وكذا لو لم يكن متغيرا بالنجاسة فانه يظهر من جهة
 بدو كذا

١٢٢
 ١٣٤



به وحكم الماء القليل الطاهر حين نزوله الغيث عليه
 حكم الجارية لولا مطر على النقيز النجس كذا لا يخرج
 ونحوها ويستوعب جميع النجس يظهر لكن لا حوط
 واعانت الجارية ايضا اقل من شئ من الجارية والماء القليل
 القليل غير البر نجس فلا فاته النجاسة والمراد من القليل
 من الماء كونه اقل من الكرا ان المراد من الكرا من كونه
 كرا لا اقل ويظهر القليل النجس بالخرج بالجارى او بالقار
 ان عليه دفعت فيه حتى يصدق ان الكرا في النجس
 نجس كونه كرا عرفا بخلافه وعالم يلحق بذلك القليل
 بالنتيجة فان القليل لا يقل عن نجس بالماء النجس هو عين
 منفصل عنه حتى يقال ان جزء الكرا عرفا من جهة النقيز
 فكل ما يلحق بذلك يكون كذلك فلا يثبت الطهارة
 لان النجس نجس يثبت شرعا طهارته بخلافه لو كان
 حين الوقوع في النجس كرا عرفا فانه لا ينجس ذلك الحين
 وبعد المنع كرا امتنع به يظهر لان الكرا عرفا طهرا
 غيره لا انه نجس لان الماء النجس يظهر الماء الطاهر
 بمنزلة بلات الماء يظهر ولا يظهر نجس المنع لا يبدل
 يكون طاهرا حتى يظهر غيره ولا يمكن كرا ينجس
 الملاقات لهم لادلة مثل اشتراط الكرا في بعدد

نجس

لا انفصال مع ان احتمال الانفصال يمنع من العلم تطهير
 الجنس المعلوم ولذا اشتراط الاصحاب للنفقة وجن الكثرة
 بل في اجزاء من الجنس فيظهر تلك الاجزاء فيزيد الكثرة
 وينقص الجنس وهكذا الى يحصل المخرج في الكل فتأمل جدا
 وتظهر القليل الجنس بجمع ماء من تحت وعين وبداوي
 قوع المطر عليه كافتنا ولو كان القليل جدا طاهرا لا ينجس
 كدابة ملاء فاما الجنس بالجنس موضع الملا فانهما
 فيفسد كغيره من الاجسام او يقطع الملاقاة منه لا بد
 من اياها فليس يفسد من اياها المقدسة واما الكثير منه
 اي الكثرة فلا ينجس ببلالات النجاسة الا اذا تغير احد
 الاوصاف المذكورة فالتغير في جنس خاصه ان كان
 الباقي كرا ولا ينجس الجميع ويظهر الجنس منه بما ذكرنا
 في القليل لكن بشرط ذلك التغير وبذلك فان لم يزل
 الكثرة لا يفسد كرا اخره فعد فان لم يزل فآخر تلك
 اوله يزل ولو وجد في الكثرة نجاسة ولم يعلم وقبحه
 فيه قبل كون كرا او بعده فهو طاهر بل مع الطهر
 ايضا طاهر لما عرفت واما ماء البر فهو عند مثل
 الكبريت الجاري لمكان المادة فلا ينجس لا بتغير من عين
 النجاسة بحسب الاوصاف الثلاثة وطريق تطهيره
 بفتح الجميع احتياطا وبنوع ما يزل به التغير قوي

في
 نجس

في
 نجس
 في
 نجس

والنجس

والمستحب لفتح القدر الذي ورد النص به اذا لم يتغير هو
 لصورة ايضا وهو مذكور في كتب الفقهاء فلو احتاجت الى
 في هذا المختصر بفتح الحاء في اوله المستحب لكل ذكره
 وان خفي للنص في بعضه فلو وقع في البر نجاسة فاما
 المستحب عدم التداخل مطلقا واما ماء المضاف ماء الوتر
 ونحوه فما لا يصح اطلاق اسم الماء عليه بدون اضافة
 او في غير شئ ليس ماء بل يشبهه بالماء في الميعاد والهيئة
 فتم لا تفته نجاسة ينجس قليلا وكثيره من دون فرق
 ولا ينجس التطهير كمثل واحد نا ولا خبثا فلو وقع في الاشياء
 ولم يكن ماء وغيره تطهر به احتياطا ويتم ويصير ولو
 انحصر الماء والمضاف في انايين تطهر من كل منهما ولها
 حجة في التيم ولو كان احدهما نجسا ولم يعلم بعينه وجب
 التجنب عنهما والتيم والاصطاحا فلهما مع عدم الايمان
 اصلا ولذلك الحكم في انايين من الماء احدهما نجس ولم
 يعلم ولو اصاب احد الانايين خاصته جسم طاهر فالله
 عدم نجاسة شئ او شئت فيها او حتى نجاسة فلا تطهر
 لان كل شئ طاهر حتى يعلم نجاسته فيما سوى الايمان
 النجسة وسفرها ولا في الماء القليل جسيما من الحيوان
 فهو في الطهارة والنجاسة تابع لذلك الجسم فسواء طاهر
 العين طاهر وسواء نجس العين نجس وسواء للكره مكره

الما

فكن
 لا نجس
 نجس

وسئل الجلال في هذه الاحتياطات والماء المستعمل في الوضوء على
مطهر للصلاة والغسل والمستعمل في غسل الجنابة ونحو
لأنه لا ينجس بغيره ويجوز رفع الحدث به أيضا على كل
بل لا يوجب الاحتياط بهما تيسر فصل في النجاسة
البول والغائط من الإنسان وغيره مما يخرج من الحيوان إذا
كان له نفس سائلة أي الدم الذي يجمع في العروق ويخرج إذا
قطع عرق بقوة وسيلان يدفع كالإنسان ونحوه وإن
كان من الطيور على الأقوى والأحوط وما ياكل من طاهرها
يولد ضرر في روثه حتى الخيل والبغال والحمير لا يكره
بولها شئت كالحمار وبول الخيل ^{الخف} والحمير من كل الحيوان
المستعمل في نفع الإنسان ^{النجس} من كل الحيوان المستعمل في نفع الإنسان
من كل حيوان ذي نفس سائلة مما فيه روح وتخلد الحيوة لا
ملا من في مثل الشعر والعظم والقرن ونحوها وأختلصا
للحياة نجس ولا يقطع من الحيوان على حيوان يقع عليه التركيبة
شربها إلى الخيل بشرائط الشرعية من التسمية ونحوها مما
ولحده وكل شيء منه طاهر سوى الشعر والعلامة التي عليها
أو حيوان يكون سباعا لكن كل ما ياكل كل حيوان الصلوة
فيه ومعدوما لا ياكل لا يجوز لأن الكلب طاهر كالفأر لا يجوز
ليس سائر استعماله غير الصلوة فيه سوى الخمر علما

يجوز

شبهه ذلك الإنسان فإن الظاهر عند عدم المنع من
الصلوة أيضا في إمراره الطاهرة والاحتياط امر آخر الصلوة
والله يعلم وما هو نجس لا يجوز الصلوة فيه ومعدوما هو
ومما لا يتم وهو نجس من كل حيوان له نفس سائلة لا الذي
يختلف في ذلك يجنب بعد قذف الدم بالقتل المعتاد فما بقي
في خلل اللحم في الحلية وكذا الدماء المجمع في بطن الدابة بعد
قذف المكبر فإنها طاهرة لكن سائلة كلها محل تأمل كونه
من الجراثيم طاهرة وكذا دم السمك وغيره مما لا نفس لها
هو أما الحلية فتابعه اللحم بالنسبة إلى المختلف وأما
غير المختلف فيجوز كونه مثل المجمع في بطن الدابة ويجوز
الحلية بأن لا يكون نجسا والله يعلم والظاهر عدم النجاسة
في حية ما يخرج حاله كالبابا وما يطبخ معه في القدر
ومنها الكلب والخنزير وأجزاء كل واحد منهما وإن كانت
مرا لا غلبت لحيوة كالشعر والعظم ونحوها والكلب الماء
طاهر ظاهر ومنها الكواكب لا سائل في الغوامض والفلأ
والنواصب نجس كغيرهم وكذا كل سائلها هو ضرر في
يجب تبخيرها أو الحرق أو التبول في ذلك كقوله الفقهاء
ومنها الخمر والبيذ والفقاع وعصير العنب إذا غلب
بذهب ثلثه وكذا عصير التمر والزبيب والاحوط
بلا أكلها أيضا ونجس ذلك النجاسة عن السموم والبذر
للصلوة والطواف مع الإمكان ويعفى عن الدم الفرج

ظاهر في قوله تعالى
والله يعلم وما هو نجس

فيها

فيها

والجروح وان كانا نجسين وكذا عاودن الذرهم الذي
سقط منه ^{سقط} بهما كان استعطف الابهام بحسب الاحتياط
لو كان منفردا بحيث لو اجتمع كان اتى الذرهم يكون
مغفوا عنه ولا فلا والمباح الظاهر الملا في المخرج والجرح
لعلم ايضه مغفوا عنه وكذا الماء الملا في المنجس الملا في
للمغفوا عنه كذا الماء المصنوع ^{المصنوع} اتى الذرهم بحيث لا يبلغ
المجموع قدر الذرهم ولا حوط الاحتياط عنهما ^{لما تيسر}
وان وجدتم ولا يدري كونها ^{مباحا} ام نجسا فالأظهر ^{الظاهر}
ودم الحيض والاستحاضة والنقاس لا مغفوا عنها وكذا
للذرهم نجس العين ويغفر عن نجاسته ما لا يتم الصلوة
فيه منفردا ولو سا كان او محمولا كالحق والجورب
الشغل والتكسب نحو ذلك بانه نجاسة يكون ويجزى بها
لأن نجاسة المسرعة في المسجد ويجزى بها ^{الظهير} بها
امكن والوجوب غير مختص بالدخول بل كل من اطلع عليه
الدخول فان الوجوب كذا في ^{مسألة} وسواء اخذ الدخول اشد ولو
اخذ او شرب نجسا فالأحوط انقى الصلوة ^{مهما} امكن
وان لم يجد نجاسة لم يكن في التلوث اثم اهي بالغسل مرتين
بالقيل وفي الكر والجارية نحو من ول العين بالماء
صلى الماء في لولا الرضع دون الرضعة اذا احاط الماء
بالمحل كله بل الا حوط ان النجاسة بده الا حوط

والجرح

ولا يلزم في نظيره الا واثين بالقبلة غسل ثلثا امرأة ^{في} ونحو
سبعة مرات وكذا في موت المرحوم ونحو من ولوى الكلب
قطعة ثلث امرأة الا ^{الاحق} بالتراب ^{يغفر} بالتراب ^{يغفر} ثم يغسل
مرتين وان كان في الكر والجارية ^{يغفر} بالماء ^{يغفر} بعد التعفير
الماء والتراب المخلوطين ايضه لعل كان احوط فغسل الغسل
الربع مرات في ولوى الخنزير يغسل سبع مرة ولا حوط كونه
بعد التعفير ^{يغفر} بالتراب ^{يغفر} بالتراب ^{يغفر} بالتراب ^{يغفر} بالتراب
ولو طهرت بالقيل فلا بد من اخراجه العنائه والفصا لها
والموتبة للصبي ذالم يكن لها الا ثوب واحد يغسله
كل يوم مرة واحدة والباقي غفورا ^{يغفر} بالتراب ^{يغفر} بالتراب
غسلها هذا الطبع الاحكام ^{يغفر} بالتراب ^{يغفر} بالتراب
واذا علم موضع النجاسة غسل وان جعل النجاسة في
وسد فله منه ما يزيل به الاشتباه وان احتمل في الكل
غسل الجميع فكل ذلك الخصال في الجسد وغيره ولو احتمل
في ثياب معتقدة غسل ^{يغفر} بالتراب ^{يغفر} بالتراب
النجاسة في اليقينية لا بد في رفعها من اليقين ^{يغفر} بالتراب
عن الكل ^{يغفر} بالتراب ^{يغفر} بالتراب
واما غير المحصور فلا يجزى الاحتياط عنه بكونه تليقا بما لا
يطاق والجرح او غيره ذلك ولو اشتبه ثوب الظاهر بالنجس
وسعد الغسل على الصلوة الواحدة في كل منهما منفردا حتى
يتيقن ان شغل في الثوب الظاهر لا نجس الا في البعض ^{يغفر} بالتراب

بالحق الجوع بطلوبة أو الفقد الذي يجعل اليقين بلا فوات
 النجس رطباً ولو صلى في ثوب النجس لم يبطل صلوة عليه
 الأعادة في الوقت والقضاء بل لا يظهر كذا للصلوة ناسياً
 في الأعادة بل لا يحوط القضاء أيضاً ولو لم يعلم ثم علم بعد الصلوة
 فلا أعادة عليه لا قضاء ولو علم بها وهو في الصلوة أو
 أنها كانت سابقة فبطل الصلوة ويعيدها في سعة الوقت
 لو ضاق من ذلك أتمها وصحت هذا إذا كانت لم يدرى ولو
 ركعتنها وأقام أو أداها فاعلم يعيدها ولو علم بها في
 الأثناء وأقبل حصولها إلا أن كان أمكنه القاء هذا التوب
 وكون العورة مستورة أو سترها بغيره وجب أن يترك ذلك ولو
 أمكنه غسلها من غير حصول فعل كثير صليل وإن تغذر التل
 لأجل أن يبطل استأنف مع استغنى النجس الذي ذكره في حيز الصلاة
 في التوب النجس إذا تغذر الغسل والنزع والتبديل لا أعادة
 ولا قضاء ولا يعيد كونها مستحبين سيما الأعادة لو لم يقل
 بالنجاسة ولم يتغذر تركه مع رجاء زوال العذر ولو علم
 بالنجاسة ولم يتغذر تركه لم يكن غيره فالمشهور أنه
 يزغ ويصلي عما كان قائماً مؤمناً بوجوب الترك والتجوز
 بالخشاء وأسد قليل الترك وكثيره كذا في قوله الذكر ثم
 راسد فعا عن الترك وقفت بكلامه راسد يقول سمع الله
 لمحمد ثم يروي براسد بزيادة الحنابلة عن الأول للنجس
 ثم تصير راسد ما في يده ويترك ثم يرفع راسد بعد ذلك
 قليلاً فيقول استغفر الله ربي واتوب إليه ثم يأتي بالسجدة أو
 الثانية كذا في ذلك ثم يرفع راسد ولو اختار ما عدا بعينه بالضم
 الموضع

الموضع الاختفاء ويقع موضع الرفع أمكن الصحة لكن لا في الأول
 والمجرب بينهما الحذف والرفع مع الأمن من اللطم الذي يحرم
 ماسع علم الأمن يصحها أيضاً بالأمن المذكور ولو لم يقع
 توبه ليس ربيحاً فيه بل هو المصالح المتعارضة في الترك والتجوز
 رفيع وعند غير المشهور أنه يصح في النجس النجس المتعارضة
 معاً لكن المشهور أقوى فتعذر ولو أداها لا احتياط بالرفع
 فعله لكنه غير واجب ولو ظن نجاسة التوبه فخص
 فلم يجز ثم وجبها بعد الصلوة فالأحوط العادة وهو
 القضاء وكذا لو أمر غيره بتطهيره ولم يباشره ثم علم بالنجاسة
 فصل في المحرمات وهو الماء والنار والدم والنفس
 والاستحالة والانتقال والانتقال والانتقال والانتقال
 والنفسية النقصية أقام الماء فقطه من حيزه وأما
 النار فتطهر ما جعلته رطاداً أو دخاناً أو بخاراً
 وفي الفم ترده وأما الأرض فتطهر بالطين القدم وال
 النقل والخف وأسفل القدم سواء ذهب العين بالخش
 أو ذلك في الأرض بالتراب أو بالحجر أو بالطين لا
 يشترط خفاف النجاسة قبل ذلك ولا أن يكون لها
 جرم ولا حوط كون الأرض ظاهرة وجافة وفي
 بالطين أشكال الشمس تطهر الأرض والنباتات
 والجص إذا تضررت نظماً ولا بنية ولا شجار ونحوها
 من الترع والخشب ونحوها وأما تطهير الخفيف

فصل في
 التطهير

فمثل البول من النجاسة المتكلمة لهما أو الزجر بها
 ويقوى بطوريتها فحققتها ولا بد أن يكون الخفيف باشر
 فيها على الجنس ولو جفا الموضع بغير الشمس فصب الماء
 ونحوه عليه فحققت الشمس بغير طاهر ولو كان نجسا
 مثل الجذر لم يمتص الماء طاهرا بل طاهرا وجففت
 الشمس مجموعها لهما ولو كان منفصلا لم يطهر
 ما اشرف الشمس عليه وجففت بالاشراق والايضا
 واما انقضاء فحققت بالمجاورة لا بالاشراق
 عليه عرفا ان الخفيف الارض ونحوها مما ذكره
 مختص في خصوص المستطع الظاهر على ظاهره
 السامية الى الباطن ايضا واما استعماله فكثير
 الكلب والخنزير والحمار والنظفة النجسة حيوانا طاهرا
 كالانسان ونحوه وصيد وروية مثل ماء الجنس بول
 طاهر بول لشرابه والعذرة ونحوها من الجنس والنجس
 لحيته وليست بدم وشدة البول بخار والدم من دخانه
 ما فيه لم يبق من الذهب شيئا ونحو ذلك او دودا او قرايا او
 لمية ايضا كذلك الى غير ذلك مما صار ما هيته اخضر
 لا نقله بغير ضرورة الخبز سوا كانت بعلج دام
 ام لا والعلاج بادخال مثل السمير والماء ونحو ذلك او يوق
 فان كل ما فيها مما ذكره بغير طاهر او مثل الخبز البيلد
 واما انتقال فمثل دم الانسان ينقل الى بطن البقرة

القمل والبرص

القمل والبرص واللثة واما الاسلام فبان يصير الكافر
 مسلما وانما يتبعه فمثل اولاد هذا الكافر فانهم كانوا نجسا
 سابعقته الكفر من ابويهم على اسلافهم ولا ولد
 هرين بنبينا اسلامها ومن صلب المسلم مثل صلاء
 الاولاد وكذا الحال في نجاستهم واما الغيبة فبان يتبع
 نجس لياسد او عضو بمقتضى الجيرة والنظر انفسا
 وعلم او فعل ما يظهر منه انه طاهر فان الاصل صحة نجس
 المسلم ومنها انه باشر برطوبة من غير ان يمسها او يمسها
 ذلك وان لم يمسها ولم يتصرف الا شراقتي مباشرتها
 لذلك الموضع النجس لم يطهر على مباشرتها او لم يطهر
 بالقياسه المذكور حقيقة بالعلم ويسكت فانظروا
 نجس مباشر النجس استصحابا بطاهرته وما يقال في
 العقل استصحابا بالنجاسة فيه تا ماذ لم تثبت نجاسته
 النجس لا بالاجزاء ولا بالاضاءة ولا فخر وما يظهر منه من
 النجاسة فمثل انظروا من معلومته النجاسة والام
 انما انعقد عليها فلا يتصحب مثل النجس لفق الماء
 ومنزل الرجل في الوضوء نقية وغير ذلك مما هو
 في لقطة ثابتة من كون النجاسة متقدرة بقدرها
 ونحوها والنجس نجس بشرط نجاسته بقدره فاما
 جدا سلمنا لكن معارض بالاستصحابا بالظاهر
 النجس لا تأمل فيه المستويك بما ورد منهم من كل

وهو متصف بها
 في مظهر من بعض
 الاخبار خلافا

كل شيء نظيف حتى يتقن ان نجس ونجسه مما ورد كثير
ويعضد الاوفقية بالملتة السهلة السهلة بل
منها يستلزم الاول الحجج والعصر ويعضد ايضا
طريقة سلوك المسلمين وما سئل في الحيواناة النور
ونحو ذلك مثل ان الشكر كان رسول صلوات الله
كذا اصحابه والكافور الى الان معمول المسلمين با
لبديهم ولا يؤخذ الا من النصارى وما ورد
في الثياب السابونية التي كانت ينسج اليهود والمجوس
ونساءهم وامثال ذلك من الامور التي ربما يحصل
العلم العادي بخباسته وظهر من الشرع طهارته
ان الطهارة من اوسع الاحكام الشرعية مما ملجدا
وعرف من التقادير يبقوا اصل سالما واما الحيواناة
فالظاهر من الاخبار كفاية نزول العين وكذا السبا
الحال من طريقة المسلمين ولو فرض عدم الطهارة
فعدم المتنجسية لاشتد في صراحة الاخبار فيه
ما نقص من العصور اذا ذهب ثلثاه بالغيلان
فاذا طهر طهر عند الفقهاء جميع ملائمة من اواني
الطبخ والابنية وثياب الطباعة وكذا يطهر الثياب المصنوعة
منه ومن غيره من الخبايا كالمعرفة فيما اجتمع النجاسة
على جسم صفة فينزول بالتقاطر فلا يمس برؤسها طار
الحمام وان فرض نجاسة امرضه وكذا الحال في نجاسة

الغسل

حلال

حلال

وما ذكر سابقا فله ان اواني الكفار خاصة حتى يسلخها
وفحكهها ساير ما في ايديهم حتى المايح على اللحم والمجود
لا شغلها التذكية فيها الحكم بالطهارة والحليته
في اواني لا يجوز الاكل والشرب وغيرهما من الاستعمالة
في اواني الذهب والفضة حتى الوضوء والغسل واليق
بل ربما يحرم اخذ تلك الاواني وان لم تستعمل اصلا ولا
يجوز اخذ والاستعمال بالنسبة الى العالم يصدق عليه
عرفنا ان انية كالحقائم ونحوه واما المعلقة ونظر في الف
لية ونحوها فالاصح الاجتناب بل لا طهر ويجوز الاجتناب
من موضع الفضة في المفضض والاصح الاجتناب
من الركوب على سطح الفضة والله يعلم فصل في احكام
الصلوة البرمجة اعلم ان كل الصلوة وقتين اولهما
للفضيلة واخرهما للاجزاء فاول وقت الظهر وال
الشمس اى صليها من وسط السماء والخرافها عن
دايرة نصف السماء ويعبر في ذلك بازدياد ظل الشا
خص المنصور في الارض المستوية على سبيل الاستقامة
بعد كمال نقصه او بالخراف الشمس عن ايمن الحاجبين
الى الحاجب الايمن من استقبال بنقطة الجنوب في
حاجب الحين مقو وصل الشمس الى ايمن الحاجبين
ووسطها فانه نقل الوقت اليه هذا المن وقف
مستقبل قبلتها لكون قبلتها منقطة عن نقطة

الجنوب الى طرف المغرب بأربعة عشرة درجة على ما افق
 والمراد من قبلتها قبلتها فبنته نفس قبلة المقدس واخر وقتها
 المختار والمضطر اذا بقى للغروب مقدار أربع ركعات
 فانها تختص للعصر بهذا بالنسبة الى غير المسافر والمسافر
 الذي لا يقصر الصلوة واما المقصر لها فقدر ركعتين
 يختص بالعصر واذا كان غائبا شديدا فقدر بصلوة يوم
 الغوف وستعرف الكل واقل وقت العصر فاما مضي من
 الزوال مقدار أربع ركعات اذهى مختصة بالنظر للحاج
 ومن في حكمه وكذا مقدار ركعتين للمقصر ومقدار صلوة
 الغوف للمخائف الشديد ثم بعد المقدار المختص بالنظر
 فبشرت الوقت بين الظهر والعصر الى ابتداء المقادير
 المختص بالعصر كما عرفت لكن النظر يقدم على العصر وقت
 الفضيلة للنظر من ابتداء الزوال الى ان يصير ظل كل شيء
 وللصلاة الى ان يصير ظل كل شيء مثليه هذا بالنسبة الى من
 يصل نافلة بها واما بالنسبة الى من يصلها فابتداء بها
 انظر بعد ما يمضي من الزوال فاما ان وفصلته العصر
 بعد ما يمضي أربعة اقدام لكن اذا فرغ من النافلة
 قبل ما ذكرها نافلة افضل المبادرة بالفريضة لا ان يصير
 حتى يمضي المقداران المذكوران ووقت المغرب وال
 الحرة المشرفة واخره اذا بقى من انتصاف الليل
 مقدار صلوة العشاء بالتفصيل الذي ذكر في النظر ثم

بعد مختص

بعده مختص بالعشاء ووقت العشاء بعد ما يمضي من الغروب مقدار
 صلوة المغرب ثم ركعات لغير صلاة الغوف ومقدار صلوة صلاة
 الغوف للمخائف الشديد ثم بشرت الوقت بينهما الى ان يمضي
 من انتصاف الليل مقدار ما يختص بالعشاء بالتفصيل
 المذكور واخر وقت فضيلة المغرب بمسبوبة الحرة للمقصر واخر وقت
 فضيلة العشاء أربع الليل او ثلثة واقل وقت الصلوة
 طلوع الفجر الثاني او المشرق لا فوق الغروب فبشرت ماضي الظهر
 المتكسلا في وقتي الفجر الصادق والضحى الصادق
 واخر طلوع الشمس واخر فضيلة الظهر الحرة المشرفة واو
 وقت نافلة الظهر والشمس واخره اذا انزل الفجر الى الظل
 الرابع بعد الزوال مقدار سبع الشاخص وهو قد مان
 من الشاخص الانسان اذا كان انسانا وان كان غيره فاما
 لسبعان منه فاذا بلغ الفجر الى ذلك ولم يصل من النافلة
 شيئا بدا بالفريضة وركعت النافلة الى ما بعدها الا اذا
 صلى من النافلة ركعة فبلغ ذلك في يتم مجموعها من ركعة
 للفريضة ثم يصلي الفريضة ووقت نافلة العصر بعد
 نافلة الظهر وفريضة الى طلوع الفجر اربعة اقدام من
 لساخص لا دمي او اربعة اسباع غيره فاذا مضي ذلك ولم
 يصل من النافلة شيئا قدم الفريضة لا اذا صلى من النافلة
 ركعة في يقدمها على الفريضة وبين احماهما كما قلنا في
 ويخير يوم الجمعة تقدم النافلة الظهر والعصر على الزوال
 بل يستحب بل يستحب زياده اربع ركعات اخرى فاما

الجميع عشر من كعتفائ وقت فعلها الا ان يستحب
 شرفه ويمتد نافذة المغرب الى هاب الحرة الغربية
 يظهر امتدادها امتداد وقت الفريضة الا ان الاحيط ما ذكر
 وقت الوتيرة بعد صلاة العشاء يمتد بامتداد وقتها وقت
 نافذة الليل بعد انقضاء الليل الطلوع الفجر الصادق فان
 طلع ولم ينصل منها شيئا بداء بالفريضة وكذا الاحتياط
 وان صلى اربعة ركعات يتبعها حق الشفع والموت ايضا وقبل
 حم بها الفريضة واذا وقت نافذة الفجر الفراق من صلاة الليل
 واخرها طلوع الحرة الشرقية ويجوز تقديم صلاة الليل
 اول الليل لكن قضاءها في النهار افضل ويستحب تاخير
 من جهة شدة الحر حتى يبرد في الجملة وتأخير المغرب والعشاء
 من فوات الى المسرور وان مضى من الليل رابعة وتأخير
 العشاء الى هاب الحرة الغربية وتأخير الظهر المستحاضة
 وتقديمها العصر للجمع بينهما افضل وتأخير صلاة
 للصائم اذا نازعته نفسه وانظر غيره وتأخير من
 ظن دخول الوقت ولا يقنن من العلم بما اذا حصل
 العلم لان الظن يكفي لصحة الصلوة ولا فطام
 يجيب عليه الصبر حتى يحصل العلم الا ان الصبر له لعل
 يج عن رجوان والتأخير من حمرة البول والغايط
 او الوجع حتى يخرجها ويصبر على ما قد لها وترى ان
 شدت المداومة على الصلوة والاولى فيها ثم يصبر
 الا ان يكون المداومة باقية وتأخير ولا اعتدال الى الفجر

الوقت اذا

الوقت اذا ظن ذوالعزمه بل ربما كان واجباً مثل ان يكون
 متكلنا من استعمال الماء في اوطى الوقت كما في النيم ولا يكون في
 من تظهر ثوبه او جسده او شيئا يلبسها السترة او شيئا
 يحجب الصلوة فيها الا غير ذلك من امثال ما ذكر الاحتياط
 في التأخير في الحق بل يقتضي القاعدة ذلك وكيف كان لا ينبغي
 بل يؤخر الا غير ذلك مما ذكرنا ويذكر ثم اعلم انما يعرف الوقت
 فقد العلم بالوقت بحسب الاعتقاد على الظن فاذا علم عليه
 ثم ظهر فساد ظنه فان ظهر وقوع تلك الصلوة باسمها
 قبل الوقت وجب عليه الامادة وان دخل الوقت وهو متلبس
 بها لم يعد على الله وان اراد الاحتياط اعاد ولو صلى
 علما عاملا بطل صلوته وان كان تكبير الاحرام منها في
 الوقت وما بقى بعد الوقت بل وان كان حرة الله اكبر قبل
 الوقت كذلك العاصي الجاهل لا غير معذور بل كذلك الحال
 الناس لعدم تحقق الامتثال بل ربما اشتغل في المظان
 المذكور ايضا لما ذكره لكن من النص العبر في الصحة
 وعمل به الاصحاب فيكون حجة وان كان لاحد الاملاء
 ولو دخل في العصر فذكر ان لم ينصل الظهر عدل في بيته
 ايها ولو لم يمسلم يتيمها ويصل العصر ولو اتم الصلوة
 بيته العصر ظهر عليه انه لم يصل للظهر بالاصحاب
 بالعدل بعد الفراغ والندرة في تأخير قصير من جهة الشك
 خارجا عن المحجة فلهذا الوقت وقع صلوة العصر في وقت

احتياط
 في التأخير

المشترك صفة فيقوم فيصط الظاهر بعد ما ولا يضر نصاً
 وقنوعاً وان وقت في الوقت المختص بالظهور بطلت
 لوقوعها قبل الوقت وكذا ان وقع بعضها في الوقت المختص
 لو لم يكن بالنظر الذي هو حجة وقد عرفت واما اذا وقع
 بذلك انطق احصل الصحة لوقوعها فيما عرفت ولا يحوط
 لاعادة سماعها من الاحتياط فيما عرفت وكذا الحال
 في المغرب والعشاء في جميع ما ذكره فصل في القبلة يجب استقبال
 القبلة في المفروضة من الطلوع كلها واما لنا فليس فيجب
 على الرحلة سفر او حضر القيسار او اضطرار او حال
 للمشي ويستحب الاستقبال ولو بتكبير الاحرام في هذه
 الصلوة وكيف لا يجاء في الركوع والسجود فيها ولا بد
 ان يكون الايماء للسجود اخفض من الركوع ولا بد
 وضع الجبهة وان كان الوجه او امكن الركوع والسجود
 كان الوجه والقبلة نفس الاجتهاد للقراب للمشاهد لها
 او العالم بها او الظان وجهتها للبعيد العالم بها
 مع التمكن ومع التعذر يكفي الظن ويجب التعويل على
 العلامات فعلا متداول العراق وما لاها ان يجعل
 الجدي خلف منكب الايمن والمغرب في اليمين والمشرق
 على اليسار وعين الشمس عند الزوال على الحاجب الايمن لما
 عرفت في مجتأ الوقت فلا يجعل العلامة الاولى ولا
 خيرة لا واسطة العراق وما لاها وانما شامة الاولى

التمسك مع علم
 الكسوف والاعتدال

مثل الطول والعرض
 من الظاهر

العراق وما لاها واما الاطراف الشرقية فمما يلحقها الى
 زيادة ما في الاخراف وان كان العلامة الاولى كافية لها
 السعة المجهدة وقلة المشاهدة المقدسة في العراق بين
 الاواسط وقبلة الاولى ان يقع الجدي خلف المنكب
 الايمن وان جاء من كل اذكر بالبقعة فيها ومن العلامة الثانية
 وتما يحصل العلم بالجبهة بالحق الذي جعلناه في فاد القدر
 الرجوع والعلامات يدل بالظن الاخرى فالأمر يحصل من قول
 عن الصبيحة العلم بالجبهة فلي يكون التعويل فيها
 مما يتيسر مع العجز عن الظنون كما ذكرنا فما يحصل من قول
 المسلمين وقبلة مساجدهم مقدم على غيره من الظنون
 قوله يقول في خبر فاسنوا كما مر اذا افاد الظن في
 الاخرى منه ولو حصل الخطين فاحضر الغيرة بخلافه يقول
 على ما هو قوي عنده ولا يمكن من العلم ولا الظن اصل
 صلوة واحدة الى جهة شاة ان لم تجسر للصلوة الى
 جهات شاة في صلوة لكل جهة صلوة فان احدها صارت
 الى القبلة البتة لغاية معتمدا فهو ممكن من العلم بها الا
 ان لا يبقو الوقت ولا يفسد فلا يحوط كونهما بقدر ما يتيسر
 ويقو الوقت وان علم ان القبلة ليست في جهة من الجهات
 الا بوجه البتة فليس له ان يصط اليها ويصط تلك صلوة الى
 الثلثة الباقية وكذلك ان علم انها ليست في جهتين منها
 يترك الصلوة اليها بل انما هو كفاية بصلوة واحدة في

الباقيين لأن ما بين المشرق والمغرب قبلة كل واحد من
 التقليدين متى أمكن معرفة الأمارات فإن لم يمكن من جهة
 ضيق الوقت أو غيره قلد من يحصل من قوله انظر له ولو
 صل الفريضة على الرخصة اضطرارا يتقبل القبلة
 بما أمكنه من تكبيره لأحرام وغيرها وإن لم يتيسر الكلي فما يأت
 ولا فتكبيره لأحرام وكذلك من صلى في سفينة وصل على
 الوجهة ظانا أو من جهة ضيق الوقت عن الصلوة إلى
 أربع جهات ثم تبين الخطأ فإن كان مفرقا ليس إيان
 كالصلوة إلى المشرق والمغرب فصلوة صحيحة ولو
 قبلت وإن كان إلى المشرق والمغرب أعاد في الوقت حال
 وإن كان حين القبلة يتقضيها أيضا احتياطا وإن شئت
 لا يخرج وهو في الصلوة فإن إلى ما بين المشرق والمغرب
 يتقدم إلى القبلة وجع ما فعله ولا است في سعة المكان
 فصل في حكم مستور العورة يجب صحتها في الصلوة يجب
 والمجموعين وإن لم يكن هذا غير مجرم بل لم يكن
 فإن صحت بغير ستر بطل صلوة إلا إذا تعدى ستره حد
 لا يطل الصلوة لو انكشف في الصلوة جهلا أو غفلة
 ولا يضره لكن يجب عليه الستر بعد الإطلاع فوثر المرء
 من العورة القبلة والذئبة البضتان هذا بالنسبة إلى
 الذكر بقا الأوقات فجميع بدن العورة يجب ستره فيها عند
 الوحداى فقد لا يجب غسله في الوضوء إلا إذا احتل

احتل

احتياطا ورتبا كان أقوم فكان المشرق من الأصابع
 ويمكن القول بعدم وجوب ستر ظاهره ومعايله وبالطهارة أيضا
 ويجوز للائمة الصبية غير البالغين أن يصليا من غير حجاب
 مكشوفة الرأس ويجب كونهن نواب المساء ملوكا لم عت أو غفلة
 أو ما فتن فيه مظهر أو خصوص الصلوة ولا بد من العلم به ويجب
 لا يكون الشجر من الحضا بالنسبة إلى الرجال دون النساء
 ولا يكون ثوبها نجسا كما عرفت ولا جلد الحيوان الذي
 لا يحل أكله وكذا أصوفه وشعره ووبره وغير ذلك منه حتى
 البول والروت بل العباب بل مثل شعرة واحدة الساكنة
 ونحوه ولا جلد وإن كانت مأكولا اللحم إن ذكيت للكل نجسا
 ويجوز الصلوة في صوفه وشعره ووبره سواء جرت من
 أوقته بشرط طهارتها فلا يوجب غسل منها
 موضع الاتصال بها إذا لم يقع ففها شيء من الجلد
 منه يستثنى من غير المأكول اللحم الخالص لعرفته ولا يجر
 عند ذلك إلا في البض مستثنى منه الجلد المأخوذ من البقرة
 نجس عند الفقهاء لا بشرط الذكينة في الحكم بالطهارة
 فلو علم كونه ملكا فهو طاهر وإن كان في يده وما يؤخذ
 يد الكافر سواء أخبره أو لم يد بالذكينة أم لا لا الجمل
 الذكينة فيكون نجسا أعلم أن جميع ما ذكرناه أنه يجب الصلوة
 فيه يكون الصلوة باطلة أيضا وكل ذلك إنما هو في حال لا

ثم ذكر ذكره
 الجلد
 من الجمل
 من الجمل

خیار فلما اضطر للجلبسة من جهة البرودة ونحوها حل الصلوة
 فيه وصحة الجوز الحري في حال الجهاد والحرب لما ورد
 وفي المتن وغيره بحيث لا يمتنع حري الجوز ولو كان
 البطانة فقط حري كما الظاهرة بل المحتشون بالحري يضم
 لعلهم لا يخرج من الاستكثار والمشهور الجواز والصلوة في الحرب
 اذا كان مما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالنكته والقلنسوة
 ونحوها ولا حوط الاجتناب سقما من مثل القلنسوة ومثل
 ما ذكره القريب المكفوف في الجوز لان الاطهر جواز الصلوة فيه
 بحكم العلم منه وغير الصلوة في الجوز لا يجوز للرجال ليس الذهب
 الشهيد حرم الصلوة على الفرس الموهب ويؤيد له علماء قلنا
 عام وقوله موسى ابن الكليل بل ربما يظهر من الاحتش
 المنع من الاحتشاجا ايضا الا انه ورد بجواز جعله
 في طريق في هي ان يشد على الحقوين وربما يشل ذلك
 التماس ايضا قائل في الفقه الرضوي لا تصل في مقام
 ذهب في الكافي بسنده ان الباقر ع استخف استأند
 فشد بها بالذهب وعلقه من جهة كوفها من البواطين
 وفرق بينهما وبين الظواهر والاحتياط القبيح عن الامم
 ايضا انه ربما يظهر ذلك من روايته القوي لكن اذا خيف
 عن الضرر في ذلك يترك الاحتياط لما يظهر ايضا منها
 كيف كان لا يثبت المنع بل هو احتياط سهل فلا يترك في

للقام

في الجوز الحري في حال الجهاد والحرب لما ورد
 وفي المتن وغيره بحيث لا يمتنع حري الجوز ولو كان
 البطانة فقط حري كما الظاهرة بل المحتشون بالحري يضم
 لعلهم لا يخرج من الاستكثار والمشهور الجواز والصلوة في الحرب
 اذا كان مما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالنكته والقلنسوة
 ونحوها ولا حوط الاجتناب سقما من مثل القلنسوة ومثل
 ما ذكره القريب المكفوف في الجوز لان الاطهر جواز الصلوة فيه
 بحكم العلم منه وغير الصلوة في الجوز لا يجوز للرجال ليس الذهب
 الشهيد حرم الصلوة على الفرس الموهب ويؤيد له علماء قلنا
 عام وقوله موسى ابن الكليل بل ربما يظهر من الاحتش
 المنع من الاحتشاجا ايضا الا انه ورد بجواز جعله
 في طريق في هي ان يشد على الحقوين وربما يشل ذلك
 التماس ايضا قائل في الفقه الرضوي لا تصل في مقام
 ذهب في الكافي بسنده ان الباقر ع استخف استأند
 فشد بها بالذهب وعلقه من جهة كوفها من البواطين
 وفرق بينهما وبين الظواهر والاحتياط القبيح عن الامم
 ايضا انه ربما يظهر ذلك من روايته القوي لكن اذا خيف
 عن الضرر في ذلك يترك الاحتياط لما يظهر ايضا منها
 كيف كان لا يثبت المنع بل هو احتياط سهل فلا يترك في

المقام الضرر والخوف ولو انك لم تكن في مقام الاحتشاج
 بالنسبة الى الضرر في غير ذلك لا اعتداد به ولم يترك الاحتشاج
 اصله الا في الضرر في الدين ولكن تحريم البسطة عن الصلوة
 في مقام ذهب بل في ليس مطلق الذهب بكرة السود والصلوة
 فيها عند القامة والخف والعباءة ويتأكد الاحتشاج في القلنسوة
 ويكره الصلوة في الثوب السبع بالزعفران او العصف ويكره ثوبا
 عا متلاصقا لها والصلوة فيها لما ورد في غير ذلك من الاحتشاج
 رواه ابن جهم في الغوالي لكن لان الاحتشاج من ثوبا
 المشقة تركه من ترك من الفقهاء والعلماء اما ورد من الاحتشاج
 من لباس المشقة وربما يكتفون بما تحتك حين التمس
 صلواتا امثالها في مقام الاحتشاج بين الثوبين لكن
 الولد في الغوالي من الصلوة منقطع الى الاحتشاج له بل
 روى ايضا عن القوي انه قال من حله بغير ذلك ولا
 رواه له فلا يلزم من الانفسه ان يقولوا اجعلوا
 فاصابه او ان الظاهر كونه الثوب امر شاذ ولا يترك الاحتشاج
 الامر بالثوب بالكرة كما هو عادة الكلى ولا في ثوبا
 كما هو الحال بالنسبة الى مركبته وبالجمل لا يترك الاحتشاج
 فيما ذكره ابن التمار من التركيب وحده لخصيه وقوة
 ثوب مشقة او غير ذلك ولا يثبت من الروايات

ليس

من الثوب

فصل

في الاحتشاج

بسم الله الرحمن الرحيم

ریحان
کاف

بکونزو

وكانت من ايام ابي بكر وعمر رضي الله عنهما
وكانت من ايام ابي بكر وعمر رضي الله عنهما

مور مور

عدم الصلوة مع العلم بها صحة الصلوة والطهارة لكن لا بد
 ارضاء المالك كما في الطهارة وكذلك الحال في صورة الجهر
 وقيل الجهر في مقصود احتياطا الا ان يكون المالك جالس
 فبدون علم بالقبضية في أثناء الصلوة او ذكرها وجب المسامحة
 في الخرج مشغولا في الصلوة ان ضاق الوقت وخاف الفتور
 والافتقار يجوز ابطاؤها والصلوة في المكان الباطح وهو الظاهر
 لكن لا حوط عدم الابطال والاتباع بها في حالة الخرج ثم
 الاعادة بعده ولا يشترط طهارة المكان لا لحظ الجبهة وموضع
 وضعها في السجود الا ان لا يحل الخفاسه الى التوبة او يذنب
 ملقات بالطوبية لكن هذا لا يفضل في الطهارة المكان ولا
 اشتراطها بل من جهة اشتراط طهارة الثوب والبدن وجب
 على صحيح السجود في الصلوة كون وضع الجبهة على الارض وما انتبت منها
 اذا لم يكن ما كولا عاديا او ملبوسا عاديا ويجوز السجود على ما
 انفصل من الارض وان لم يصدق عليه اسم الارض عرفا كالتراب
 الحسنة ونحوها والسجود على التربة الحسينية كما في غاية
 الفضيلة والثوب لكن امره العوام يصلون عليها مدة صلي بدة
 الى ان يصير وضع الجبهة على الارض شديدا بين التربة والجبهة
 فلا بد من الاتزان الوسخ حتى يصدق او يوضع الجبهة على
 نفس التربة بل لا بد من طهارة موضعها واقفا ولا
 حوط ولو كان بشق حالتيه في واحد بعدا دون
 حركتها في الثانية فيا جاز السجود عليه حال عدم الملك
 مطلقا لا يرضى في الماكول العادي الادوية الا ان يكون ما كولا
 لا الحوط

لا الحوط بل لا بد عدم السجدة على شئ عابث لا حوط الاجتناب
 على الماكول العادي للمريض والعاجلة مثل عند الشدة والخوف بل
 لا حوط الاجتناب عن كل ما يوجب سوء التربة الحسينية ونحوها
 مما هو مثله وان كان الاطهر الجواز فيها مسوح الماكول العادي
 وكذا الكلام في الملبوس فنفس احتياطا ويكفي في الماكول ليدل
 الملبوسية كونها بالقوة التربة كالحظنة ولا يلزمه القطن
 والكتان وان كان الاحتياط في الملبوس في الانتقاء ولا يصح الصلوة الى
 على العادة التي خرجت عن اسم الارض كالتي لا حوط الاجتناب
 عن مثل الجص المطبق على الخريف ايضا ويجوز السجود على الارض
 الرطبة لا على الخشب والجرس بحيث يفرق الجبهة في سجود السجود
 على القياس المتقدم من المعلق بلا شبهة وعلى المقتضى من القطن
 واما المقتضى من الارض فموضعها لا حوط الاجتناب بل يشك في الصحة
 ولعل الاجتناب عن المقتضى من القطن ونحوه مما عمن احتياط والله
 يعلم ولا بد من عدم الكفاية في موضع الجبهة مقدار ما يحقق به السجود
 وهو مقدار السبعة الدبرهم في محط الجبهة على الحوط والمقتضى كما في
 بحيث يصدق عرفا انه سجود على الارض مثلا مقدار الدبرهم وان كان
 من التراب يلو وضعه على التراب من اشعر ونحوه ووضع الجبهة على ذلك
 المقدار لا يقال عرفا انه سجود على التراب بلا شبهة بل لا بد من مقدار
 مشبه به الى ان يصدق ذلك وكيف كان لا ينقص عن سبعة الدبرهم واذا
 كانت الخفاسه في موضع محصور وجب الاجتناب من السجدة على كل ما يمتنع
 كون شئ وان لم يكن محصورا فلا ويكره لكل من المرأة والرجل ان ياما
 احداهما الوجهان الاخرين تقديم المرأة وقولها كذا هبة تقديم
 الرجل عليها او وجودها على يمينها او بعد عشرة اذرع شدة على والمشقة

فريضة
 علق

تحريم ما عتدوا مكرها ههنا في الاصول الاجتناب عما يتغير ويكثر الصلوة
 في الغمام ويبيح في الغايظ ومباركة الابل في مواضع توضع نواحيها في المقام
 والشرب ومساكن القمل وحرارة المياه ولا يضر المسجد من المقارب
 الا اذا كان حايلا بينهما او بعد عشرة اذرع ولا يضره جعل النوى
 امامه قبلته بل لا يقدم على قبره ولا يساوى معه ايضا بل مقدمته
 عليه ويكره الصلوة في بيت قنطرة ومكرا وانما القنطرة بيت
 الجوسى في جوار الطريق ومرايض الخيل والبغال والحمير
 ان يكون في قبلته ناس مضطرا وغير مضطرا او حايط بين البانحة
 او الى باب مفتوح ولا يكره ان يصلى الى جدار لا يضره الا حائط
 عن استئصال النار مطلقا ويستحب الصلوة في المساجد بربيعها
 في افضلية فاعظمها فضيلة المسجد الحرام ثم بعد مسجد
 ثم بعد مسجد الكوفة وبعد مسجد البلد ثم مسجد القبية والحج
 في غاية الفضيلة والشراب وكذا في بعض الاخر وليس المقام تفصيل
 ذلك وصلوة الدافئة في المسجد افضل على الاخرى لان يكون
 موجبا للقيام والسجدة لكن عليه ان يحفظ نفسه عنهما ولا افضل
 ان يتوضأ عن البول والغايظ خارج المساجد لانهما من النجس
 الدماء عند دخولها ومعاينة النعنين والخذاء واستظهارها
 عن النجاسة كذا لا يدخلها ويستحب كسبها ولا يسلم فيها
 يجوز نقضها استعمال بل لا يجزى ويستحب اعادتها وتغييرها
 ويكره ان يجعل الشريف الجدار منها والبيع والشراء فيها وكذا
 غيرها مما لم ين المساجد لم يمكن الصبيان والمجانين وانقاذ
 بناتهم كما اذا شئت الا حرام

الاحكام فيها وغيره الضوا الى الشاء الشعر والقول وفي الغمام والحد
 الموم والبصل ونحوها وجعلها في النجس البصا فيها والنجس
 اذ قال في موضعها في اللسان موضع ليدخل الى القنطرة المنعقدة
 في اعمال الصلوة ويستحب قبلتها الا ان لا قامت في الاصول عدم تركها
 قائمة بها يتغير ويكثر الوقت وخوف فوت الصلوة تركها او كذا
 عند الضرورة والآخر انما صلوة الجماعة فلا يكون بغيرها الا
 الاصل بل لا يشك بغيرها انما مانع من تركها لان للصلوة الثانية
 اذا جمع بين الاولى وبينها عند اجتماع المأمومين وعدم ترك غيرهم
 ومع ذلك لا يصح ان يشهد غايبة السجدة عند الفصل بينهما
 قلنا او امتداد معتد به اذا دخل المسجد وراى امامه في غير الصلوة
 ولم يتأمله الاخذاء ولم يفرق المأمومين سقط الاذان وانما
 الاقامة فالاصول عدم تركها ولو ذكر على الهيئة المعروفة ولا
 يقبلان بتركها التحليل المتأخر في لغزها ويكتفى بواحد ويستحب
 ان يكون على طهارة وقائما الى القبلة ويبقى في الاذان ويسبح
 في الاقامة ويستحسن ان يكون قبل الاقامة كمال الصلوة
 من الطهارة والقيام والقبلة وسر العورة مما يصح في الصلوة
 وغير ذلك ولا يكمل حين الاقامة وفي خلافها وكذا يعرفها
 ولحكم بعيد ما ومن التكلم للممنوع ذكر الشبهة باللسان كما
 بفعله غالب العوام فلا بد لهم من الاجتناب عنه كيلا يعيد
 الاقامة ويستحب الفصل بين الاذان والاقامة بركعتين او
 بسجود او خطوة بقدر ذكر الشبهة او التمجيد ويستحب كتابته

الترتيب المذكور
 انما يختص
 اب وده

الاذان المنع من معصية واجبات الصلوة ثمانية والقيام وهو
 واجبة القدرة في حال تكبيرة الاحرام والقراءة والمصلي بالركوع
 ركن ايضا كالقيام حال تكبيرة الاحرام فمن تركها هذا ارسها
 بطلت صلوة في حال القراءة واجبة في ركن تابع للمقالات يجب
 في القيام الاستقلال بان لا يكون معقدا على شيء بحيث لو وقع
 يسقط ولا يحوط ترك الاستقلال مطلقا نعم لو عجز عن الاستقلال
 اعتقد ولو عجز عن القيام سقط واي قدمه الجرح عند سقط
 هذا القدرة خاصة ومع العجز يقع عدم معرفته الجرح موكولة الى النفس
 لو عجز عن القيام طيب ما هو واصحاب وقوف يحصل الظن بغير
 دفعه للشر ولو عجز عن الوقوف ايضا صحت مضطجعا الى الجنب لا يمين
 على النحر الذي قننا في العجز عن القيام ولو عجز عن اليمين فعلى اليسار كذلك
 ولو عجز عنه ايضا صحت مستلقيا على قفاه ولا بد من مراعاة القبلة في
 الاحوال المذكورة والركوع والسجود لا يجاء في غير حاله الوقوف حاله القيام
 ان امكن الركوع والسجود وجبوا لا ينافيا كما استعمله ولو عجز عن القيام
 قدره وسقط في القراءة لان كل ما هو من القراءة اقرب الى القيام
 يكون اكثر اعتبارا ولا يجوز الا بعد مع القفل من الاقرب الى الاحوط
 بل الاقرب ايضا الى ان يفعل عن ذلك لا مانع من احصاء ولو
 كان قاعدا ثم عكس من القيام يجب ترك القراءة الى ان يقوم للمعرفة
 ولو تمكن من القيام المصلي بالركوع ويجب بلا شبهة اليه وقصد
 الفعل العيني المطلوب منه اطاعة الله والاهوط قصد الوجوب والنية
 ولو نوى في اثناء الصلوة الخروج عنها او تردد بين عزمه بطلت
 صلوة بغيره

صلوة بغيره ذلك على الاحوط وكذا لو نوى فعل المنافي ولم يفعل
 والنية عند تكبيرة واحدة في الخطر بالبال بل هي الداعية الى
 الفعل وتربا كان الداعي مغايرا للخطر والعبادة بالداعي
 فلهذا لا يخرج جزء من اجزاء الصلوة عن فطرية النية لا سيما
 صدوره من دون راع ولا شبهة ففسد ما قاله بعض الفقهاء
 من استدامة الحكمة وتفسيرها بصدور التقوى والعدم كذا
 لا حاجة الى مقابلة الخطر بالبال بتكبير الاحرام فضلا عن الخطر
 ذلك والمقاء السواهي من الناس فيما مضى من منعه من اليمين
 ووضعت غاية الوضع ما ذكرنا في شرحه للفقهاء وما شئت الله
 وبغيرها نعم وتماثلنا الخطأ في تكبيرة الاحرام المحوط وذكرنا
 وجبة ذلك والظاهر ان النية شرط لا جرح حتى يكون ركن
 تكبيرة الاحرام وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمدا او سهوا
 على الاحوط وكذا يترادفها وصورتها ان يقول الله اكبر
 على ما هو المعروف والمشهور والمتفق فيها ان يرفع اليده الى
 حبل الوجب ولا ذنن وان يكثر سبع تكبيرات احدها الوجبة
 والآخر جعلها الاولى والاخيرة وان يرفع اليدين في كل واحد
 منها وان لم يكثر سبعا فيستحب ان يكثر سبعا بالحق في كل واحد
 يكبر لئلا يترك يستحب ثانيا بالحق الذي ذكره ويستحب لاجعية
 الماثورة المعروفة والاولى كون ابتداء التكبير بابتداء الرفع
 ختم فاه وان يكون الكف مبسوطة بطنها الى القبلة حاله
 الرفع وجميع ما ذكرنا مما هو حال الاختيار واما حاله الاضطرار

بان لا يعرف التكثير في ما هو معناها في جميع عليه العلم القراءة
 وتعدد السورة كاملة بعد لا اقل منها ولا انقص ولا يزيد
 مع الاختيار وامع لا تضيق بمثل صوت الوقت والوقوف عند
 اوسى لا يمكن الا كما لا يعرف سورة كاملة فيجب ما تيسر منها
 والتجيز عن الكل فيكتفى بالمجود وحدها مع التمكن منها ومع عدم
 فيجوز للميسر منها والقدر الغير للميسر منها ياتي بالمعاني
 منه ولا للحال لو لم يتمكن منها اصلا هذا كله في القراءة
 اما التوافق في ما تيسر من ثلث السورة ولا الزيادة بها بالقرآن
 بين السورتين وان يزد من السورتين وازيادة الايات في التوافق
 المطلقات غير المقتضية او بعضها تعين في القراءة من السورة او
 الايات لا استلزام جوازها بغير ذلك التعيين ايضا واما في ثلثها
 معينة منها ولم يثبت جواز غيرها فربما من مراعاتها البتة
 فيها اداء الحروف عن مخارجها والتشديد للاعراب على حسب المقادير
 والميسر من صدق كقولها عربيتة واما غير ما ذكرتم اعلم
 فمراتنا وفي الاخطاء انها وجبة فيجوز التسبب في المودة العرفية
 بان لا يفصل ما ياتي في ما ذكر ولا يجوز قراءة الاربع في الفرائض على
 الاخطاء تركها في التوافق ايضا والفضل لا يلا في سورة واحدة كما
 ولا الضيق في التفسير فلا يكتفى بها وحدها في الفرائض ولا الاخطاء
 ولا في تركها فيها مطلقا ويجوز بالسجدة في كل ركعة من كل صلاة
 حتى لا تخاف من ذلك الجهر بها البتة ويجوز قول آمين بعد
 الحمد بل الاخطاء تركه مطلقا ولا كان السجدة جزء السورة فلا

ان لا يعرف العزة

ان لا يعرف السجدة بقصد سورة ثم يقرأ غير تلك السورة وكذا
 الحال في قراءة السجدة لا بقصد سورة ولو كان ما دونه قراءة سورة
 معينة فالتوقف بعد الحمد قراءة السجدة على عادته فلا يثبت في
 كونها بقصد السجدة لان الفصل والبتة ليست عند الخطأ بل
 بل بعد الداعي كما عرفت فالقراءة بالسجدة ثم شرح بعدها في قراءة
 سورة من دون اقل واخطأ بغير كونها الداعي لقراءة السجدة
 لم يكن الاخرى تلك السورة فلا تقع في الوساوس من جهة
 ما سمعت من قول الفقهاء من ان لا يبين تعيين السورة ثم قراءة
 السجدة بقصد ما لان حال السورة حال الحمد وغيره من اجزاء
 لا يمكن جدوها الا من دواعي اليها كما قلنا ويجوز العود الى سورة
 التي قبلها ما لم يتجاوز عن القصف والاحوط ما دام لم يسبق القصف
 هذا مع الاختيار ويجوز عن القصة مطلقا والاول والاخر طائفة
 ان غلط في سورة فليقرأ التوحيد ولا يجوز العود عن التوحيد
 وعن الحمد الا فيما عرفت ويجوز بين قراءة الحمد وحدها او بين
 الاربع على التوافق في ركعة ثالثة او رابعة والشيخ
 افضل مطلقا والاحوط والاول ان يقرأ السجدة الاربع ثلث قراءة
 وليتقن ان يستغفر بعدها والظاهر عدم الحاج من ازيد
 السجدة كما ذكر وكيف كان لو شئت في ركعتيها بيني على الال
 وباتي في المشكوك متى ما هو قائم لم يركع وبعد الركوع لو
 سكت عن الكل لم يضر كما هو الحال في القراءة ايضا لو شئت
 في قراءة شيء ما من بعد فليقرأ فليست بشيء كما عرفت
 ويجوز الحمد بقراءة الحمد في السورة في فريضة الصبح والركعتين

بعد

الأولين من المغرب والعشاء ونجفت في الظهر والعصر والآخرة
 من الغيب والآخرين عن العشاء سوى السجدة فانه يجزئ
 بها مطلقا كما عرفت والاولى في النوافل لليلة الجهر بالقراءة
 وانتهت ليلة الاخفات بها سوى السجدة والجهر في ظهر الجمعة
 او الجمعة كانتا ظهر وليس على النساء الاخفات مطلقا بل هي
 مخيرة ان بينهما مطلقا ويجزئ من جواز ان لم يسمع صوت
 الاجابة فلا يجب عليها الاخفات في الاخفات مطلقا اصلها
 توهم بعض وحكم القضاء حكم الاداء في الجهر ولا اخفات
 وغيرهما مما ذكر وسلك في غير الجاهل بوجوب الجهر
 ولا اخفات في غيرهما ما ظن وكان الناس في الوهم ان ذكر في
 اثناء القراءة لم يضر صلاحه لانه لو تذكر في اثناء الكلمة فا
 تمها بالحق الذي دخل فيها من جهة استيلاءه على القراءة
 فلم يحفظ نفسه في اثناء حتى يغير من جهة ذلك لا استيلاءه
 وسرعة خروجه باقى الكلمة لم يضر اصلا وليس عليه اعادة
 تلك الكلمة لا لباقي منها العدم كون المخالفة على سبيل العدل
 لعدم المضرة هو المخالفة على عاملا لا غير لا بد في القراءة
 وسائر الادكار الواجبة من استماع النفس ولو لم يكن
 مانعا منه مثل كونه اصر او يكون صوته عال مانعا من
 السماع ويجوز مثل حديث النفس عند التفتت او الض
 ورة والجهر انما يكون بجوهر الصوت ولو لم يكن
 والى كان اخفاتا عاليا يسمع من البعيد ولو كان
 الصوت يكون جهرا وان لم يسمع الا القريب ثم علم ان
 ما ذكر من

في الجهر المكنون في غير وقت الصلاة

الجهر المكنون

ما ذكر من وجوب الجهر والاخفات ورجحنا انها انما
 هي في خصوص القراءة دون غيرها من الاكثار لانه
 يختص بين الاخفات والجهر في ذكر الركوع والسجود والتمجيد
 الشليم ويحذر ان يدعى في الصلوة بكل صيغة دعاء وان يسمع الله
 المجد لله ويذكر الله ويقرأ القرآن لكن لا يقرأ الوحي بل
 لطاوية يعنون النصوص الثابتة وان يحمد الله اذا طس
 او سمع عطسه واذا امر بآية ومحمد يسألها من الله بآيات تقيه
 فيتموه بالله منها وان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويحذر ان يحتمل الوجوب في غير ذلك من السجود والتمجيد
 قبل القراءة في الركعة الاولى وهو سرية الاجابة بها وان تزلزل
 القراءة بان يزلزل الوقف ولو كان لا يقرأ بأسطحة القراءة وسبق
 الحروف ويكرر قراءة التوحيد بنفسه واحد ولا يقرأ بالتمجيد
 او التمجيد اي ظهرها وصلوة التمجيد ويقرأ بالتقديرات في الاولى
 التوحيد والثانية في كل صلوة او بالعكس كذلك والتوحيد فقط
 في كل صلوة وان يقرأ في الظهر والعشاء بمثل الاعمال والتمجيد في المغرب
 بمثل التمجيد والتمجيد في الصبح بما يقرب من البناء والغاشية والقيامة
 ولذي الجنتين والجمعة والمنافقين وفي غير ذلك من الاعمال
 بالجمعة والتوحيد وعشاءها بالجمعة والاعمال في غداة الاثنين
 الخميس والاهر في الاحد وفي ذلك الغاشية ايضا في الثانية
 ومن فضلك وقاء الله شتر اليومين الركوع وهو كمن
 تبطل الصلوة بترك عمدا وسهوا وكذا ابتداءه ولو من زيادة شيئا
 يقصده فلا يقع الصدم لصلى الى السجود كما قال بعض ان الركوع

هذا الخفاء بقصد ويجوز في كل ركعة مرة ويجوز ان يتحقق بقدر ما
 يمكن وصوله الى اصابع ركبته والا حوط كونه بحيث يمكن وضع
 عليها ان لا يوضع الكف عليها واحوط ويجوز فيه الذكر والخط
 كونه بجوار في العظم ويجوز ولا ولا كونه تلك مرة ولا من
 احتياطه ورد ان متبعه لا يتصدق عليها ويجوز الطمانينة كما
 الذكر وضع الاوسد لا تقسم يد النظائرية بعده ايضا فانما في
 الجبهة ولو عجز الى بما امكنه ولا قبل الا بما بالراس والقبض
 العينين ولا ولا في واحوط الجمع بينهما او في يستحب ان يذكر
 للركوع ولا حوط عدم الترتيب يكون التكرار في القيام ثم ركع و
 عمل كغيره من ركبة في جاز الاصابع ورد الركبتين الى الخلف
 ونسبته انظر في موضع فخره ما لم يزل الاستراة ومدة
 وان يتخير بين القدمين ويفصل بينهما قدر شبر والمواصلة لا تحصى
 قدر الرجل على اقله وان بقى لا سبع الشان حمله بعد الركوع ثم تكبير
 للتحديد وان يذكر في الركوع الا ذكر الماشور في الا ذكر المذكور وان
 يصلي على النبي وآله بعده ولو سهى عن الركوع فاذن ذكر قبل في
 الجبهة للتحديد قام ثم ركع ثم رفع راسه عما عرفت وان ذكر
 بعد الوضع استأنف الصلوة فاذ كان الختانة بقصد الركوع التي
 لما وصل حلة سهو عنه واحصى الى السجود ثم ذكر قبل وضع
 لا يقوم ثم ركع لا يقوم حضيا حق جعل الركوع بركعتين والى با
 الذكر الركوع مطبوعا اعصاب ما عرفت ثم يرفع راسه وتطلى
 منقبضا ثم يسجد السجود ويجوز في كل ركعة سجدة واحدة وما
 مما ذكر من بطلان الصلوة بتركها معا عمدا وسهوا واقا السجدة
 الواحدة فليست بركن الا انها واجبة تبطل الصلوة بتركها

يقسم

عند الخلاء

عمدا عالما كان او جاهلا بوجودها وان اخطأ بها سهوا لم تبطل
 الصلوة فان ذكر حال السجود والقيام قبل ان يدخل في الركوع
 فيما فيها ثم ياتي بما بعدها وان فعله حين تركها ويتم الصلوة
 ويجوز سجدة في السجود لا ذكر ولا لم يذكرها الا بما عرفت في ذلك
 الركوع او بعد ذلك اى موضع كان يتم الصلوة بغير تلك السجدة
 النسبة وبعد التسليم يقتضى ذلك السجدة لكن لا يذكر فيها ما
 التماس لانته بعد اخذ في افعال الصلوة وان سلم ولا يجوز
 عليها التخطى ونحوه مما لا يجوز فعله في الصلوة وبعد ما اتى بالسجدة
 يسجد سجدة التسوية ايضا واقا الوضوء السجدة بين معا فان
 فكر قبل الركوع جالس واتى بها فيما فيها بما بعدها وان فعله
 او لا وبعد تمام الصلوة يسجد سجدة التسوية التي لم يذكرها
 بعد الا في الركوع بطلت صلواته جميع ما ذكر اذا كان
 فيها بالنسبة حين فكر فان كان فلكر قبل التسليم ولا
 اشكال في ان بالنسبة ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة
 التسوية بعد التسليم احتياطا وكذا اذا كان قد ذكر بعد التسليم
 بالي بالنسبة ويسجد التسوية احتياطا الا ان يكون بالنسبة
 في هذه الصورة سجدة واحدة معا فيعيد الصلوة ايضا كذلك
 ويجوز في السجدة وضع الجبهة على ما يقع السجود عليه وقد
 عرفت في محنته مكان المصلي ويجب ان يضع مسأرة موضع
 الجبهة لموقفه الا ان يكون على السبيل او الخفاضا
 يسيرا وقد روي ذلك بقوله فطر اللبنة وقد روي بانه اذا
 حضن ثم ومقار الوضع عرفت في محنت المكان والسجود
 لا بد ان يكون بسعة اعضاء والكفين والركبتين

التسوية في الركوع
 وان كان فيها فافعالها

وايضا من الركبتين والاولى والاحوط وضع شئ من الانف ايضا
 على ما يقع السجود عليه ولو لم يكن عليه من الارض شيء
 ويجب ان يقع في السجود على الارض على السبعة على ما هو
 المعتاد ولا بد من تمكن الجبهة في السجود بل سائر اركان
 السجدة ايضا فلا يسجد على ما لا قرار له مثل القطن ونحوه
 والذكر في السجود سبحان بعد الاعمال ويجزئ عن النية التي
 في الركوع منه وجوب كون الطمأنينة بقدر الذكر وكون
 الاعضاء السبعة موضوعة على ما يجب من الذكر والطمأنينة
 في الكل بقدره ويستحب ان يذكر بالمأثور مقدما فيس
 على الذكر المذكور وان يصلي على النبي بعده ويجزئ رفع الرا
 بعد ذلك والجلوس مضطجعا ثم السجدة الثانية والتكبير
 في السجدة مستحب ان يكبر فاما بعد الركوع ثم يسجد ثم يكبر
 بعد رفع راسه من جلوسه ثم يكبر جالسا حين رفع الرا
 في السجدة الثانية ثم يكبر بعد رفع راسه عن السجدة الثانية
 وبسط الكفين مضمومين الاصابع حين السجود وكون
 وضعهما بين يدي كيتب جبال وجسدان لا يقع شئ
 من جسد عن شئ منه وان يقع بين السجدين على نحو
 الاستغفار واضحا ظهر قدمه الا يمتد على البطن الا يستغفار
 والذكر بالمأثور فيسجدان يجمع بالترامين من غير وضعهما
 على الارض وان يقع باليد على الارض قبل الركبتين حين
 السجود وان يساوي موضع الجبهة موضع الوقوف بل يشاء
 مساجدة وان يختار الارض والترتبة الحسية على ما مر
 في المكان والمرأة مثل الرجل الا في سقوطها للجلوس يكون

بالركبتين

بالركبتين قبل اليدين وسجد على الارض ولا يترك الجالوس
 بعد السجدة الثانية وان يقول لا حول الا بالله تعالى وثوقهم وان بعد
 عند القيام من السجود والشهد الشهد وهو واجب
 وكون في كل ثمانية مرة في الفلاة شدة والراعية مرتين والاحوط
 الا لا يصبر عن ان يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وشهد ان محمدا ^{عليه السلام} رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حول الا بالله
 يكون جالسا مطمئنا قدر الشهد ويستحب ان يكون للجلوس كما قلنا
 بين السجدين وان يلحق الركبتين على الارض ويضع بينهما شئ
 واليدين على الارض وطرفا لهما اليمنى على الارض وقول الحمد لله
 قبل الشهد وقبل شهادته في السجود في سجدة بعده وان
 زاد مثل بسم الله وغير ذلك او غيره فهو مستحب ايضا لان الزيادة
 المستحبة غير مفقودة في صورة معينة كما هو الحال في القنوت ^{مقصودة}
 التسليم وهو واجب غير كبري وله صورتان السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 الاحوط الجمع بينهما وعدم ترك رحمة الله وبركاته وتقديم
 السلام علينا والظاهر الخروج من الصلوة بعده من حاله ^{الصلوة}
 الخروج والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 ثم يكبر بعد الفراغ من الاذان في الركعة الثانية قبل الركوع
 وان يلهو بما شاء وافضل بالمأثور ويستحب التكبير تسليم
 ورفع اليدين فيه عما هو المعتاد وطول الدعاء فيه على
 المذكورة ويستحب ان يكون انظر حال القيام الى موضع السجود
 وحال الركوع الى ما بين القدمين وحال السجدة الى طرف الانف

والقنوت
 من ركعتي
 الفجر

وحال الجلوس الحجرة وحال القنوة الكيفية وصحتها فيكون القدمان
 حال القيام يقف بينهما موضع سجدة وسجدة إلى القبلة بينهما فاصلة
 مقدار ثلث اصابع مفرجات تقريبا إلى شبر وان يكون اللسان مخفي
 على قدم الفخذين مضبوطة بالاصابع وحال التشهد كذلك مضبوطة
 على الحجرة الباقية من سجدة السجدة السجدة السجدة بعد الفراغ من الصلوة
 أو كما ان يرفع يديه بالكبير ثم مرة ثم يديه بيمينه بالاربعاء والاربعاء
 له ويرتفع بهم كون الشكرات داخل في الصلوة ثم يجدها فيقترن
 في المشجبات ايضا ويرتفع بها في ذلك بصلواتهم من جهة الشروع فيلحق
 الصلوة واجزاؤها واحكامها حتى يصح من بعد خسر التعقيب لا
 اذ ورد الدعاء والذكر في غايته الكثرة وورد ان المؤمن متعقب
 ما دام منظم لا يحوط عدم نقص الطهارة له بل في التعقيب ان يكون
 على هيئة الصلوة مستقبل القبلة سائر العورة مع الطهارة ويجب
 ذلك على ما ذكره النجاشي في ادب الاشراف ولا يحوط عدم الترك
 مما ينسب فلو كان له حاجة فلا يشترط الجلوس مستقبل القبلة
 عشر نحو الله يعلم وسجدة القرآن خمسة سجدة والواجب فيها ان يقرأ
 وهي السجدة وفصلت والخم وأقرأ ويحتمى بالقرآن وهو
 في السجود فيها بعد الفراغ من الآية بلا فصل عرفي بها امكن
 ويجوز في القاري والسمع وروى السامع ولعله يحوط
 ولا يشترط فيها الطهارة من الحدث والخبث ولا يحوط مرا
 عات استقبال القبلة وستر العورة والسجدة فيها على الآيات
 السبعة ما امكن ويضع الجبهة على ما يصح السجود عليه كذلك
 كبره ويذكر فيها الذكر المشهور والمأثور وهو لا اله الا الله حقاً حقاً
 لا اله الا الله اماناً وتضليلاً لا اله الا الله عبودية ورفقاً سجداتك
 يا ربِّ عبيداً

يا ربِّ عبيداً قال المستكر الامسكها بالاناء عبيداً خائف
 ثم يكبر بعد رفع الرأس في بطلان الصلوة من اخلاص
 من واجباتها عمدا او جهلا بتبطل صلوة فاني الجاهل بعين
 الا في الحجرة والخطات كاعتق وتلاخل بالواجب اعلم من ان
 يكون ترك سجدة عمدا او سهوا او نسي من حفات الاجزاء او السجدة
 او في سجدة تركها او يعجز الجاهل في موضع حكم هو
 الشرب والمكان والماء او التراب الملعون منها او نجاسة الثوب
 او البول او اللعاب سوى للموضع الجبهة اذ يشك الحكم بالاعتق
 بعد دعوى العلم بعد الصلوة وكذا يجوز لو اشتبه ثوبه بالعلم
 او جهلا اذ لم يقصود به النجاسة بعد الصلوة صحيح صلوة ولو
 اعتدى في الصلوة بطلت عمداً او سهواً والمكتم بينهما مبطل
 ان كان عمداً وكان الامين على الاحوط والاولى اما الثاني فان كان
 الله فهو قسراً وكذا من خوف العورة وهذا بها وان للذي انا
 انشأه الله مبطل لانه كلام ويجب في الكلام من عرقين وان
 لم يفسد معنى ومن عرقين اذ هو مفيد والمراد التكلم بكلام اذ يحتمل
 تفهم من يفسد ولو استاذن احد الدخول عليه وهو فيها
 فيجب بصوت عال حتى يسمع مثل الخادم فيشرب منه لان يفهم
 في الباب اذ يريد الدخول او ان يسير به لئلا يذن حقا وامثاله
 هذا النجاشي واما النساء فيحققن بها وكلم من غير علم لا يفسد
 ان يسجد لشيء وكلم سجداً وكذلك لو سلم في غير موضع التسليم
 كالتسليم في غير الخروج والفراغ من الصلوة ثم ظهر عورة نائمة

ليس بعدد ولا خلاف من القبلة عند اصطبل للصلاة وكذا سجدوا
 لو كان بكل البيت أو يكثره الوجه اليمن واليسار أو الخلف أو يبا
 لو جرد فقط إلى الخلف بل إلى اليمن واليسار أيضا ولا حرج عدم
 الآخر أو يعض من الأعضاء عند سوى اليد أو ما غير العنق
 فقد عرفت وعرفت أيضا سميات صور وضع اليد ووجه الختان
 في جميع القبلة بل الساهى أيضا من أن ما بين اليمن واليسار قبلة
 لهما وإذا الرصد إلى جهة لا يجوز إعادة في الوقت إلى الخلف أيضا
 كذلك إلا أن لا حرج فيه القضاء لكن لا حرج القضاء أيضا في كل
 السجود بل إلى اليمن واليسار وإن لم يبلغ تذكر وهو في الصلاة
 إلى القبلة وإن خرج من قبض أصلا والفتوى بعنوان التمس لا
 يضروا أما الحقيقة فهي تبطل الصلاة عند الاستهوا لكن إعادة
 لا حرج عن تعياد وأما القضاء بغير تعياد فلا احتياط فيه اشتد
 البكاء إن كان من الخوف من الله والآخر فهو من الفضل لا
 عا ل وإن كان لأمر الدنيا فتبطل الصلاة أعم من أن يكون
 بصوت أم لا وإن كان سهوا فلا حرج لإعادة والفعل الكيف
 عند اصطبل وإذا انحنى صورة الصلاة به فتبطل وإن كان
 سهوا ولا حرج والتعريب عند اصطبل إن لم لا الشرب في صلاة الو
 لمن أصاب عطش وجأ فطلوع الفجر لا يبريد القيام في يوم
 له أن يخطئ شيئا منه إدام للشرب والزيادة في كل الصلاة
 تبطل إذا التقية طاعة فتد أن تذكر التركه ولما يدخل في
 في الركعة التي بعده لم يضر بأن في المتركات وما بعده من لا
 فقال المترك التي بعده أن في جهات الركعة وما بعده ويتم
 الصلاة ويحاط بسجدة السجود للزيادة وتبطل الصلاة

في زيادة ركعة

بزيادة ركعة فما زاد سهوا أو زيادة الركعة بل الركعة أو ما زاد
 لتو لم يضر وكذا إن قام إلى الزيادة سهوا فذكر قبل الركعة بعد
 القيام وما قبله يجلس ويقرأ ويسلم إن لم يكن قد سجد قبل
 القيام ولا التقى بالسليم ثم يسجد سجدة السجود للزيادة أو ما
 ولو نفض ركعة أو ما زاد سهوا تبطل سجدة ولو كان سهوا
 لم تبطل إن تذكر قبل أن يفعل ما تبطل الصلاة عن أو سهوا
 كالحدث ونحوه وإن فعل ما تبطل الصلاة عند فقط كالركعة
 ثم يقوم ربا في يركعة الثانية أو ما زاد من دون تكبيره لأحكام ثم
 يسجد السجود وإن كبر لأحكام سهوا أو جهلا تبطل سجدة إلا
 ظهر من لا حرج في زيادة الركعة والتذكر بعد أن يفعل المصطلح عند أو
 سهوا كالحدث ونحوه يبطل الصلاة وإن علم أنه ترك سجدة بين
 لكن لا يعلم أنها من ركعة واحدة فيكون تارك الركعة أو ركعتين
 فلا يكون تأكيده إعادة الصلاة لكن لا حرج إن رآه بالفتوى
 المتركتين ثم سجدة السجود لذلك ثم إعادة الصلاة ولو شئت
 في عدد الركعة من الفريضة الثانية كالنجم غير الفريضة القص
 أو شئت في الفريضة بطلت سجدة سواء الشك في الزيادة أو
 التقية وكان الشك في الركعة من الركعتين من الركعات حتى لا يشك
 بين الاثنين وإذا لم يجلو السجدان تبطل سجدة لكن الشك
 في الاثنين وغيرهما ولو شك في الركعات بأن يذكر عكم وكذا حيا
 تبطل سجدة وإذا سلم أحدها المصالح يجب عليه ردة ويقول سجد
 عليك ولا يقول عليكم السلام وإذا أورد السلام أحدهما فالحاضر
 عند الردة أن يكون السلام عليه بخبره وإذا سلم عليه بعبارة
 ملحوظة بأن يقول المسلم سلام عينا أو ساما عليك وإسماها مما
 يفعل سلام العجم فلا حرج في زيادة سلاما كبر الفريضة مثل

وكذلك الموقوف على القيام وإذا ما عديناهما من وجبت الصلاة
 نعم هما من مقومات فعل الصلوة فلا يتحقق السجود من
 القائم لا بد من القيام من القاعد ولذا قلنا من شك في
 الركوع وقد حضر في السجود ولم ينقل وقد دخل في الدعاء وفي
 الوقوف على الأرض منه ولذا قلنا من شك في السجدة وفي الشهادتين
 وقد حضر في القيام ولم ينقل وقد دخل في الركوع وفي السجود
 بل جميعا فدخل في الصلاة من شك في الركوع وقد أهمل في
 السجود قاله بل قد كان وليس مراده بيان الدعاء فعل آخر بل
 مراده ان الدعاء إلى السجود من بعد الركوع يعيد بان يكون لا
 شأنا يسجد ان يفرغ من القراءة مثل مبتدئ بالصلاة إلى
 السجود لكونه خلاف العادة في الظاهر انتهى ولذا قاله بل قد
 كان وقع تفسير ذلك في الشك في تكبيرة الاحرام انه يعيد ان يتبين
 مع كونهما اول صلوة والحاصل انهما يحصل بعد الرجوع إلى
 الصلاة وانما ما ذكرناه من حجب الفعل فيجوز من الشك في
 الفعل فيعمل به كما عرفت نعم ان لم يحصل رجوع اصل من
 داع وسبب ان يكون حكم الشك باقيا على ما بين ثم اعلم انما
 كان وغير الركوع حكمهما واحد فيما ذكرناه كما عرفت ذلك في
 المختار فلو شك في الاستعاذه وقد دخل في الحمد والقنوة
 وقد دخل في الركوع فالشك ليس بشئ ويجوز ان يكون
 الشك في تكبيرة الاحرام بعد ما دخل في الاستعاذه والشك في
 القراءة أو السجدة بعد ما دخل في القنوة ايضا كذلك لا يتم
 الا وفق بعبارته الحديث لكن لا يحوط ان يقرأ بقصدا لا
 في صورة الأخيرة

في صورة الأخيرة وانما الشك في تكبيرة الاحرام وقد دخل في الاستعاذه
 عدم اعتباره في غايته القوة لما عرفت من الاخبار ان الانسان لا
 يفسى التكبير فيما هو في غاية القرب إلى الاتصال بالمعقود ولا يستلزم
 الشك المخطئة انما عتبت إلى اتصال الصلوة وقرب اتصالها
 هو كالمضامنا إلى القنوة في غاية التاكيد والشديد
 لتشديد القرآن والخبر حتى قيل بوجوده ولا ينافي الحضيض
 لان زيادة التكبير زيادة دكن مبطول وبطلان الصلوة حرام
 ان تكبر بقصد التزويد بالتكبير الاحرام ان لم اكبر ولا ذكر الله
 تعالى ويقال بانهم يتأبطل الصلوة في مثل المقام غير تمام
 هرة فيخرج صلوته ويأتي بصلوة اخرى على وجه الخصوص
 عن ملاقاة احتياط فيها وان كان لا خيرا حوط لتفصيل البراءة
 اليقينية واحوط عند اتمام هذه الصلوة واعادتها وان
 كان لا يلزم صحتها من دون حاجتها إلى الشك كما عرفت في السجود
 من سجد من تكبيرة الاحرام بطلت صلوته ولو شك في القراءة وقد
 قبل الركوع ان يقرأ في سجدة من دون حجبته إلى التلاوة في
 السجدة سجدة استمر بعد الصلوة وكذلك الحال في بعض من الصلاة
 كسجدة واحدة منها وانما ذلك السجدة التي يسهل عليها
 ايضا وان كان قد أتت بتحصيل التمسك بالذوات فاعلمها غير
 معتبر في صورة محلل الغير سبحانه هو الحال في سائر افعال
 الصلوة لكن لو قرأ سورة الحمد من اولها اذا كان السجدة من بعض
 منها والسجدة ايضا كذلك بقصد الاحتياط وانما ان لم يكن واجبا

يكون من القراءة المباحة فيها فالحمد اوسط واما اذا كان المنسحب
 منها فالظاهر اعادة ما قبلها الى ان يحصل الترتيل مع الترتيل
 وبالحجة الاحتياط في امثال ما ذكرنا من اعيان المنسحب من الصلاة
 حق الاحتياط ولو نسي الركوع ولم يسجد قام وركع على حسب ما ذكرنا
 في الركوع ولو سجد بطلت كما عرفت ولو نسي فذكر الركوع والظاهر
 انه اذا ذكره فذكره هو الركوع اني سمعنا وان رفع راسه في الصلاة
 لكن لم يتعد حلقه رجع فذكر الركوع والعبرة بذلك على ما حققنا
 فلو نسي الركوع لانه سجد كما عرفت فلو لم يذكر بعد رفع الرأس فصولته
 صحيحة قطعاً الا ان لا بد ان يسجد بعد الصلوة سجدة السهو
 وعرفت ان العشر في الترتيل هنا ما يتحقق بعد تعدد الركوع في
 السجدة ومثل ذلك الركوع والظاهر ان من نسي الركوع والظاهر
 فيمنعه بغيره وضع الاعضاء غير الوجه بان نسي شيء منها
 فذكره قبل ان يرجع للجهة التي حين كون للجهة موضوعه
 ان تذكر بعد رفع الوجه بان فصلها من الموضع لم يكن عليه
 سوى استيعاب سجدة السهو ولو نسي السجدة او السجدة التي
 عرفت حكمها ولو نسي السجدة الثانية وقد جلس بعد الاولى
 فلا يلزم عليه ان يسجد ان ذكر قبل الركوع وان لم يجلس
 ثم يسجد ولو نسي في السجود من وضع الوجه على ما يصح
 عليه فان كان هذا في السجدة التي بطلت صلواته فذكر بعد
 الاخلال في الركوع وقبله بحلق الصلوة بان يتدارك السجود
 على ما عرفت من سجدة السجدة لكن لما لا يجزى من اشكال من
 جهة وقوع الامور الاجنبية في الصلوة فالاحتياط يدعى على
 في نسي السجدة الواحدة احتياطاً في الاحتياط بعد السجدة

والصحيح

الله يعلم ولو كان لا أعضاء لم يرتفع فتذكر كون الجبهة
 ما يقع جزمها الى ما يقع ان امكن ان لا يدخل يده جازماً
 الارض حتى يصل ما يقع السجود فيها بين الجبهة والارض
 تقع عليه ثم يشغل في الذكر ويقوم سجدة وان لم يمكن ذلك انما
 في جهته ووضعها عليه ويتم السجدة بالذكر فان لم يمكن
 هذا ايضا بطلت صلواته وان نسي السجدة الثانية حق
 دخل في الركوع فضاءها بعد الصلوة وان تذكر ولم يزل
 في الركوع هذه القيام وسجد كما عرفت في سجدة السجدة
 نسي في الركعة الاخيرة ان يسمع الشهود السلام فيركع
 بعد الشهود قبل السلام وان نسي الشهود الاول فذكر قبل
 ان يركع جلس فشهد ثم قام فافى بتسليمها الاربع والحديث
 وكما ويسجد سجدة السهو احتياطاً وان ذكر وقد نزل الركعة
 قضاء بعد الصلوة مع سجدة السهو والظاهر ان السجدة
 كذلك ظاهراً حق الصلوة على غير ذلك من الاحتياط والاولى
 ولو ذكرها بعد السلام فضاءها بعده وان نسي الشهود
 لاخير فان ذكر قبل السلام قد مضى التسليم وان بعده فضاء
 يسجد سجدة السهو وان نسي التسليم فضاء مع سجدة السهو
 احتياطاً ولو انشأت فان تذكر بعدها ركعة او ركعتين فراجع
 وقضى فواته في ركعة واحدة ثم يسجد لا بد من الاحتياط من
 يركع بعده سهو الموقوف على ان يتقيد بصلوة لزيادة الركعة
 وان لم يتذكر في الركعة المذكورة بل ذكره ان لم يذكر ثم يقضي

استجابا وبجيب تقديم الجزء المنسحب على سجدتي السجدة مطم وان لا سجدة
 في الصلاة بطلت وانما سجدة واحدة عمل بطلت صلواته وان زاد
 سهوا لم يطل ويجوز بعد ذلك السجدة بعد الصلاة والاحوط مراعاة
 الجبهة في سائر اعضاء السجدة بان لا تكون منها متعددا على الارض
 متعديا وانما سجدتها فلا يفرضه ولعل الاحوط سجدة السهو لذلك
 الله يعلم والعلوم كثير ما يضعونها ايديهم على الارض حال السجود
 ثم يرتفعون ثم يضعون من دون مبالاة احدا فللمعطل ان لا ي
 يقصد السجود في الموضع الاول ويقصده في الاخر الذي لا يجزئ
 به اذ حين السجود لا بد ان يكون لاعضاء السجدة موضوعة في
 مطبقة حال الذكر ويقدره لما عرفت من وجوب الطمانينة حاله
 ويقدره وهو غير مختص بالجبهة بل شامل للسجدة جميعا وان
 قصد السجدة في الاول فلا يرتفعها وان احتاج الى الحركة فجز
 لكن لا بد من الوضع مستقرا ومطبقة على صاحب ما عرفت وجب ما
 فكر غير مختص باليدين بل جاز في سائر اعضاء السجدة ثم
 اعلم ان المأموم في الشك يقول على حفظ الامام وبالعكس من دون
 فرق بين الاعتناء بالركعات ويكون المأموم عادلا او اساقا
 لها ان يقول على الغير ويشترط في التعويل حصول النسيان والاحول
 المأموم ما يوجب سجدة السهو وجب عليه خاصة واما الامام
 فالظاهر انما ايضا كذلك ان الاحوط ان يسجد المأموم ايضا
 كان او جماعة وكثير الشك لا عبرة بشك فيبقى على التعويل ولو
 اتى بما شك فيه بطلت صلواته وكثير الشك ما دام الشك
 لم يسهك الى ان لا يصدق عليه انه كثير الشك ويصدق عليه
 انه ليس بكثير الشك والشك في عدد الركعات الذي يبطل في
 فقد عرفت

(٢)

بعد الحال
 فقد عرفت وانما غير المبطل فان شك بين الاثنين والشك في
 الصلوة السجدتين اي رفع يده عنهما بيده على الشك فيم القلوة
 ويصلي بعده بركعة قائما او ركعتين جالسا والاولى وان شك
 بين الاثنين والاربع بعد الاكمال المأمون بينه والاربع ويشك
 فيم ثم يصلي بركعتين من قيام ولو شك بين الاثنين والاربع
 والاربع بعد الاكمال المذكور في رفع يده والاربع ويشك فيم
 بركعتين من قيام وبعد التسليم يصلي ايضا بركعتين من جلوس
 ولو شك بين الشك والاربع بينه والاربع ويشك فيم ثم
 يصلي ركعتين من جلوس او ركعة من قيام والاولى ولو شك
 فيم من الصلوة بعد الخروج عنها شك ليس بشيئ سواء شك
 في الركعات او لا يفاضل بينها ولو شك بين الاربع والخمس فالا
 لا مادة بعد ذلك وما ذكر الفقهاء بان كان بعد الاكمال السجدة
 ثم ويسجد للسهو كذلك لو كان قبل الاكمال السجدة او بينهما او
 في السجدة الاولى او بينهما وبين الركعة في الركعة ثامتها ويسجد
 للسهو كالسابق ولو كان قبل الركعة بعد القيام ويجلس فيفعل
 ما عرفت الشك بين الشك والاربع ويؤدي سجدة السهو ايضا فان
 الاكمال

على ما ذكره في تحصيل اليقين بالبراءة ولو اختلف ما ذكرنا من ذلك
 في صحة صلواته في ذلك بعد ذلك ان صلواته كانت فانه صحيح
 الصلوة التي احتياطا بها كانت لها اثر في انوارها وان ذكر نقصها كان
 الاحتياط جسيما لنقصها ونقصه لا يحل لها ان يذكر في اوقافها فان
 كان ركعا وركنا ظهر بطلان تلك الصلوة لما مر في سابقنا متعين
 نعم انما انما وان لم يحط بالاحادة وان احتاط كغير الاحتياط الى
 اعادة اضرة ويعتد في الصلوة الاحتياط جميع ما اعتبر في القر
 من الشرط ومن الواجب من تكبيرة الاحرام الى التسليم لا التوسل
 والقنوت ونقصت في ركعاتها ولا يجوز تسبيح مكان الحول ولا يلبس
 من الضيق الى الصلوة الاحتياطات فوراً وقبل فعل ما يتأخر
 الصلوة وكذلك الحال في الاجزاء المنسية التي ذكرنا وكذا في
 سجدة السهو ايضا وعرفنا ان التكلم سهواً ونطق الخروج عن
 الصلوة لا يفسد ولا يوجب مثل التكلم وعرفنا ان الحدث وما
 صورته منافي للصلوة فلو ذكر بعد فعل المنافي اتمها بالاحتياط
 فوراً بعد رفع الحدث ان لم يدر بان يتطهر فوراً ثم ياتي بها في
 والزم ان يكون حدث ياتي بها فوراً وعلى ان يتطهر بعد نفسه الصلوة
 ايضا البتة احتياطاً وكذلك الحال ان كان النقص عن الاجزاء
 واقفاً سجدة السهو احتياطاً فلا ضرر فيها اصله وينظم في احتياط
 بهما بعد المنافي واما الواجب منها فلعلمه ايضا كذلك بل الظاهر
 والاحتياط

والاحتياط امر لم يجر من اركانها البتة فلو اتمها الصلوة كان
 الحسن والله يعلم والشفقة في علة ركعة الشاذ في جوار الزمان فيه
 على الاقل والظاهر على الاكثر والافضل والتكليف من غير
 تقية حرام ويبطل على الاحوط واما التقية فواجبها ان يكون
 مندوحة بان يفعل ما يشهد ويوقعه العامة بانه تكليف وان
 اجعل ان يكون مقرر تركه البتة وتكليفه لا يكون يتكفون ولو شهد في
 شيء من الامور خوفه وخوف غيره فان لم يذكر ان كان في هذه الامور
 فان كان ركعا بطلت صلوة ولا كان صلوة صحيحه بسجد السهو
 ويجوز سجدة السهو في زيادة ونقص احتياطاً لانها واجبة نعم
 يجزئ مقامات الا ان ياتي بها الحق ما ذكره احتياطاً فلا حاجة الى
 معرفة المقام الرابع في بيان سجدة السهو وسجدة
 موضعها بعد التسليم وبحسب الفصل بين السجدة بين سجدة وكلفت
 فيها البتة التقية والذكر والاولى اختيار بسم الله وبالله السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وبسم الله وبالله اللهم
 صل على محمد وآل محمد هذا الذكر بعد البتة التي لا تكلم فيها البتة
 وضع المجهدة على ما يتبع السجود ووضع الاعضاء الستة معها كما
 هو الحال في سجدة الصلوة من الطائفة الذين يقرأون بسم الله
 واستقبال القبلة والكوفة الطاهرة والتشهد بعد ما والتسليم لكن
 بعنوان التقية يقولون شهدنا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله اللهم
 صل على محمد وآل محمد السلام عليكم ولينزل بركة ورحمة الله وبركاته
 لعلة الامانة فيمنعوا بركته بعد الشهادتين الى السجود كان مستحباً
 فيها الاحكام فلا بد من المبادرة اليها بعد التسليم وبعد الاجزاء المنسية

التخيير في قضاها ان كانت ولو نسيتها ولو نسيها ما متى تذكر
 وحيد ولو تركها عدا في موضع وجوبها لم يضر الصلوة
 ظاهرا ولو تعدد موجب سقطت السجود لكل واحد
 ولا يخل على الاقوي ولا يحوط ويقدم المتقدم على
 المتأخر كذلك ولو تركت الفريضة وجعل مكلف مستحلا
 حكم بكفره وانما انه ان لم يحتمل في حقيقة شيعة ويحتمل
 عليه احكام الكفار ان خلا من مسلم وان كانت مراعى
 حاكم الشرع عليها بالتوبة فان تابت فيها ولا جلت في
 في اوقات الصلوة بحق ثوبا او ثوبتين للموت من غير امر
 الحاكم بالتوبة فان تاب فلا قتله وان لم يكن مستحلا غيره
 الحاكم فله ان كان عاد ايضا قتل في التي ابعده على الاحوط
 في القضاء يجزى على التارك الفريضة عمدا او سهوا او من جهة
 نوم او زوال العقل او فعل البطل او فقد الماء وما يقع به جميعا
 قضاءها خارج الوقت مع التمكن نعم اذا اغشى عليه لم يجز
 على الاقوي وان كان لاغفاء من اجل اكله غدا الى اليوم لا يكون
 مقفرا في ذلك انما قلعه عليه القضاء وجعل في العقل من
 سكر او مرضا او وجلا قضاء وما تروى في الحيض والنفس
 او العضا والجفون فلا يقضى والكافر اذا اسلم سقط عنه
 جميع صلواته الا ما ادرك وقت صلواته مع الشرايط العوم
 ما روي عنهم ص ان من ادركت ركعة من الصلوة في الوقت فقل
 ادركه اكل وان لم يسلم حتى مات يعاقبه بترك الصلوة وليس
 من الفروع كما يعاقب بترك اصول الدين لانه مكلف بالفروع
 انهم ما لكفر

ايضا حال كونه لكن الاسلام يسقط عنه التكليف القضا لهما
 فالت زمان رقبوا النقي ان تداوه فيجب عليه قضاءه وحج بعد
 ما اسلم ولا يسقطه الاسلام واما الخائف للشيعة من فرق
 المسلمين فادام على مخالفته يكون مؤاخذا في الاصول والفرق
 من اهل السنة او كان موافقا للمعنى مثل كون الصلوة القيمة
 او مخالفا كفضل الرجل في الوضوء لان الايمان شرط الصحة
 فان مات مخالفا يكون مؤاخذا في الحج وان استبصر حجة
 ما فعله من فروع وان كان مثل على الرجل المذكور وان تاب
 حين مخالفة صلوة او صوما وما نحوهما يجب عليه قضاها
 بعد ما استبصر لكن استثنى مما ذكره الركوة اذا اعطاها عين
 الشيعة لانها حق فقرار الشيعة ثم اعلم ان ما فات يقضى كما
 ان فات قصر يقضى كذلك وان فات تماما فلا ذلك كان صلوة
 الصبح يقضى ركعتين والمغرب ثلث ركعات وكذلك الحال في المغرب
 الاخفاس وفي الترتيب ايضا لكن لو كان القاضي متعذرا كانا
 وليس او متبرعين او اجبر من قضا عدا فعل يجب مراعاة الترتيب
 مع العلم بترتيب الوقت ومع الجهل ايضا ان يترتب الترتيب وان
 كان الثاني اقوى ولو فاتت فريضة من الخمس ولم يعرضها
 صحا ومغرا واربع ركعات متتحدة بين الظهر والعصر والعشاء
 ويختير في هذه الاربع بين الظهر والاخفاس والمسافر له ان يكسبه
 مغربا وركعتان عمدا في فتمت متتحدة بين الظهر والظهر

والعشاء ونحوه بين الجمهور والاختلاف ولو كانت صلوة لم
يعرف عددها قضى حتى يغلب على ظنه الوفاء احتياطاً ولو
كانت صلوة معينة مثل الصبح ولم يعرف كم مرة فلعلى يكفى
التي يعلم في غير الاحتياط كمن صلى الحطمة قبل يقضى حتى يغلب
ظنه الوفاء لكن الاحتياط في الأول أشد وأكدر من الثاني
ويجوز الاستحسان من الميت أو وصي به بل الظاهر وجوبه
لعدم جواز تبديل الوصية ويصح أن ينبغ بالقضاء كل
منحصر يكون لكن يجب على الولي قضاء صلوة الميت في الظاهر
أن يتبع المتبع عن الميت ليس قد من الولي بعد بدو الصلاة
صلوة بظاهر الشرع كما أنها تسقط عنه بفعل الأجنبي
الذي وصي الميت باستجاره خصوصاً إذا كان القضاء من
جهته علم كونه صلوة من اجتهاد أو تقليد صحيحين
جهة الاحتياط عن امرأته كما تعارف لأن من الوصية
من الميت أو يتبع لأحد قائلاً إن الولي إذا كان مثل الميت غاي
نفع في قضاء لما ذكرنا لا أن يجتهد ويقبل بفعله صحيح
لكن لم يظهر وجوب على الولي بالنسبة إلى الصلوة المذكورة كما
أن لم يظهر الوجوب بالنسبة إلى ما ذكره الميت مما عاين لكن
الكل حوط والله يعلم وظاهر ما ذكرنا أن الولي لو استعجز
ففعلا سفت عنه عليه بالفعل صحيحاً لكن لعلة يوجب
بالاستحسان بما رغب عليه جزمها وأمكنه إلا يتأيد ولو بالاحتياط
أو التقليد الصحيحين لكن الصلوة سقطت عنه ما عرفت في

صورة ومبر

صورة وصيته الميت بالاستحسان يخرج الأجرة من الثلث لا أصل
بحسب الظاهر والاحتياط يقضي القضاء على الإجماع لا يقتضي
ميتاً يتولى بتبديل القضاء كذا لا يسوغ إلا إذا وجب
آخر وضاق وقتهم مثل الإداء عند حيوتها أو واجب آخر
قضاء التواضع استعجاباً بموتها في الصلوة جماعة وحى
مستحبة في غاية التأكيد ونهاية زيادة التواضع بها كانت
واجبة بالنسبة إلى أكثر العوام لعدم معرفتهم بحجج واجبات
الصلوة سيما القراءة وفي بعض الفرائض شرط كالمحققين
في بعض المذاهب بأن تقرأ الأسماء وليست شرط في الجماعة
للإمام وهي الظاهر بعد ظهوره في حق من علم من عاينه
ومن لم يعاينه يثبت على التبع بالخيار المعاشرين بالانضمام
ما رأوا من الأخير ولو اطلعوا على فسق نادراً أو تأخيراً من قبله
لقومه فإن التتابع بين التبعين لا ينافي ولو علم المأموم المعتقد
على التبع أنفساً أو كان من كان بها الفراق من الصلوة صح تلتها
وما قبلها مما اعتقد على التبع فيه من غير ظهوره ولا فراقه
بوجه يظهر على التبع بالتبعية علم بالفسق أو الكفر في أثناء الصلوة
على ألا يقرأ ويقتدى ولا يجيب إلا إذا كان مع حاله بينهما منع
من مشاهدتهما أو شاهدهما فلهذا إذا كان المأموم وجوباً وأما
إذا كان امرأة فلا مانع من الحضور بينهما وإذا كان بين الإمام
والمأمومين باب مفتوح ولا مانع من دخول دارهم صلوة الإمام
الذي وقف حمال الباب وشاهده الإمام ومن يشاهده أما

من لم يكن جبال البياض ان يكون عاين ذلك المأموم اوليساره
 فانظروا من جهة صلواتهم بها اذا كان بينهم وبين المشايخ
 الامام حائلا يمنع من مشاهدتهم هذا حال الصلوات المداومة
 وانما السبع من بين الصفيين وعقبهما فانظروا من جهة صلواتهم
 جميعهم وانما من علوه على الامام مطلقا وان كان الاصل
 ولا يجوز علوه الامام على المأمومين مما يشهد به لا لا يشهد ولا
 في الصلوات فانظروا من جهة ان كان علوه عليهم على سبيل
 الاختصاص وان كان الاصل بل الاصل من تركه ايضا ولا يشهد على الامام
 من الامام او عن الصف المتقدم بالقليل الذي لا يخطى وكل
 حال الصف لا يثبت بالفتنة في الامام ويكره للمأموم ان يقف في
 حله اذا كان له مكان في الصف وان لم يكن يصلي وحده لكن
 ان يقف معاذي الامام ان امكن ولا يجوز له ان يقرأ خلفه
 مام الحمد ولا السورة اذا كان الامام عاكفا نعم ان كان الصلوة
 جهرا يذوي بعد من الامام الى اليمين فرائد ولو هممتا سحبت
 ان يقرأ خلفه وان كان مسبقا والامام في الركعتين الاخيرتين و
 صوفي لا يقرأ بنفسه الحمد والسورة وان لم يمكنه يكتفي بالحمد
 ولا لم يمكنه الحمد ايضا بان دخل والامام ركع يكفيه الدخول من
 غير فرائد الحمد ايضا لكن مقوما على ان يقرأها الا لا يمكنه
 انما يحاكيه يقرأه ونفسه خوفا من سماع الامام او المأمومين
 ولا يظهر اصل ذلك ولا بد من الاكثار الواجب للركوع والسجود
 والشهيد ويسلم ايضا ويأتي بغيره من الاكثار المستحب عما
 ولا يجوز للمأموم ان يقف على الامام بالاصح وانما آخر

ولو يسرا

ولو يسرا ويقف عن يمين الامام ان كان له اهل او متاخر يسرا
 احتياطا والثناء في مشاخره في خلفه عن يمينه وخلفه
 ايضا لا يجوز اقتداء القام بالمأثور ويستحب ان يجلس المأموم
 اذا وجد من يصلي خلفه الصلوة جماعة اما كان او ماموم
 ويكره الكلام بعد قد قامت الصلوة مع احتمال كونها اما
 ويجب متابعة الامام في الاعمال والادكار الواجبة بان لا يتقدم
 عليه بفعل واجب مثل تكبيرة الاحرام والركوع والسجود
 والجلوس والشهيد بل ويتاخر عنه فيما ذكره لا يقارن به ولا
 حوط ذلك في الفكر والركوع والسجود والشهيد بل القنوط والتكبير
 للركوع والسجود ورفع الرأس مشعرا نعم ان يسلم قبل الامام
 ويصلي واجبة فليركع اسعدا ورفع راسه عنهما قبل الامام
 سهوا او خطاء بان تخيل ان الامام فعل وان ذلك فعله
 خلافا وجبا ان يرجع ويلحق الامام ثم يفعل ما فعل الامام
 هذا اذا كان له وقت لذلك ولا بان يلحق الامام صبر لم ينجح
 وان فعل ما ذكره قبل الامام ما لماعا مل اغالظا هر بطلان
 ومن ركعت الركعة في الجماعة يادرك الامام والعا والاصح
 ادراكه فكم من ادراك الركوع مع حوط منه ادراك تكبيرة الركوع
 مع فنان ادراكه وكذا في غير ذلك اشكال ان يتم الصلوة
 مع من ذلك خصوص في القراءة فقط والباقي بالي بد معروان ادراكه
 الركعة الثانية مع قد نعت معصيا ويشهد ايضا ذلك

ويستحب ان يقعد متحافيا عن الارض حال تشهد فاذا اتى
 الى الركعة الثانية له والثالثة للامام قراءة الحمد والتسوية
 والقنوت المختصات احدى ولا اقصر على الحمد والسورة والحمد
 على ركعتي السورة ايضا اقصر على الحمد على وجهه وسجد ثم تشهد
 باقل ما يجزئ من الحمد والحق بالامام وقراءة او يسبح مع غيره ويسجد
 كذلك فاذا اجلس الامام يتشهد ويسلم جالس معه ويتشهد
 مستحيا متحافيا كما قلنا فاذا سلم الامام لم يسلم على من لم يسلم عليه
 ثم يقوم بعد ما سلم الامام السليم الاخير ياتي بالركعة الاولى
 ويتشهد ويسلم فاذا دخل في الركعة الثالثة مع قراءة الحمد
 ان يسير على السبب ما قلنا ولا يركع معه وسجد ثم يقوم
 مع غيره ركعتي الاخيرة له وهو ركعتي الثانية فيقرأ الحمد
 السورة مما تيسر من الاوقار الحمد البتة كيف كان وان
 لم يتمكن من احدى قنوتيه ايضا تركه وان لم يركع هذه الركعة
 معه فاذا بلغ الامام الى السلام مع التبتل يقعد حال السلام
 متحافيا عن الارض ويلكرك الله وبعد تسليم الامام الثالثة تأم
 على ركعتين بالحوال كان ياتي بهما ويتشهد ويسلم في
 ذكر حال دخوله مع ركعة الاخيرة بان ذلك ذكره في الحيا
 واصط من ادراك تكبير الركوع ويقعد حال تشهد الامام
 متحافيا ويتشهد معه استحبابا بالكن لا يسلم معك
 يقعد كذلك حين تسليمه ذكر الله وبعد غايته تسليمه
 يقوم وياتي بيا في صلواته كما كان يفعل ويكره للحاضر ان
 يقعد بالمسافر وعكسه ايضا لا يركع عن ركعة لكن

احسن

احسن من الاول ويجوز للمسافر ان يقعد في ركعتي
 الاولتين الظهر والاخيرتين العصر لكن يقرأ في عصره
 حسب ما عرفتم فاذا دخل الصلوة موضع اقام قبل الحيا
 وتذكر ركع الاحرام وفاء فوشا الركعة الاولى بالصف وقوب
 كبير في موضعه ويركع كما نطقه على ادراك الركعة ثم يسجد
 ركوعه حتى يلقى الصف ان كان قريبا الى الصف ^{حمله} ^{جاء}
 ولا يخطو حتى يسجد ان لم يتمكن الحقوق بالصف بعده
 عن يسجد ويسجد في موضعه فاذا اقام الحق الصف واذا دخل
 امام في الصلوة والماموم مشغول في الثانية ويجازي
 مها فحوت تلك الركعة قطع الثانية ودخل معه في الركعة
 وان كان الماموم في الركعة الأولى يتسبب الى القبل ثم قطعها
 فحق بالامام ان لم يتمكن من اقام نافلة ولا اتمها ودخل ولو
 ادرك الامام في السجود من الركعة الاخيرة قوب كبير وسجد معه
 وشهد وسلم احتياطا واستانفا الصلوة لنفسه ^{تكره}
 الاحرام وغيرها لكن ان ادرك بعد رفع السجدة الثانية
 او حال تشهد قوب الصلوة وكبر وجلس معه يتشهد احتياطا
 وادرك الفضية للجماعة لكن يقعد متحافيا كما عرفتم فاذا
 سلم الامام لم يسلم معك بل يقوم بعد تسليمه لصلوة نفسه
 ويقرأ الحمد والسورة ويفعل غيرهما ايضا من اجزاء

كالان يصدق لنفسه ويكتفى بتكبيره الاحرام التي تكبرها وقد
 مع الامام لا يعيد التكبير البتة اذا لو امارها وادرك من خصصه
 فبطلت وسقطت امامه ان لا يخرج عن مكانه حتى يخرج
 ويستحب ان يسمع من خلفه اذ كان الصلوة كلها عدد التكبير
 الست التي تكبرها مع تكبير الاحرام فانه يخفف فيها كما انه
 في تكبير الاحرام البتة كما في الامور من دخول في الصلوة
 وكذا الحال في تسليمها المخرج عنها وكبره للامام ان يسمع للامام
 شيئا وعينه ان يسمع القراءة للامام وينصت يستحب ان يسمع
 في الاخفائية لا يقوم صامتا لما عرفت من النع من قرأته تجزأ
 فيها في الجهر يتجمل الا اذا لم يسمع ولو سمع كما عرفت وسقط
 ان يقول الحمد لله رب العالمين عند فراغ الامام من قراءة
 الحمد وكذا عند قول الامام سمع الله لمن حمده ويستحب للامام ان
 يصلي صلوة اخف من خلفه وان لا يخفف نفسه بالقيام فانه
 خبانته في قصر الصلوة تقصر الفجر وسفر كان ام اجبا عنه
 كان او فردي والغريق والموت لا يعصيان كغيرها الا في الخوف
 او السفر ويصليان بحسب ما استكما ان لم يمكنهما الركوع والسجود
 يومئذ وقصر للفجر في مسافة ثمانية فراسخ ولو كانت اربعة
 اراد الرجوع ليوم فذلك ولا اراد الرجوع فما دون عشرة فلا حظ
 عند القصر وان لم يرد الرجوع كذلك فلا حظ للاتمام ولو اراد الاقامة
 عشرة ايام في راس الاربعية او في الطريق اليها ساء في الذهاب

الا لا يرد

او لا ياتيتم صلواته لعدم تحقق العمارة او صلواته لا تقصر
 الا في مسافة تقطع للفجر ولو لم يزل في مسافة مع ارادة الرجوع ولكن لا
 يعلم وقت الرجوع او صلواته لا تقصر الجوع بين القصر والتمام الى ان يخرج
 الصلوات بلان يصلي بعد الصلوة ويشترط في القصر شرطان الاول ان
 يعلم بالمسافة فلو لم يعلم لم يكن عليه قصر الاصاله الا انما هو شرط
 فلو صدق ان كان الحظ الجوع بينهما او لا يجيب عليه نزول المسافة الشرط
 الثاني قصر الجوع المسافة المقبولة فلو قصر ما دونها لم تجزأ
 له راي قصر اخر مثله لم يقصر وان بلغ الصبر فمما ان اراد مع
 الذهاب وبعد لا ياتي بياضا فقد عرفت الحال لانه اذا كان
 في الاياب يتحقق ثمانية او ما زاده يتعين القصر في غير ما اذا
 ما لا ذهاب فكم عرفت ان الثالث بقاء القصر الى اخر المسافة
 المقبولة ولو انقطع قصده انقطع قصره الا اذا كان قصدا
 معتبرا فخرج فيها والظاهر جهة ما صدر منه من القصر
 قبل تعيين اريد الاصل والاحوط الاعادة الرابع الوصول الى
 حد القصر وقبله ويتم والمراد من حد قصر الموضع الذي لا
 يسمع اذان البلد الا ان الموقفاي ما لم يتعارفوا ولا يراه
 من يكون عند جدران البلد الذي وطئه او القصر من
 ايضا بحسب الظاهر من كون حكم المقيم بنية الاقامة حكم
 المتوكلين وكالا يجوز القصر قبل الوصول الى البلد المذكور
 بل يجب الاقامة في الذهاب ولا ياتي كذلك لا يجوز الاقطار

جزاء بل يتأخر جبا الكفارة وسعيي فيما في صورة الأثر
 أو ربما يدخل بيته مدة بل ربما لا يدخله أصلا الخ
 كون السفر غير حرام أصم من كون نفس السفر حراما أو
 يتم ولو جع عن قصد العصيان في الطريق بقصر البقي
 من الطريق ما هو بقدر المسافة ولو قصد العصيان في
 سفر صريح زال عنه حكم القصر وإن رجع عن قصده حج
 حكم السفر إن بقي قدر المسافة السادسة أن لا يكون
 سفر من حضره على الجمل لا يحال تفصيله في هذا المختصر
 الحاصل أن المكاه والملاح واضحا ما يكون السفر حراما
 عليهم إتمام الصلوة والقصر وكذلك الجاهل الذين يسوقهم
 معهم في السفر ليس لهم وطن معين كما هو البادية
 يطلبون القطر لكن أسافر وليس السفر الذي عليهم وشقهم
 يقصرون بل إن يسافر في الحج أو غيره أو في جوارح
 مريد فخاص القصور بالانتهاء كما هو حال سائر فعل
 الإتمام ولو لم يلحقه الخطر والنجوى والحق أنما يقصر في الصلوة في
 يصومون إن لم يقفوا في بلدهم عشرة أيام فإن أقاموا في بلد
 فما زاد ثم أسافر يقصر في ذلك السفر ويحتمل أيضا
 أن يكون أقامتهم في غير بلادهم عشرة أيام فما زاد ذلك بشرط أن
 يكون تلك الإقامة بقصر الإقامة لا بحجر الاتفاق بخلاف
 منهم في بلادهم فاقموا لهم من ذلك يكون بيته أو عشرة
 أو عشرين بالاتفاق بأن أقاموا القضا اتفاقا ولو وصل المسافر
 إلى مكان وفور أن يقم فيه عشرة أيام انقطع حكم السفر ويعني
 اليوم لا يعد يوما ولو كان ابتداء إقامته من الزوال مثلا يتم

أقامته

إقامته
 العشرة من ذلك يوم للأدعية ولو نزل إقامة أو عشرة
 الكاملة قصر ويعني قصد الإقامة في البلد أن يكون عرفا ولو
 على إقامة عشرة أو أقل أو إقامة طويلة في رستاق أو يسهل
 في قرية القري ولو لم يفر منها إقامة عشرة في قرية من غير
 تبخل حكم سفره ولو لم يعرف على إقامة العشرة بأن تردد في
 مكان فلهما يبين بين شهرته إتمام الصلوة ولو جع ولو
 قصد الحجاز أو غيرها فالتحجير الإتمام عليه في ذلك المكان
 دائما ما دام فيه ولم يخرج ولم يسافر عنه ولو قصد الإ
 تمام فكان ثم بدله رجع إلى التقصير وإتمام يصل صلوة واحدة
 بتمام ما قصد إقامة فان جع واحدة بتمام يتم الصلوة ما دام
 فيه والمعتبر في ذلك التقصير الصلوة المفروضة فلو صلى نافلة
 التقصير مثلا ثم بدل الرجوع إلى التقصير والمعتبر في ذلك التقصير إتمام
 المفروضة قبل البدل فلو بدل الم وهو في أثناء الصلوة المفروضة
 يقصر وإن ناسحل التقصير قطع الصلوة ويستأنف قصره ولو
 دخل في سفره فحاجا يكون وطن عرفا يتم الصلوة فيه حراما
 والمشهور أن المسافر يختار بين القصر والإتمام في أماكن الإ
 حرم الله حرم رسولهم والمجد الجامع بالكون وما من المدين
 وإن الإتمام أفضل لكن بعض فقهاء ناسحل تحتم القصر فيها فقروا
 وهذا هو المشهور بين روايت الأخبار من الإقامة لأطهار وهو
 الظاهر من كثير من الأخبار بل صريح بعض الأخبار الصحيح في هذا
 يفي بكن المرأة في الاكتفاء بالإتمام سيما ما وردت في ما

يؤيدك المصيرين من الاخبار والآلة بل بينا في
ضعفاية البيان فان القصص ممتد وما ورد من الاقام فيها
من جهة التقيت وبالجملة القصص ممتد للفتة بيقين بخلاف
الاقام وقال العلما من المجلسي من بالاحتياط بالجملة
بين القصص والاقام وبيننا ان الاقام لا يوجد في الاحتياط اصلا
ثم اعلم ان من علم بوجوب القصص وانما عامل فصولته باطلة
وهو اجزها يجب عليه لاعادة والقضاء وان اتم جاهلا بوجوب
القصص فليس عليه شيء لاقى الوقت ولا في خارج ولو اتم ناسيا
فلا حوط ولا اول الاعادة ولو قصد الاقامة وقص جاهلا
فلا حوط الاعادة والقضاء ولو دخل الوقت وهو حاضر
لم يصل فخرج وجاز حد الترخص فاذا ان يصل يصل في
الحال مسافر ولو دخل الوقت وهو مسافر ولم يصل حتى دخل
بلده اتم الصلوة ولكن الحال لو دخل غير بلده ونوى الاقامة فانه
ايضا يتم في حكم من خرج من بلد في موضع بعد في العرف من
موضع اقامته مثل يسايتن الارض المقدسة كبرلاء المحلة
للمقيم فيها او خيمكاه منها ونحو ذلك ولا حوط فيها اصلا
لا اشكال لكن ذهب المحلة منها مع كون موضع محلة اخرى هذا
بالنسبة الى مثل كبرلاء وبعداد وما قام بهما واما مثل اصهار
واسلا مبول ونحوهما من البلاد العظيمة فربما اعتبر فيها
المحلة التي نزل فيها وربما قبل يكون بطلان ايضا مثل بعداد وما
قار بهلان

قار بهلان الكوفة كانت لك في زمان الصادقين
ومن بعدها من الائمة واكثر روايات الاحاديث كالوا
منها مع انك ستعرف ان موضع الاقامة حكمه حكم الوطن
واذا لم يعد عرفا فان كان حد الترخص ولم يصل
فلعله ايضا مثل السابق لان موضع الاقامة كالوطن
في اعتبار الخروج منه والوصول الى حد الترخص عند
السفر منه لعدم غيبة منه بل حضوره فيه كما حقق
في محله وان كان حد الترخص او ما فوقه فان كان قليلا
والملك فيه ايضا قليلا بحيث لا يسا في صحة اطلاق
الاقامة عشرة في الموضع فالظاهر ايضا كونه سابقا
اما اذا دبح حيث ظهر التلافي فان لم يكن حين قصد
الاقامة في نظره الخروج اليه بل سخر بعد ما عزم على
الاقامة وصل ايضا صلوة واحدة بتمام فالظاهر
البناء على الاقام في اثناء الخروج وفي المقصد وفي
الرجوع وموضع الاقامة لما عرفت سابقا من ان
من بدله فان كان بعد ما صل صلوة واحدة بتمام يتم
حتى كسافر منها بالسفر المستجمع بشرائط القص

لا ينقطع سفره سيما اذا كان من نية الاقامة عشرة ايام
بعد الرجوع الى موضع الاقامة فان الظاهر اتفاق الامة
على الاتمام واما اذا لم يكن قصد الاقامة المذكورة
بل قصد الاقامة ثم الاقامة الاولى فلا امر كما ذكرناه
ظاهرا واما اذا لم يكن له قصد شيء من الاقامة اصلا
في رجوعه بل يجيء لياخذ اسبابه ويذهب فلعل الموضع
لا يكون موضع الاقامة متقافا قصد ما فيه اصلا فيجوز
كون ابتداء سفره من حين خروجه وابتداء قصره من
حين الرجوع من مقصده ويجوز كون موضع اقامته
في الجملة اذا كان حين الخروج لم يكن يجيئه السفر منه
اصلا بل كان مراده السفر منه بعد الرجوع اليه فلا حظ
في الجمع بين القصر والاطماف حتى يسافر واما اذا
كان حال قصد الاقامة في نظر الخروج اليه في ابتداء
الاقامة فيشكل الحكم بل ربما كان الظاهر من الاحكام
كونها على سبيل التوالي العرفي وكيف كان فلا حظ في الجمع
الا ان يصير عدم التوالي بحيث لا يبقى تأمل في عدم كونها
من جملة ما ورد في الاحكام البتة فيقصر على الاتمام بل لا
لا حظ في الجمع بينهما ايضا لما ذكر في شرحنا على ذلك
من احتمال

عدم تحقق قصد الاقامة لان الظاهر

من احتمال كون سفره فوات غير مناف للقصد لا اقامته
في ذلك فامل ثم اعلم ان من نوى الاقامة في بعض اماكن
لم يكن في نظره الذهاب الى الكاظمين في ابتداء اقامته
في صلاة واحدة بتمام ثم نسخ له الذهاب اليه
لا الظاهر عدم الضرر في الاتمام على حسب ما عرفت
واما اذا كان حال قصد الاقامة في نظره ذلك فلا حظ
في الجمع بين القصر والاطماف مادام في بعض اماكن الكاظمين
وفي الطريق الى الكاظمين اذهابا وايابا وجب الاتمام
ما عرفت مضافا الى ان الكاظمين العلم من جملة بعض
من ناسيما الوقت الذي كان مقربا وخصوصا
اذا كان الملك في الكاظمين في قليل بحيث لا ينافي
صدق الخلق الاقامة عشرة في بعض اماكن اذ عرفت
لهم من الاكتماء بالاطماف ومثل ما ذكرنا من الامور
المقتضية كبره المعنى بالنسبة الى الكوفة وامثالها
فكرت بركوة اعلم بعد الفرق ايضا بعد اصول
الصلاة والصوم ويعلمها

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الحَقِّ الحَقِيقَةُ

مؤلف محمد باقر بهبهانی

موضوع

شماره اختصاصی (۲۳۳) از کتب اهدائی: کریم زار



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۹۱۷